الاقتصاد المصري
السياسات والتحديات

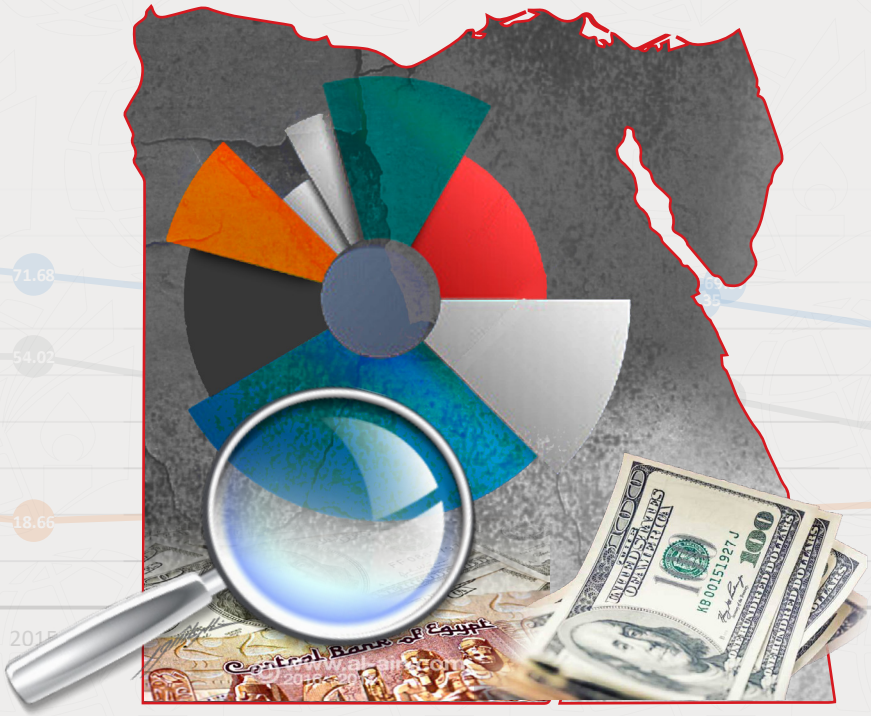

التقرير الاستراتيجي المصري

العدد الخامس || مارس 2020

المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES
مركز بحث وتفكير استراتيجي
اسطنبول * تركيا

رئيس المعهد
د. عمرو دراج
مدير المعهد
د. عصام عبدالشافى

الهيئة الاستشارية
د. نادية محمود مصطفى
د. سيف الدين عبدالفتاح
د. أشرف محمد دوابه
أ. عبدالحافظ الصاوى

مدير التحرير
أ. خالد عاشور

هيئة التحرير
د. عمرو دراج
د.أحمد ذكرالله
د. مصطفى النمر

WWW.EIPSS-EG.ORG
WWW.TWITTER.COM/EIPSS_EG
WWW.FACEBOOK.COM/EIPSS.EG

مصر 2019

الاقتصاد المصري
السياسات والتحديات

التقرير الاستراتيجي المصري

العدد الخامس

مارس 2020

حقوق الطبع والنشر محفوظة

العنوان: تركيا- اسطنبول - ينيبوسنا - فزيون بارك بلوك 3 الدور السادس - مكتب 64
هاتف وفاكس: 00902122272262 إيميل: info@eipss-eg.org

اسم السلسلة	التقرير الاستراتيجي المصري 2020
رقم العدد	الخامس
تاريخ العدد	مارس 2020
ترخيص النشر	*MISIR POLİTİK ARAŞTIRMALAR DERNEĞİ İKTİSADİ İŞLETMESİ*
المقاس والصفحات	21×29.7 سم - 170 صفحة
تصميم وإخراج	خالد يوسف

المرصد
ALMARSAD

المرصد للنشر والصحافة والإعلام
ALMARSAD FOR PUBLISHING, PRESS & MEDIA

29 Ekim Cad. No:7 A2 Blok 3 Plaza, Kat: 6, D:64, Yenibosna Mah. Bahçelievler, Istanbul, Turkey.
Mobile: +90 546 662 4440
Tel: +90 212 227 2262

مقدمة التقرير

يدور الجدل بين الكثير من المراقبين حول حقيقة وضع الاقتصاد المصري، في ظل توالي القرارات والقوانين والمشروعات التي وصفت بالقومية، في ظل ما يصفه البعض بالإفراط في الاعتماد على القروض الداخلية والخارجية لتمويل تلك المشروعات، إضافة إلى الجدل حول أولوية تلك المشروعات بل وجدواها الاقتصادية.

حاول التقرير أن يقدم صورة تحليلية لمجمل الأوضاع الاقتصادية المصرية، انطلاقا من تحليل الأرقام الرسمية بهدف استقراء النتائج حول صحة التوجه وجدوى التصرف واستدامة الأثر، كأهداف أصيلة لأي عملية تنموية. فعلى مستوى النمو في الناتج المحلي ترجع طفرة النمو أساسا إلى النمو في 6 قطاعات، شكلت نحو 77% منه خلال العام المالي 2018/2017، كانت أهم تلك القطاعات هي قطاع الاستخراجات بنسبة 15.8% والصناعات التحويلية بنسبة 12.2% وقطاع التشييد والبناء بنسبة 10.3% إلى جانب قطاعات تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 9.6% والأنشطة العقارية بنسبة 7% وقطاع الزراعة بنسبة 6.8%.

وبالنظر إلى القطاعات المساهمة بصورة رئيسية في نمو الناتج المحلي نجد أن القطاعات الرئيسة هي التعدين وعائد قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج، أي أننا نجد أن مكونات الناتج المحلي الإجمالي في مصر تتصف بالريعية، وتهيمن عليه بشكل رئيس القطاعات التي تعتمد على الاستهلاك، وبالتالي يمكن القول إن النمو الاقتصادي الحالي غير شامل وليس مستداماً. وبالتالي فمعدل النمو الحالي يغيب عنه الهدف الرئيس من تحقيق النمو، وهو رفع مستويات معيشة المواطنين، لا يزال المواطن العادي يعاني من ارتفاع معدلات التضخم، وضعف التعليم والرعاية الصحية وخدمات النقل. وأظهرت الأرقام أيضا إلى أن أرقام النمو المرتفعة هي بالأساس مقومة بالجنيه المصري، بينما لو تم تقويم الناتج المحلى الإجمالي بالدولار الأمريكي سنجد انكماشا وليس نموا عقب العام 2015 - 2016.

كما أن ارتفاع معدلات الدين المحلي والخارجي إلى مستويات غير مسبوقة يؤدي إلى أن نحو40% من الإنفاق الحكومي من خلال الموازنة يستهلك في سداد فوائد القروض، كما قد ينتج عنه ضعف قدرة النظام على الاستدانة في المستقبل إضافة إلى تأثير مستويات الاستدانة بصورة مباشرة على ملف الاستثمارات الداخلية للقطاع الخاص نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة. أدى ذلك إلى انخفاض القيمة الإجمالية للاستثمار الخاص وتركيز الاستثمارات الأجنبية على الأموال الساخنة والبورصة أكثر من استثمارها في قطاعات إنتاجية.

إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدلات التضخم كنتيجة لتعويم الجنيه المصري ورفع الدعم عن المحروقات وزيادة أسعار الطاقة قد ساهم بصورة أساسية في رفع تكلفة السياسات التقشفية على المواطنين. ومع عدم وجود زيادات في المرتبات تكافئ نسب التضخم وارتفاع الأسعار ارتفعت نسبة الفقراء في مصر إلى أرقام غير مسبوقة بإدخال نحو 5 ملايين مصري جديد تحت خط الفقر خلال ثلاث سنوات فقط ليبلغ عدد المصريين تحت خط الفقر أكثر من 30 مليون مواطن حيث ارتفعت نسب الفقر الرسمية وفقا للمركز القومي للتعبئة والإحصاء إلى 32.5% في 2017 بعد أن كانت 28% في 2015.

وقد عانى الاقتصاد المصري قبل عام 2011 من مجموعة من الاختلالات الهيكلية، والتي لا يزال حتى وقتنا الحالي رهينة لها، بل زاده انفلات معدلات القروض الداخلية والخارجية اختلالاً، كما ساهم التدخل السياسي في توجيه المشروعات الاقتصادية في تشكل وضع اقتصادي ينذر بخطر شديد على المدى المتوسط والبعيد.

وهذا التقرير يمثل قراءة تفصيلية حول الاقتصاد المصري بعد 2013 السياسات والتحديات"، يتم فيه التركيز على تحليل وفهم بعض البيانات والمعلومات الأساسية حول تطور وضع الاقتصاد المصري منذ منتصف 2013 وحتى الآن، وتقديم نظرة كلية على السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل نظام الحكم بقيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي ونتائجها الفعلية، من أجل الإجابة على سؤال ما إذا كان المسار الحالي هو مسار حقيقي للتنمية تحسن خلاله الاقتصاد المصري بالفعل؟

يجيب التقرير أن السياسات المتبعة حتى الآن لم تحقق النتائج المرغوبة منها بل على العكس ارتفعت معدلات الفقر والديون كما لم تستقر معدلات التضخم مع استمرار ضعف الرعاية الصحية والتعليم وخدمات النقل. إضافة إلى ذلك فإن القراءة النقدية للنتائج التي تدعي الحكومة الحالية بأنها إيجابية تخبرنا عكس ذلك كما أشارت بلومبيرج أن المستفيدين من تلك النتائج هم 1% فقط من الشعب المصري[1].

ويركز التقرير على النتائج النهائية لكل عنصر من العناصر الأساسية المؤثرة على الاقتصاد دون الدخول في بيانات تفصيلية عميقة. على سبيل المثال ينظر التقرير الحالي إلى تقييم ملف السياسات النقدية بصورة إجمالية بالنظر إلى أثر السياسات على التضخم والدين الخارجي. بينما ينظر التقرير المطول بصورة أكثر تفصيلا للعوامل المؤثرة على تلك المؤشرات مثل تقييم أداء البنك المركزي وسياساته إضافة إلى تقييم عمل البنوك والفساد داخل الجهاز المصرفي. السبب في ذلك هو الرغبة في إصدار تقويم مختصر يمكن من خلاله تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي بتحليل النتائج النهائية للسياسات أكثر من التركيز على مناقشة تلك السياسات وتفصيلاتها.

يناقش التقرير 6 عناصر رئيسية للاقتصاد المصري، وهي الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة العامة للدولة، نتائج السياسات النقدية، الاستثمار بشقيه الأجنبي والخاص، وتحليل نتائج الفقر والبطالة ومظاهر الفقر الحالية والنتائج الاجتماعية للسياسات المتبعة. كما يشير التقرير إلى توغل الجيش في النشاط الاقتصادي، ثم ينتقل بعد ذلك إلى النظر للاقتصاد المصري نظرة كليه بتحليل عوامل التسرب والحقن ثم الانتقال إلى خلاصة وتوصيات وينتهي بتقديم نظرة مستقبلية للاقتصاد المصري خلال الأعوام القادمة.

وينقسم التقرير إلى جزئين:

الجزء الأول: الاقتصاد المصري ـ السياسات والتحديات: ويتناول وصف وتحليل السياسات الاقتصادية التي تبناها النظام المصري خلال الفترة محل الدراسة، وأهم التحديات التي تواجهه. قام على إعداد الدراسة الدكتور أحمد ذكر الله.
الجزء الثاني: "قراءة تحليلية" وخلاصات عملية لأهم السياسات والتحديات التي تواجه الاقتصاد المصري بين 2013 و2019، وقام على إعدادها الدكتور عمرو دراج، والدكتور مصطفى النمر

مدير المعهد المصري للدراسات
د. عصام عبد الشافي

---

[1] Abeer Abu Omar and Paul Wallace, "Poverty Keeps Getting Worse in the Middle East's Growing -testFas Economy" August 2019. Bloomberg. Accessed 2/9/2019, link.

الجزء الأول

الاقتصاد المصري بعد عام 2013

(التحديات والسياسات)

د. أحمد ذكر الله

مقدمة

يكمن جوهر إشكالية التنمية في البنية المعرفية لمفهوم التنمية، والتي تعني تلك المنظومة من المسلمات والمفاهيم والغايات والأهداف العاكسة لرؤية معينة للإنسان والكون والحياة، واختصاراً ما يمكن تسميته بنموذج التنمية. ويعبر مفهوم «نموذج التنمية» عن مجموعة من التوجهات الاقتصادية – الاجتماعية التنموية، وهذه التوجهات هي التي سوف تحدد المسار والديناميكية التي تنتج في الاجلين المتوسط والطويل تشكيلة اقتصادية – اجتماعية يمكن تسميتها نموذج تنموي للبلاد.

ويبني النموذج التنموي على رافعتين أساسيتين، أولاهما الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والذي يعتبر الرافعة الحيوية والجوهرية لنموذج التنمية المستهدف، وثانيهما الصناعة(التكنولوجيا) والزراعة وهما حافظتا السيادة الوطنية، والامن القومي. تتعدد متطلبات النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني كرافعة اولي للنموذج التنموي، ما بين سن التشريعات والإجراءات والقواعد، وكذلك بناء أسس التمويل وآليات العمل، وفتح أبواب المبادرات الموجهة الي سد حاجيات المهمشين، بما يضمن انخراطهم في العملية التنموية. كما يعد النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني السبيل الوحيد الي مواجهة المعضلات الاجتماعية من بطالة وأمية، كما انه الداعم لإعادة بناء منظومة القيم الاجتماعية، وانتهاج التفكير المبدع والابتكار كأسس رئيسة للتقدم والرقي.

الرافعة الثانية للنموذج التنموي هي الصناعة (التكنولوجيا) والزراعة، وهما مكنة القوة والسيادة، ومنعة التبعية والذيلية، وحصن الرفاهة وجودة الحياة، وتتطلب التنمية الصناعية والزراعية عوامل انطلاق تتبناها السلطة وتمررها داخل الشرايين الاقتصادية للمجتمع، فمنها القانوني والمؤسسي، ومنها التمويلي والتدريبي، ومنها التسويقي والتكنولوجي، ويقف في القلب من كل ذلك الرؤية والإرادة اللازمين للتحريك والدفع.

وقد مر الاقتصاد المصري خلال الست سنوات الماضية بمجموعة من القوانين والقرارات والاتفاقيات أنتجت وضعاً اقتصادياً واجتماعياً يكاد يختلف كلية عما مرت به مصر خلال الستين عاما الماضية.

وبعيداً عن الجدل حول طبيعة ما يجري في مصر، سواء من يؤكد صحة التوجه، وجدوى التصرف، واستدامة الأثر، أو الآخرين الذين يرون كارثية التوجه، وانعدام الجدوى، وسرعة زوال الأثر، تبقى الحاجة إلى قراءة متأنية ومستفيضة لمجمل الأوضاع الاقتصادية المصرية، بصورة تحليلية محايدة، تأخذ في الاعتبار الأرقام والإحصائيات، والقرارات والقوانين، والمشروعات المنتهية أو تحت الإنشاء، بل وحتى بالخطط المستقبلية، ولا تهمل في نفس الوقت أبعاد وروافع النموذج التنموي، والتي تعتبر معيار الحكم علي طبيعة النتائج الملموسة.

وسوف يستعرض هذا التقرير التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية، وأهم مسببات تلك التغيرات من قرارات وقوانين ومشروعات ومبادرات، والواقع الناتج عن تلك التغيرات، كما يحاول أن يستقرئ المستقبل حول مآلات الحالة الاقتصادية المصرية خلال الأعوام القادمة.

محتوى الجزء الأول

الجزء الأول 5
مقدمة 7
الفصل الأول 11
تطور الناتج المحلي الإجمالي المصري 11
1- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي: 16
أ- قضية المصانع المتعثرة في مصر: 18
ب- استراتيجية صناعة السيارات 19
2- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي: 20
أ- واقع القطاع الزراعي في الاقتصاد المصري: 20
ب- المشروعات الزراعية القومية: 21
ج- الواقع في تلك المشروعات: 22
د -تقييم عام للوضع الزراعي في مصر: 24
الفصل الثاني 27
الموازنة العامة للدولة والسياسات المالية 27
1- مناقشة تحسن المؤشرات المالية: 30
2- تحليل مشروع موازنة العام المالي 2019/ 2020: 31
3- بعض الدلالات الهامة للموازنة المصرية: 33
أ- الاحتياجات التمويلية في موازنة 2020/2019: 33
ب-حجم ضخم لخدمة الدين: 37
ج-الحصيلة الضريبية 38
4- الموجة الثانية من خصخصة القطاع العام: 39
أ- كيف ولماذا تبدل الحال في البورصة المصرية من أرباح ضخمة إلى خسائر ضخمة خلال أشهر معدودة؟ 40
ب-كيف يتم التقييم ()؟ 41
ج-هل يضر البيع بالأمن القومي: 41
د- أين ستذهب حصيلة البيع؟؟ 41
ه-هل كان طرح الشرقية للدخان عادياً: 42
الفصل الثالث 43
السياسة النقدية المصرية بعد عام 2013 43
1- قرارات ومبادرات البنك المركزي: 43
أ- مبادرة المشروعات الصغيرة: 45
ب- مبادرة البنك المركزي للتمويل العقاري 50
2- تقييم عام لأداء البنك المركزي: 51

أ-"البنك المركزي" يخسر 33 مليار جنيه ():.....51
ب-50 % تراجعا في أرباح بنك مصر خلال العام المالي الماضي ().....52
ج-البنك الأهلي يحقق أرباحا بقيمة 10.1 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2018/2017.....52
د- بنك القاهرة يحقق أرباحا غير مسبوقة ().....52
تعليق عام:.....53
3-الفساد داخل الجهاز المصرفي ():.....54
الفصل الرابع.....56
العلاقات الاقتصادية الخارجية بعد 2013.....56
1-تطور الصادرات والواردات:.....57
الفجوة بين الصادرات والواردات:.....59
2- الاستثمار الأجنبي:.....59
أ- اهم جهود الدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية:.....60
ب- تطور الاستثمار الأجنبي وهيكله:.....60
ج- هبوط الاستثمار غير النفطي لأدنى مستوى في 5 سنوات:.....61
د-أسباب تراجع الاستثمار الأجنبي:.....63
ه- رؤية لدور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية:.....64
3-القروض الخارجية:.....66
أ- هيكل القروض الخارجية وآجالها طبقاً لبيانات البنك المركزي():.....66
ب -الآثار السلبية للقروض الأجنبية على الاقتصاد المصري:.....68
الفصل الخامس.....70
تطور الفقر والتضخم في مصر منذ عام 2013.....70
أولاً: الفقر في مصر بعد عام 2013 وحتى الان:.....71
أهم بيانات نشرة 2019:.....71
ثانياً: التضخم وأهم العوامل المغذية له:.....75
طبع النقود:.....78
مفهوم عرض النقود:.....78
الإصدار النقدي (التمويل التضخمي).....79
التمويل التضخمي في مصر منذ عام 2013:.....80
رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء:.....82
فرض ضريبة القيمة المضافة:.....82
زيادة الجمارك ثلاث مرات متوالية:.....83
رفع أسعار المواصلات العامة:.....83
زيادة الحد الأدنى للأجور وتعويض التضخم:.....84
قراءة في بحث الدخل والانفاق لعام 2019:.....86
وفورات الدعم ومواجهة الفقر:.....88

أهم مظاهر الفقر بين المصريين: 92
الفصل السادس 94
البطالة في مصر بعد عام 2013 94
الفصل السابع 99
اقتصاد الجيش والقطاع الخاص 99
1- تملك الأراضي: 99
2- إعفاءات الجيش 100
3-أرباح مشروعات الجيش: 101
4-أهم مشروعات الجيش خلال الفترة ما بعد يونيو 2103: 101
5-تحليل أهداف الجيش من التوغل الاقتصادي: 102
6- واقع القطاع الخاص بعد تغول اقتصاد الجيش: 103
الفصل الثامن 105
الاقتصاد المصري دراسة مبسطة لعوامل الحقن والتسرب 105
أ - عناصر التسرب: 105
تفريعة قناة السويس: 105
العاصمة الإدارية الجديدة: 106
مشروع القطار السريع: 106
المشروع القومي للطرق والكباري: 107
المطارات الجديدة: 108
المصانع الجديدة والمصانع المغلقة: 108
اقتراح طلاء واجهات المنازل: 108
أقساط القروض والفوائد: 109
تسريبات أخرى (النشاط العسكري): 109
هجرة بعض رؤوس الأموال الوطنية: 109
ب- قراءة في مصادر الحقن: 110
القروض الخارجية: 110
تحويلات العاملين في الخارج: 110
الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر: 111
عائدات السياحة: 111
عائدات قناة السويس: 111
ج-المقارنة بين الحقن والتسرب في الاقتصاد المصري: 112
ملخص التقرير 113
الخاتمة 121

الفصل الأول

تطور الناتج المحلي الإجمالي المصري

يشير مصطلح الناتج المحلي إلى مجموع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها مجتمع ما خلال عام، ويكمش المتخصصون في حسابات الناتج القومي الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع، بينما يضخمونه عندما تتجه الأسعار نحو الانخفاض، وبذلك يقدمون قيمة الناتج وكأن الأسعار وقيمة النقود لم تتغير عبر السنوات.

ولكي يتغلب الاقتصاديون على مشكلة تغيرات الأسعار وتأثيرها على قيمة الناتج، فقد استخدموا الأرقام القياسية للأسعار (وهي الأرقام التي تقيس التغير في الأسعار خلال فترة زمنية معينة، وتهدف إلى رصد التغيرات في أسعار السلع وتقدير تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية معينة).

وفي الحالة المصرية، كان انخفاض قيمة الجنيه، بالإضافة الي مجموعة العوامل التي شحذت معدلات التضخم أحد الفواعل الرئيسة في تضخم قيمة الناتج المحلي، وبالتالي ارتفاع معدلات النمو.

وتحاول الفقرات التالية استعراض تطور الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو في مصر خلال فترة الدراسة، باحثة عن اهم العوامل المكونة لهذا المعدل، ودوره في تحقيق التنمية، قياساً على معيار الفواعل الرئيسة لها، والذي تم الإشارة اليه سابقاً.

تشير بيانات الجدولين (1،2) والشكل رقم (1) إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو في مصر خلال الفترة 2014-2013 وحتى 2018-2017 ومنها يتضح ما يلي:

شكل (1) مقارنة قيمة الناتج المحلي مقوما بالدولار والجنيه

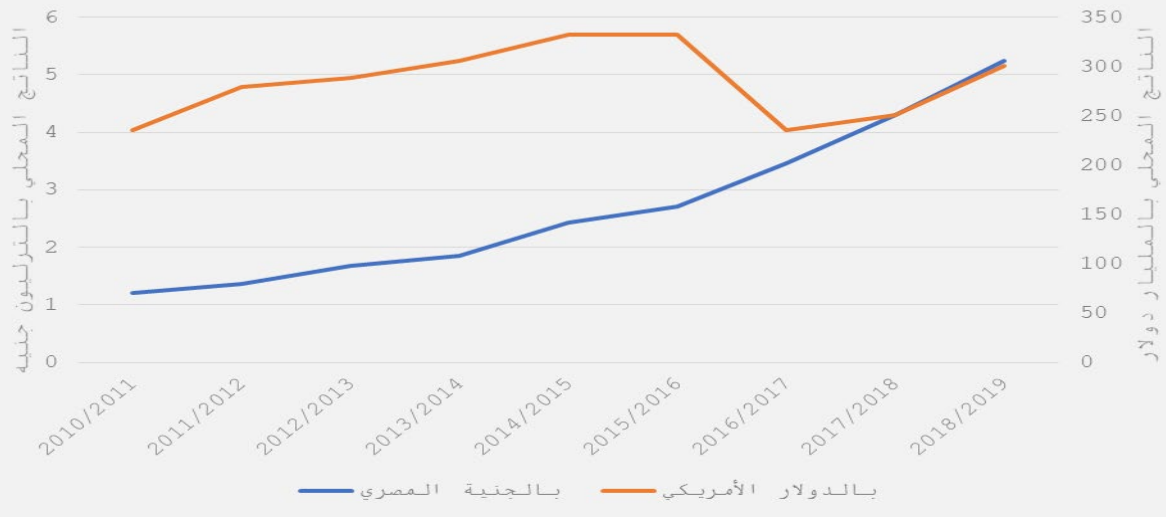

المصدر: من عمل الباحث استنادا الي بيانات البنك الدولي ووزارة التخطيط القومية.

الجدول رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي في مصر 2013-2014-2015-2016

الأنشطة الاقتصادية	2013/2014	*14/2015	**15/2016	2016/2017	2017/2018
الزراعة والغابات والصيد	241493.2	278459.4	318877.9	398539.4	498098.2
الاستخراجات:	350659.5	314138.8	214841.6	326940.4	479294.9
أ) البترول الخام	146953.1	137711.3	91440.4	142965.2	198545.3
ب)الغـــاز	175371	144427.4	86800.9	138755.9	224835.9
ج) إستخراجات أخرى	28335.5	32000	36600.3	45219.3	55913.7
الصناعات التحويلية:	357295.7	408068.8	456298.9	570589.7	722405.8
أ) تكرير البترول	95446.3	102274.4	113909.1	134049.9	167285.2
ب) تحويلية أخرى	261849.4	305794.5	342389.9	436539.8	555120.6
الكهرباء	33974.2	39215.7	46422.2	58319.9	73743.1
المياه والصرف واعادة الدوران	12601.8	14247.1	16349.3	20204	24958.5
تشييد وبناء	95132.9	119535	145449.7	195097.5	256416.3
النقل والتخزين	91130	107472.9	125907.6	159173.3	201684.6
الاتصالات	46433.1	48886	53999.8	62294	77649.5
المعلومات	6415.5	7298	8400.2	10387.6	12897.5
قناة السويس	37236.2	39403.1	41214.6	76713.6	97096.9
تجارة الجملة والتجزئة	273390.6	319966.6	374744.5	473234.8	597094.3
الوساطة المالية والانشطة المساعدة	82157.4	94611.3	108811.5	133781.6	166290.5
التأمينات الاجتماعية والتأمين	16054.8	18774.1	21615.4	26635.1	32996.4
المطاعم والفنادق	46560.7	58876.9	48413.7	64566.6	105353.7
الانشطة العقارية:	200678.7	237148.7	279913.9	358496.2	451782.5
أ) الملكية العقارية	141703.1	167957.9	198454	255351.6	322393.8

ب) خدمات الاعمال	58975.6	69190.8	81459.9	103144.6	129388.7
الحكومة العامة	213143.7	249287.9	276487.7	301771.9	319470.6
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	101236.2	117709.5	136661.1	172758.1	216664.6
أ) التعليم	37424.1	43517.7	50519.1	63907.3	80014
ب) الصحة	46450.7	54193.6	62815.8	78934.4	98673.6
ج) الخدمات الأخرى	17361.4	19998.2	23326.2	29916.4	37977
الإجمالي العام	2205594.3	2473100	2674410	3409503.7	4333897.9

المصدر: وزارة التخطيط، الموقع الإلكتروني.

جدول (2)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو
(2013/2014)	1.64تريليون	%2.2
(2014/2015)	1.8	% 3.6
(2016/2015)	1.9	% 4.2
2017/2016	1.9	3.6
2018/2017	3.4	%5.3
2019 -2108	4.3	5.5 متوقع

- حدثت زيادات متتالية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الأعوام الخمسة الماضية، حيث بلغ 1.82 تريليون جنيه (نحو 230 مليار دولار أميركي) خلال عام 2015، ثم تزايد ليبلغ 3.4 و4.3 ترليون جنيه خلال عامي 2018/2017-2017/2016.
- وطبقاً لبيانات البنك الدولي، حقق الناتج المحلي 232.7مليار دولار عام 2015، تزايد الي 235 مليار دولار عام 2017، ثم 250.9مليار دولار عام 2018 [2].
- قفز كذلك معدل النمو من 2.2% عام 2015/2014 إلى 3.6% عام 2017/2016 ثم 5.3% عام 2018/2017، مع توقعات ببلوغه 5.5% وفي بعض التقديرات 6% خلال العام المالي 2019/2018.

2) قاعدة بيانات البنك الدولي

- طبقاً لبيانات وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، شهد الناتج المحلي الإجمالي في مصر نموا بنسبة 5.5% في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2018 مقابل 5.3% خلال نفس الفترة من العام الماضي، وتستهدف مصر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.8% خلال السنة المالية الحالية ([3]).
- تجدر الإشارة بداية ان تضاعف الناتج المحلي الإجمالي – تقريباً-خلال السنوات القليلة الماضية، هو تضاعف في القيمة الاسمية الي حد كبير، نتج عن ارتفاع الأسعار لجميع مدخلات عناصر الإنتاج وعلى راسها أسعار المواد البترولية، وكذلك بسبب تعويم الجنيه، ويمكن القول ان القيمة الحقيقية لهذا الناتج ثابتة الي حد كبير، والا فالسؤال الي اين تذهب تلك الزيادات، في ظل تراجع الاستهلاك المحلي- هناك شبه اجماع من الخبراء على ذلك-، وفي ظل زيادات ضعيفة جدا لأرقام الصادرات، كما سيتطرق التقرير تفصيلاً الي ذلك في فقرة لاحقة.
- ترجع طفرة النمو- الاسمي-في الناتج المحلي الإجمالي أساسا إلى النمو في 6 قطاعات شكلت نحو 77% منه خلال العام المالي 2018/2017، كانت أهم تلك القطاعات هي قطاع الاستخراجات بنسبة 15.8% والصناعات التحويلية بنسبة 12.2% وقطاع التشييد والبناء بنسبة 10.3% إلى جانب قطاعات تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 9.6% والأنشطة العقارية بنسبة 7% وقطاع الزراعة بنسبة 6.8% ([4]).
- يبلغ الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل وبالأسعار الجارية نحو 6 تريليون جنيه بمعدل نمو حقيقي يبلغ 5.6% بموازنة العام المالي 2020/2019([5])، وكانت أكثر القطاعات مُساهمة في الناتج المحلي الإجمالي هي، قطاع الصناعات التحويلية ومنتجات البترول بمبلغ 984.9 مليار جنيه، بنسبة 16.4%، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بمبلغ 814.6 مليار جنيه، 13.5%، وقطاع استخراج البترول والغاز بمبلغ 773.7 مليار جنيه، بنسبة 12.9%، قطاع الزراعة والغابات والصيد بمبلغ 676.3 مليار جنيه، بنسبة 11.2%، قطاع الملكية العقارية بمبلغ 441.2 مليار جنيه، وبنسبة 7.35%.
- النظرة المتفحصة إلى القطاعات المساهمة بصورة رئيسية في نمو الناتج المحلي تشير إلى أن القطاعات الثلاثة الأوائل هي التعدين (بعد طرح الناتج الصناعي) والبناء والبيع بالتجزئة والجملة وإذا ما أضيف إليها عائد قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج، سنجد أن مكونات الناتج المحلي الإجمالي في مصر تتصف بالريعية ولا تؤدي إلى نمو اقتصادي شامل ومستدام.

---

3) مشروع الموازنة العامة للدولة 2020/2019، الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية.

4) إنفوجراف، منشور على وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على صفحتها عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك".

5) مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2020/2019، الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية

شكل (2) نسب القطاعات المساهمه في الناتج المحلي في مصر

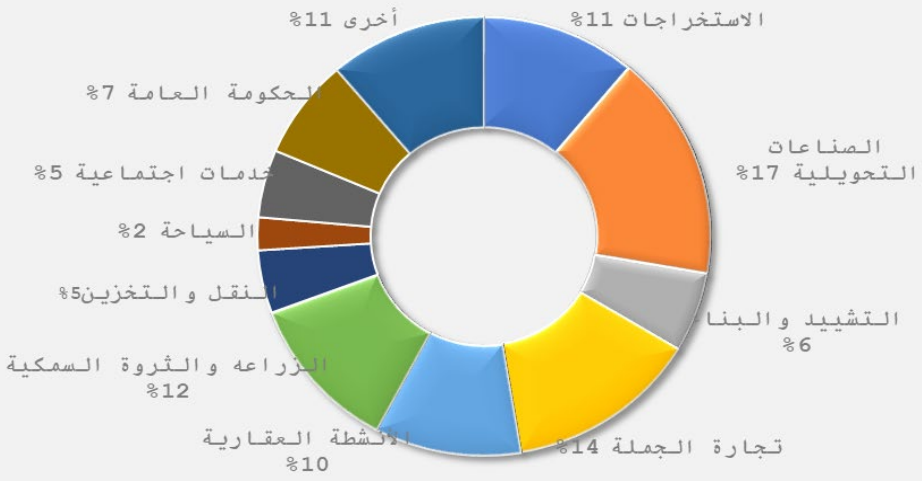

- يعزى النمو في قطاع التعدين بشكل رئيس إلى الافتتاح المبكر لحقل ظهر للغاز، وإلى منجم ذهب السكري، وقطاع التعدين تكمن أهميته في توفيره المواد الخام لأغراض الإنتاج والاستهلاك المحلي والتصدير، ورغم ذلك فمشاركته المستدامة في النمو تتوقف على وجود قطاع صناعي، وهو غير متوافر في الحالة المصرية، وتتوقف كذلك على حجم الاحتياطيات والاكتشافات الجديدة، وهي أمور لا يمكن التعويل عليها كمكون رئيس مستدام لمعدل النمو.
- تولد المشاريع العقارية السكنية أصولاً ثابتة، إلا أنها لا تنتج تشغيلا مستداما، أي أنه يمكن القول إن نمو الناتج المحلي الإجمالي تهيمن عليه بشكل رئيس القطاعات التي تعتمد على الاستهلاك بدلاً من الاستثمار، كما يمكن وصف إنتاجية تلك القطاعات بأنها غير مستدامة إلى حد كبير.
- القطاع العقاري في مصر الذي يحتل المرتبة الثانية في توليد نسبة النمو، يعتمد على مجموعة من المشروعات الموجهة من الدولة، والتي لا تعكس حالة العرض والطلب الحقيقي في المجتمع، فضلاً عن أن جزءا كبيرا منها جاء لتلبية طلب الطبقة الغنية، كما أن معاناة القطاع بصفة عامة من الركود نتيجة تآكل القوة الشرائية، وارتفاع أسعار مواد البناء، كنتيجة لتعويم الجنيه والإجراءات الاقتصادية المترتبة على برنامج صندوق النقد ساهمت في إلقاء المزيد من الأعباء على القطاع، ويتجادل خبراء القطاع حاليا حول وجود فقاعة عقارية أوشكت على الانفجار، وهو ما يعكس هشاشة الاعتماد عليه كمكون رئيس من مكونات معدل النمو خلال الفترة القادمة.
- مما سبق يمكن القول إن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5% خلال العام المالي الحالي ارتفاعا من 5.3 % في العام السابق ثم استهداف معدل 5.8%، تعد مؤشرات جيدة، لكن يغيب عنها الهدف الرئيس من تحقيق النمو الاقتصادي هو رفع مستويات معيشة المواطنين، بالإضافة إلى أن استدامتها

محل جدل سواء للحالة الكلية التي يمر بها كل قطاع على حدة، أو للحالة الريعية لتلك القطاعات، أو حتى لتوقعات النمو في الاقتصاد المصري كجزء من الاقتصاد العالمي المتوقع انكماشه.

- ونقلا عن البنك الدولي فان ما ساهم في هذ الوضع أن النشاط الخاص غير النفطي ما زالت تعوقه بيئة الأعمال المرهقة، بما في ذلك التدابير غير الجمركية، وضعف القدرات المؤسسية عند الحدود وهو ما يقيد التجارة. وبالتالي، لا يزال مستوى توفّر فرص العمل متواضعا (6).
- على الرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لا يزال المواطن العادي يعاني من ارتفاع معدلات التضخم، وضعف التعليم والرعاية الصحية وخدمات النقل، ويظل معدل الفقر عند 27.8٪، حسب آخر قياس في عام 2015 (7)، أو 60% طبقا لآخر تقرير البنك الدولي (8)- وهو ما سيتم التطرق إليه تفصيلا في فقرة قادمة-كما أنخفض النصيب الحالي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي) بالدولار الأمريكي من 3782 دولارا في العام المالي 2015/2014 إلى 2336 دولارا في العام المالي 2017/2018(9).
- من الجدير بالذكر أنه من أجل تحسين مستوى المعيشة، مع تعزيز كفاءة وفاعلية الخدمات التي يعتمد عليها المواطن، وتحسس النموذج التنموي وفواعله الرئيسة، يجب التركيز على الجانب الحقيقي من الاقتصاد، وانطلاقا من ذلك يمكن استعراض مساهمتي قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي والنمو، وذلك كما يلي:

1- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي:

- حقق القطاع الصناعي خلال 2018 نمو اقتصادي تجاوز 5,6% مقارنة بمعدلات نمو بلغت 1,7% خلال عامي "2013/2012"، وساهم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة تقترب من 16% في الناتج المحلي الإجمالي، ويساهم بنسبة 12% فقط بعد حذف صناعات التكرير ([10]).
- نتج هذا النمو من خلال مجموعة من المشروعات والقرارات والقوانين التي تم تدشينها خلال الفترة الماضية والتي يمكن استعراض أهمها كما يلي:
- مجمع الأسمنت في بنى سويف، والذي يضم ثلاثة مصانع كبرى للأسمنت تنتج 20% من إنتاج مصر من الأسمنت، يحتوي كل مصنع على خطي إنتاج بإجمالي 6 خطوط تكفي لإنتاج ما يزيد على 11 مليون طن من الأسمنت سنويا، وبما يزيد على 37 ألف طن يوميا، ويشمل معامل

6) البنك الدولي: مصر: الآفاق الاقتصادية-أبريل 2019

7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الدخل والانفاق، عام 2015

8) البنك الدولي: أحدث التطورات في مصر، ابريل 2019

9) وزارة المالية 2018، نشرة ديسمبر، الموقع الرسمي للوزارة.

10) حسبت بواسطة الباحث من ارقام الجداول 2،2،3.

كيميائية وفيزيائية خاصة باختبارات جميع المواد الداخلة في صناعة الأسمنت واختبارات مراقبة الجودة.

- مصانع الرخام والجرانيت بمجمع بنى سويف، ومدينتنا الروبيكى للجلود ومدينة الأثاث بدمياط الجديدة.
- تشغيل 66 مصنعا متوقفاً، وإنشاء صندوق بقيمة 150مليون جنيه لإنعاش 74 مصنعا أخر.
- أعطت خُطة التنمية المستدامة للعام المالي 2019/18 دفعةً ملحوظةً للاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاع الصناعة بما يتجاوز 4.5 مليار جنيه تزيد عن الاستثمارات الموجهة في خطة العام المالي السابق بحوالي 4 مليارات جنيه، وتم توجيه النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات 77% لبرامج التنمية الصناعية لاستكمال تطوير وترفيق المناطق الصناعية وطرح مُجمعات صناعية جديدة في المُحافظات، وبما ينتج عنه إنشاء 5000 مصنع يوفر حوالي 150 ألف فرصة عمل جديدة.
- إصدار قانون التراخيص الصناعية الجديد رقم 15 لسنة 2017، والذي يسهم في تبسيط إجراءات منح التراخيص الصناعية، بغرض خفض الفترة اللازمة لاستخراج التراخيص من 634 إلى 7 أيام للصناعات منخفضة المخاطر و30 يوم للصناعات عالية المخاطر.
- مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي أعلن عنها البنك المركزي المصري عام 2016 والتي خصصت 200 مليار جنيه لصالح تلك المشروعات بنسبة فائدة تناقصية 5% للمنشآت الصغيرة.

رغم التحسن في أرقام ومؤشرات قطاع الصناعة إلا أنه توجد العديد من الملاحظات التي يمكن بيانها كما يلي:

- بصفة عامة لا تزال مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي هزيلة، لا تضع مصر في مسار التنمية الحقيقة، ولا تستوعب أعداد العمالة الوافدة إلى سوق العمل سنوياً، فضلاً عن غياب التطوير التكنولوجي.
- تزايد تلك الأرقام تجاهل العديد من النقاط الهامة، على رأسها أن المشروعات الصناعية الكبرى مثل مجمع الأسمنت يمتلكه الجيش، ولن تتدفق عوائده إلى دائرة النشاط الاقتصادي، كما أن جدوى تلك المشروعات عليها العديد من علامات الاستفهام، خاصة مجمع الأسمنت الذي تسبب في أزمة حقيقية للقطاع ([11])، وكذلك إنشاء مدينة الأثاث في مدينة دمياط الجديدة في ظل أزمة ركود حادة أصابت القطاع جراء عملية تحرير سعر الصرف، وهو ما ساهم في إغلاق مئات الورش الصغيرة في دمياط ([12]).
- مدينة الروبيكي الجديدة، بالتأكيد هامة على مستوى توسيع النشاط في المستقبل والحفاظ على البيئة، وتخفيف الضغط عن القاهرة، واستثمار المناطق بعد إخلائها وإظهار الوجه الحضاري

11) لمزيد من التفاصيل: أحمد ذكرالله: أزمة الأسمنت وهيمنة العسكر، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية.

12) الدولار يعمق أزمة قطاع الأثاث

اللائق بالعاصمة، ولكن يجب ألا نتغافل أنها حتى الآن هي نقل فقط لصناعة قائمة، وأن إمكانات ومقومات التوسع لها العديد من العوامل التي تحتاج إلى جهود لم تبدأ حتى الآن.

- يجب الاعتراف أن مبادرة 200 مليار جنيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت كفيلة بتحقيق نقلة نوعية ليس لقطاع الصناعة المصرية فقط بل لمسار الاقتصاد المصري بأكمله، ولكن ما شاب عملية التنفيذ من قيود ومعوقات بداية من اشتراطات الحصول على القروض، ومروراً بقرارات البنك المركزي بإعادة تعريف المشروع الصغير لأكثر من مرة، وأخيراً باستيلاء الشركات الكبرى على القروض بدعاوى مختلفة، كل ذلك أفقد المبادرة فاعليتها وجدواها، وهو ما سنتعرض له تفصيلاً عند الحديث حول القطاع المصرفي.

يمكن تتبع بعض القضايا المتعلقة بالقطاع الصناعي المصري من خلال النقاط التالية:

أ- قضية المصانع المتعثرة في مصر:

- تضاربت الأرقام حول عدد المصانع المتعثرة ([13]) منذ يناير 2011، حيث أعلنت دار الخدمات النقابية أن المصانع التي تم إغلاقها منذ ثورة 25 يناير حتى يناير 2015، بلغ 4500 مصنع في 74 منطقة صناعية، بينما أصدر اتحاد نقابات عمال مصر تقريرا أشار فيه إلى أن عدد المصانع بلغ 8222 مصنعا، في حين أشارت دراسة أعدها اتحاد المستثمرين إلى وجود 1500 مصنع متعثر حتى 2013 قرابة 40% منها في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.
- أما اتحاد الصناعات، قال إنه طبقا لآخر بيانات لدى الاتحاد حصل عليها من جمعيات المستثمرين ومجالس الأمناء بالمدن الصناعية بالمحافظات، فإن عدد المصانع المتعثرة وصل إلى قرابة 7000 مصنع كان يعمل بها قرابة مليوني عامل.
- ومما يدلل على اقتراب تلك الأرقام من الصحة/ ما أعلنته جمعية مستثمري برج العرب، ببلوغ إجمالي عدد المصانع بالمنطقة 1680 مصنعا، يعمل منهم نحو 618 مصنعا، وباقي المصانع (1000) تم إغلاقها ([14])، وهي منطقة صناعية واحدة من جملة 77 منطقة صناعية في مصر.
- الأرقام السابقة رغم أنها تعتمد على تصريحات وتقارير صحفية-لغياب الأرقام الرسمية-إلا أنها تبين حجم الكارثة التي يعيشها القطاع الصناعي في مصر، والتي لا يزال التعامل معها في أضعف صوره حتى الآن.
- تتحدث الارقام عن الاف المصانع المغلقة، وتتباهي وزارة الصناعة بتشغيل 66 مصنعا متوقفاً، وانشاء صندوق بقيمة 150مليون جنيه لإنعاش 74 مصنعا آخر، وفي الحقيقة لا يوجد مبررا لهذا التجاهل للمصانع المغلقة، كما لا يوجد مبررًا لعدم استهداف تلك المصانع في مبادرات البنك

13) في عيدهم| العمال بلا عمل.. 7000 مصنع مغلق، و2 مليون عامل مشردون

14) مدينة برج العرب الصناعية| الاستثمار: 1.5 مليار جنيه.. المصانع: 618.. العمال: 98 ألفا.

المركزي، لا سيما ان معظمها يعاني المشاكل التمويلية، وكذلك يصعب على الفهم الاهتمام ببناء مدن صناعية جديدة والانفاق على ترفيقها في ظل عطالة الموجود بالفعل.

- لا يتوقف الأمر عند المصانع المتوقفة بعد ثورة يناير بل هناك مصانع أخرى توقفت – أو تعمل بطاقة إنتاجية منخفضة جدا نتيجة لقرارات التعويم – أشرنا سابقاً إلى تقارير تتحدث عن إغلاق مصنعين للأسمنت وتوقف الثالث جزئياً([15])- ومن أبرز الأمثلة على ذلك انخفاض الطاقة الإنتاجية لمصانع قطاع السيراميك بنسبة تصل إلى 60%، وفقاً للبيان الصحفي الصادر من رئيس شعبة السيراميك في اتحاد الصناعات في أبريل 2019([16])، والذي أشار كذلك إلى تراجع طاقتها الإنتاجية من 400 مليون متر سنويا عام 2014 إلى 240 مليون متر حاليا، وذلك جراء رفع سعر المليون وحدة حرارية من الغاز من 3 دولار إلى 7 دولار، وكذلك بسبب تراجع الصادرات، وتراجع الطلب المحلي على السيراميك بنسبة 30 – 40 % نتيجة الزيادة الكبيرة في سعر المنتجات، وقدرت الشعبة وجود قرابة 33 مصنعا متعثر حاليا، وهناك مصنعان توقفا عن الإنتاج كليا نتيجة تعثرهما.

ب- استراتيجية صناعة السيارات

- أعلن وزير الصناعة والتجارة، في مطلع ديسمبر 2018 عن إلغاء مشروع قانون صناعة السيارات المعروف بـ "استراتيجية صناعة السيارات"، والعمل على تطبيق نموذج المغرب وسلوفاكيا عبر الاتفاق مع عدد من الشركات المصنعة للتركيز على موديلات معينة وتجميعها بكميات كبيرة مع منح حوافز لهذه الشركات كلما زادت هذه الكميات وكلما زاد تصديرها.
- وبرر هذا القرار بأن الحكومة وجدت الاستراتيجية غير مجدية، وأن الأفضل هو تخصيص أراض لإقامة مناطق صناعية متخصصة لتجميع كافة الشركات والصناعات المغذية للسيارات في مكان واحد ([17]).
- أخيراً لا يمكن تناول كل القضايا المتعلقة بالقطاع الصناعي في مصر خلال تقرير واحد، فكل صناعة على حدة تحتاج إلى دراسات مفصلة، ولكن استعراض النقاط السابقة هدف إلى القاء الضوء على ما تحقق على أرض الواقع فعلياً وإمكانية استدامته، ومساهمته في التنمية، وفي ضوء ذلك الهدف، يمكن استنتاج ما يلي فيما يتعلق بالقطاع الصناعي:
- غياب الرؤية الاستراتيجية لتطوير القطاع الصناعي، وفي القلب منها نمط التصنيع المستهدف، والتوطين التكنولوجي، واستخدام الإمكانات المحلية المادية والبشرية.

---

15) «النهضة للأسمنت» تتوقف عن الإنتاج جزئياً

16) 60% انخفاضا فى الطاقة الإنتاجية لمصانع السيراميك لتسجل 240 مليون متر

17) نشرة انترباريز: الحكومة تتخلى عن استراتيجية تصنيع السيارات.

- ما يتم تنفيذه حاليا لا يجمعه أي إطار تخطيطي حتى على مستوى صناعة واحدة، وإنما هو مشروعات مبعثرة لا يجمعها رابط تنموي حقيقي، يحقق التكامل الإنتاجي، ويدعم السوق المحلي باحتياجاته، فضلا عن اختراق الأسواق الدولية.
- امتلاك الجيش لمشروعات صناعية كان بدون دراسة لحاجة السوق، وتسبب بمشاكل في الصناعات التي تدخل فيها.
- بناء مدن صناعية كاملة المرافق (تسليم المفتاح) قد يدخل تحت بند إهدار المال العام في ظل أولوية تشغيل المصانع المتوقفة.
- تطوير الصناعة يحتاج إلى عمل دؤوب يتخطى بناء مصنع، بداية من إعداد العامل والمهندس، ومرورا بالإنتاج والجودة، وانتهاء بالعلاقات الخارجية وفتح الأسواق، . وجميعهم لم تبذل فيهم الدولة المجهود المطلوب حتى الان.

2- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

القطاع الزراعي من القطاعات الاكثر أهمية في الاقتصاد الوطني، لأنه يتعلق بعمل المواطنين وغذائهم وصحتهم، كما يتعلق باستقلالية القرار الوطني، وترسيخ السيادة، لا سيما في ظل التزايد السكاني، وعجز الميزان التجاري الزراعي.

ويشير مصطلح الاكتفاء الذاتي الغذائي الي القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانات الذاتية، في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محليا.

ومثل الاكتفاء الذاتي الغذائي أملاً وهدفاً للمصريين في اعقاب ثورة يناير، خاصة بعد تجاهل الحكومات المختلفة لتطوير القطاع، وتسويق استصلاح الأراضي فقط كآلية تطويرية، وغياب الرؤية الكلية للعملية التنموية وفي القلب منها القطاع الزراعي.

وقد حدثت مجموعة من التطورات في القطاع الزراعي منذ نهاية عام 2013، يمكن استعراضها باختصار من خلال الفقرات التالية:

أ- واقع القطاع الزراعي في الاقتصاد المصري:

خلال عام 2017 ساهم القطاع الزراعي بنحو 12% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ويستحوذ القطاع على نسبة 24% من القوى العاملة بمصر البالغة نحو 27.6 مليون عامل، وتسهم الزراعة بنحو 20% من صادرات السلع

المصرية، وتقدر المساحة المزروعة بمصر بنحو 10 ملايين فدان، تتنوع بين أراض قديمة، وأخرى استصلحت خلال العقود الأربعة الماضية ([18]).

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي 3.5% خلال النصف الأول من العام المالي 2019/18، ومن المستهدف زيادته إلى 3,7% بنهاية العام (19).

- أعلنت الدولة مستهدفاتها للقطاع الزراعي خلال خطة 2030 والخطة متوسطة المدى 2018-2022، بأنها تعمل على تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية في تخصيص واستخدامات الموارد من الأراضي والمياه وتنميتها، إلى جانب تدعيم القدرة التنافسية للصادرات من المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية وفقًا للمزايا النسبية ورفع معدل نمو الصادرات الزراعية، حيث من المستهدف تحقيق نسبة نمو 5% للأعوام 2019/18 ، 2020/19 مع المساهمة في توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة بالمناطق الريفية، كما تسعى الحكومة لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي.
- هذا بالإضافة إلى، جهود الدولة لدمج القطاع غير الرسمي في منظومة القطاع الرسمي، حيث يمثل النشاط الزراعي أحد الأنشطة الرئيسية للقطاع غير الرسمي.

ب- المشروعات الزراعية القومية:

تبنت وزارة الزراعة مجموعة من المشروعات القومية، وأنجزت أجزاء منها بالفعل-طبقاً للإحصاءات الرسمية - خلال الفترة الماضية، ويمكن تتبع تلك المشاريع ومعدل الإنجاز فيها فيما يلي:

1- المشروع القومي لاستصلاح مليون ونصف فدان:

حيث تم تطبيق هذا المشروع في 8 محافظات (قنا، أسوان، المنيا، الوادي الجديد، مطروح، جنوب سيناء، الإسماعيلية، الجيزة) تحت إشراف شركه الريف المصري الجديد وتم تقسيم المشروع إلى 3 مراحل (المرحلة الأولى تضم 9 مناطق بإجمالي مساحة 500 ألف فدان، والمرحلة الثانية تضم 4 مناطق بإجمالي مساحة 490 ألف فدان، والمرحلة الثالثة بإجمالي مساحة 510 آلاف بإجمالي 5000 بئر للوفاء بالاحتياجات المائية اللازمة للمشروع.

18) مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية: كيف يمكن تحسين السياسات الزراعية في مصر؟ نوفمبر 2017.

19) وزيرة التخطيط: 3.5% معدل نمو الناتج المحلي للقطاع الزراعي ومستهدف رفعه لـ 3.7%.

2- المشروع القومي لإنشاء 100 ألف فدان صوبة

يستهدف هذا المشروع تعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه، وتوفير حوالي 300 ألف فرصة عمل بمناطق الاستصلاح، ويساهم في زيادة معدلات التصدير من المنتجات الزراعية.

من المستهدف أن يتم التنفيذ على النحو التالي (20 ألف فدان صوبة بمنطقه غرب المنيا لزراعه محاصيل الخضر، 10 آلاف فدان صوبة زراعية بمنطقه غرب المنيا، 10 آلاف فدان صوبة في منطقه المغرة لزراعه محاصيل الخضر، 10 آلاف فدان صوبة زراعية في سيناء لزراعه الطماطم والباذنجان والكنتالوب والفلفل والخس، 30ألف فدان صوبة زراعية في منطقتي المراشدة 1و2، 10 ألف فدان صوبة بمنطقه حلايب وشلاتين).

3- مشروعات تنميه الثروة الحيوانية (مشروع المليون رأس ماشية)

ويهدف هذا المشروع لزيادة الإنتاج المصري من اللحوم والألبان ومنتجاتها والحد من الاستيراد ومن زيادة الأسعار بتكلفة 100 مليار جنيه، ويتم تنفيذه على عده مراحل، ويساهم في زيادة القيمة المضافة من الإنتاج الحيواني.

4- مشروع الاستزراع السمكي الأكبر بالشرق الأوسط (بركة غليون)

تم الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع على مساحة 4100 فدان، وهناك مساحة للمرحلة الثانية 2815 فدانا، ويتكون المشروع من (مفرخ أسماك على مساحة 17 فدانا، مزرعة إنتاج أسماك بحريه بطاقة إنتاجية 3000 طن/دورة، مزرعة إنتاج جمبري بطاقة إنتاجيه 2000 طن/دورة، مزرعة إنتاج أسماك المياه العذبة بطاقة إنتاجية 2000 طن.

ويضم المشروع مصنع إنتاج أعلاف الأسماك والجمبري، ومصنعا للفوم وللثلج وللتغليف، وأكبر مصنع تجهيز أسماك وجمبري في الشرق الأوسط، وتساهم إنتاجية المشروع في تخفيض واردات الأسماك بنسبه 27% تقريبا كما يعمل على توفير 5 آلاف فرصة عمل لأهالي كفر الشيخ والمحافظات المحيطة.

ج- الواقع في تلك المشروعات:

1- استصلاح الأراضي (مشروع المليون ونصف فدان والصوب الزراعية)

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مؤخراً النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي عام 2017 / 2018 وتضمنت النشرة ما يلي ([20]):

---

20) جهاز الإحصاء: 313 ألف فدان المساحة المستصلحة بمشروع المليون ونصف فدان بنهاية 2017 / 2018.

- بلغ إجمالي مساحة الأراضي المستصلحة في مصر نحو 59.2 ألف فدان عام 2018/2017 مقابل 38,9 ألف فدان عام 2017/2016 بزيادة بلغت نسبتها 52.0٪، يرجع ذلك إلى زيادة مساحة الأراضي المستصلحة بالجمعيات التعاونية هذا العام.
- بلغ إجمالي مساحة الأراضي المستصلحة 59.2 ألف فدان عام 2017/ 2018مقابل 38,9 ألف فدان عام 2017/2016 بزيادة بلغت نسبتها 52.0٪ ويرجع إلى زيادة مساحة الأراضي المستصلحة بالجمعيات التعاونية هذا العام.
- بلغت مساحة الأراضي المستصلحة بالجمعيات التعاونية 41.0 ألف فدان بنسبة 69.3٪ ثم مساحة الأراضي بشركات القطاع الخاص 12.4 ألف فدان بنسبة 21% ثم مساحة الأراضي لقطاع استصلاح الأراضي 5.7 ألف فدان بنسبة 9.7% من إجمالي مساحة الأراضي المستصلحة عام 2018/2017.
- سجلت المساحة المقام عليها مشروعات الثروة الحيوانية (إنتاج ألبان وتسمين وتربية ماشية وأغنام) من الأراضي المستصلحة 255 فدان عام 2017/ 2018 مقابل 196 فدان عام2017/2016 بزيادة بلغت نسبتها 30.1 ٪ ويرجع ذلك إلى زيادة إقبال الشركات على إقامة مشروعات الثروة الحيوانية.
- بلغت المساحة المستصلحة التابعة لمشروع المليون ونصف فدان 313 ألف فدان منذ بداية المشروع حتى الآن.
- احتلت محافظة مطروح الترتيب الأول بمساحة 133.7 ألف فدان بنسبة 43% تليها محافظة المنيا فقد بلغت المساحة المستصلحة بها 117.0 ألف فدان بنسبة 37% ثم محافظة الوادي الجديد بمساحة 62.6 ألف فدان بنسبة 20%.

وبالنظر إلى الأرقام السابقة يمكن استنتاج ما يلي:

- بلغ معدل الإنجاز في المساحة المستصلحة التابعة لمشروع المليون ونصف فدان (بدأ بنهاية 2015) حوالي313 ألف فدان، بما يشكل 20.1% من إجمالي المساحة المستهدفة، وباستخدام نفس معدل الإنجاز الحالي وعلى فرض استدامة الموارد اللازمة، يمكن أن يحتاج استكمال المشروع 15 عاما قادمة تقريبا.
- بلغ حجم التعديات مليونًا و750 ألفا و16 حالة على الأراضي، التهمت 77 ألفا و760 فدانًا ([21])، أي أن معدل الإنجاز فشل في تعويض50% من حجم التعديات.
- هشاشة الإنجاز في الملف الزراعي مقارنة بالتصميم على إنجاز مشروعات العاصمة الإدارية ومن قبلها تفريعة القناة، وغيرها من المشروعات الغير منتجة، تثير علامات الاستفهام حول التصميم على إهمال الإنجاز بالقطاعات الإنتاجية مقارنة بالسرعة في غيرها.

21) مشروع" الحلم المصري لتحقيق الاكتفاء الذاتي وسد الفجوة الغذائية.

2- بالنسبة لمشروعات الثروة السمكية ([22]):

- ملكية المشروعات بالكامل للشركة الوطنية للاستزراع السمكي التابعة لجهاز الخدمة الوطنية للقوات المسلحة، وبالتالي لن تدخل إلى دائرة النشاط الاقتصادي (حيث الإعفاء من الضريبة العقارية، وضريبة القيمة المضافة والإعفاء من الجمارك، واختصاص وزير الدفاع بتوزيع الأرباح دونما رقابة من أي جهة في مصر).
- تتوافق مواصفات الإنتاج مع المواصفات الأوروبية (وليس العالمية) يفسر بأن الإنتاج بالكامل مخصص للتصدير لبلدان الاتحاد الأوروبي وفق اتفاق مسبق، ترتب عليه تأمين مصادر للمياه النظيفة وذلك بعمل «مأخذ بحري» بعمق 350 مترا لسحب المياه من داخل البحر وعمل «مصدات للأمواج».
- طبقا لتصريحات السيسي تطهير البحيرة تكلف من 40-50 مليار جنيه تحملتها الموازنة العامة بالكامل، في حين لن يعود على الموازنة أية عوائد من المشروع، هذا بخلاف الاعتماد على المجندين.
- جرى تمهيد طريق خاص بالمشروع بطول 18 كيلو مترًا، بتكلفة 112 مليون جنيه، ومكون من اتجاهين، في كل اتجاه 3 حارات، و45 كيلو متر أخرى متمثلة في الطرق الداخلية، بداخل المشروع الاستراتيجي، ومحطة كهربائية بطاقة قدرها 35 كيلو وات في الساعة، ولا يعرف بدقة من تحمل تلك التكاليف.
- عموماً المشروع استغل أراضي الدولة وموازنتها العامة، ولم يساهم بشيء يذكر للمواطن المصري حتى الآن، مع ملاحظة استمرار ارتفاع أسعار الأسماك في السوق المحلي، بل وتزايدها مقارنة بفترة قبل بداية الإنتاج من المشروع.

د -تقييم عام للوضع الزراعي في مصر:

- تتسم مصر بمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، ومحدودية الموارد الاقتصادية الزراعية، تفاقم الوضع بعد التعدي الواسع على الأراضي الزراعية في أعقاب ثورة يناير، وهو وضع تسبب فيه سيطرة الجيش على الأراضي المصرية والمغالاة في أسعارها، وتقديم الشركات الكبرى خاصة الخليجية منها على المواطن المصري، بحيث كانت الأراضي الزراعية المنفذ الوحيد، ودائما ما تعالج السلطة التعديات بالمصالحة، ومؤخرا تم الإعلان عن دفع مبالغ محددة للتصالح، كأحد الأساليب المبتكرة للجباية، كما أن محدودية الأراضي الزراعية هي السبب في تزايد فاتورة الاستيراد الغذائي.
- محدودية المتاح من الموارد المائية-وفي ظل أزمة سد النهضة-تتطلب مشروعات للارتقاء بكفاءة نقل وتوزيع المياه بداية من الترع والمساقي الحقلية ونهاية بالارتقاء بنظم الري الحقلي، وكل ذلك لا يلاحظ فيه أي مشروعات يمكن اعتبارها قومية أو حتى غير اعتيادية، بل وغابت العادية كذلك.

22) لمزيد من التفاصيل يراجع: أحمد ذكر الله: مشروع بركة غليون: معلومات أولية.

- تتعرض معظم البحيرات المصرية للعديد من المشكلات ومن أهمها التجفيف، الصيد الجائر، التلوث الناجم عن الصرف الزراعي المحمل بالصرف الصحي المعالج وغير المعالج، ويلاحظ كذلك غياب المشروعات الوطنية لحل تلك المشكلات، إلا لتلك البحيرات المستهدفة لمشروعات الثروة السمكية المملوكة للجيش.
- ضآلة الاستثمار في القطاع الزراعي، وتوجيه هذه الاستثمارات الضئيلة إلى رفع مستويات البنية التحتية كاستصلاح الأراضي وشق القنوات والمصارف وغيرها.
- تتصف العمالة الزراعية المصرية بشكل عام بانخفاض الإنتاجية مقارنة بالعديد من الدول نظراً لانخفاض المستويات التعليمية والفنية، ولم تخطو الدولة أي خطوة فاعلة لحل هذه المشكلة.
- الاستصلاح والمشروعات الجديدة ليست المهمة الوحيدة المطلوبة للقطاع، بل يحتاج القطاع إلى مجموعة من السياسات المكملة-تسويقية - تمويلية - مائية-تركيب محصولي-جمعيات زراعية - برامج مساندة للفلاح وغيرها، وحتى الآن تفتقد الجمعيات التعاونية لدورها، وتحول بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى بنك تجاري تحت مسمى البنك الزراعي، وبذلك فإن تلك المشروعات تفتقد إلى التكامل، في ظل غياب تام للرقابة والمساندة، حتى أصبح المزارع المصري وحده ضد تيارات الفساد والاحتكارات.
- كل هذا أدى إلى تعاظم الفجوة الغذائية في مصر لبعض المحاصيل الهامة، حيث تزايدت الفجوة الغذائية بنسبة 14.3% للقمح عام 2016 مقارنة بعام 2015، و69% للفول، و52.6% للعدس، و152.8% للزيوت النباتية خلال نفس الفترة ([23]).
- مما سبق نستطيع القول إن الزراعة في مصر تدار بعشوائية، مع عدم وجود خطط زراعية مستقبلية متكاملة، يمكن التعويل عليها في الخروج من المأزق الزراعي والغذائي الراهن.
- تبرهن أرقام الجدول رقم (3) على تلك العشوائية الزراعية، وتشير بوضوح إلى تراجع نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية الرئيسية (القمح-الذرة-الفول-الأرز-اللحوم الحمراء).

23) لمزيد من التفاصيل يراجع: المعهد القومي للتخطيط: تقرير الأمن الغذائي المصري، عام 2017.

جدول رقم (3): الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية

نسبة الإكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية (2012 - 2016)

Self-Sufficiency Percentage for Some Food Commodities (2012- 2016)

Unit : % الوحدة : %

Food Commodities	2016	2015	2014	2013	2012	السلع الغذائية
Wheat	47.7	49.1	52.1	56.7	55.7	القمح
Maize	56.3	56.2	65.1	56.8	67.7	الذرة الشامية
Rice	99.7	102.6	100.4	108.8	102.3	الارز
Beans	20.0	31.0	33.8	27.8	38.8	الفول
Lentil	2.1	1.6	1.3	0.8	1.6	العدس
Potatoes	105.4	110.2	112.6	103.4	109.0	البطاطس
Fresh Vegetables	103.4	102.6	103.1	103.6	101.2	الخضروات الطازجة
Citrus	149.9	138.8	125.6	142.8	134.9	الموالح
Fresh Fruits	98.4	96.2	99.2	97.8	98.5	الفواكه الطازجة
Red Meat	64.6	57.5	71.9	74.3	85.7	اللحوم الحمراء
Chicken Meat	93.7	93.0	94.8	94.1	96.6	لحوم الدواجن
Fresh Fish	89.7	89.0	87.0	88.9	85.5	الأسماك الطازجة
Eggs	100.2	100.0	100.0	100.0	100.0	البيض
Milk	100.0	100.1	100.1	100.0	100.0	اللبن الحليب

Egypt in Figures 2018 مصر في أرقام 2018

الفصل الثاني

الموازنة العامة للدولة والسياسات المالية

يعدُّ تحليل واقع المالية العامة للدولة، واستشراف تطوراتها، مدخل أساس لفهم الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة والمجتمع. وإذا كان فهم هذا الواقع يمكن أن يتم من خلال جملة من المداخل التحليلية ومن خلال منهجيات مختلفة، فإنَّ تحليل منهجية الوضع المالي، ورصد اتجاهاته واحتمالات تطوره من خلال دراسة الموازنة لعامة، وتحليلها، يعدُّ من الناحية العملية مدخلاً أساسيا ومحورياً.

تحتل الموازنة العامة للدولة أهمية كبري في الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لما لها من تأثيرات مباشرة علي واقع الحياة للمواطنين، بالإضافة الي كونها أحد أهم العوامل المؤثرة في الاستقرار، كما أنها الأداة الحكومية الطيعة لتحقيق الأهداف الكلية، والاستهداف التمييزي لبعض الطبقات او الفئات من المواطنين او المشروعات.

تتيح دراسة وتحليل الموازنة العامة كذلك فهم جملة الوقائع والتطورات الاقتصادية وغير الاقتصادية، التي يمكن أن تفرض تداعياتها على الاقتصاد الوطني، كما انها المدخل المحوري للوقوف على مستوى الأداء الاقتصادي للحكومة، واتجاهات تطور هذا الأداء، وتحديد العوامل التي تؤثر فيه.

يكتسب تحليل الوضع المالي للدولة أهميته كذلك من خلال دراسة وتحليل الموازنة العامة للدولة انطلاقاً من كونها تشكل الإطار العام الذي تصبُّ فيه وبصورة نهائية، جميع فواعل السياسة الاقتصادية للدولة والاثار المترتبة عليها، على المستويين الكلي أو الجزئي.

تعاظم دور الموازنة العامة للدولة في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية، والتي انعكست بصورةٍ مباشرة وغير مباشرة على كلٍّ من طبيعة الدولة ودورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأدواتها وسياساتها، وعلى مضمون عملية التنمية ومتطلباتها وشروطها من جهة أخرى. الأمر الذي انعكس بدوره وبصورةٍ مباشرة على مضمون الموازنة العامة للدولة وبنيتها وأدواتها، وذلك باعتبارها خارطة طريق اقتصادية تنموية وإنمائية للدولة لمدة سنة مالية كاملة.

وقد حدثت مجموعة من التحسينات الرقمية الهامة على الموازنة العامة المصرية في العامين التاليين لتنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي، مما حدا بالبعض بوصف هذه المرحلة من الاتفاق بكونها مرحلة الإصلاح المالي، مع التأكيد على الحاجة إلى مرحلة أخرى للإصلاح الاقتصادي الحقيقي.

ويوضح الشكل رقم (3) اهم البنود المتوقعة لبنود الموازنة للعام المالي 2020/2019، كما يوضح الشكل رقم (4) تطور ايرادات ومصروفات الموازنة العامة، كما يوضح الجدول رقم (4) ملخص أداء الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2016/2015-2022/20121، وكذلك يوضح الشكل رقم (6) تطر عجز الموازنة العامة للدولة، وبالاعتماد على البيانات الواردة فيهم سنتعرض للنقاط التالية:

الشكل رقم(3)

أهم بنود الإيرادات غير الضريبية بمشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠
١,٦ مليار جنيه
ايرادات المناجم والمحاجر
١,٨ مليار جنيه
ايرادات غرامات العقوبات
١,٩ مليار جنيه
حجم أرباح البنوك العامة المحولة للخزانة
٤,٨ مليار جنيه
صافى ارباح شركات قطاع الاعمال العام للخزانة
٥,٥ مليار جنيه
١٥% حصيلة وزارة المالية من إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة
٨,٨ مليار جنيه
من ايرادات الخدمات
٢٠,٧ مليار جنيه
فوائض من الهيئات الاقتصادية
٣٦ مليار جنيه
حصيلة الخزانة من فائض قناة السويس
SUEZ CANAL
المصدر: وزارة المالية

شكل رقم (4)

ماذا تحمل الموازنة المصرية للعام المقبل؟
النفقات والإيرادات
المصروفات:
1.574 تريليون جنيه
بزيادة 10.5%
الإيرادات:
1.134 تريليون
جنيه بزيادة 14.7%
الأمن والاستثمارات
مخصصات القوات المسلحة:
90.4 مليار جنيه
بزيادة 19.5%
الاستثمارات الحكومية:
211 مليار جنيه
عجز وقروض وضرائب
عجز الموازنة:
439.6 مليار جنيه
الفوائد على الدين الحكومي:
569 مليار جنيه
القروض المطلوب سدادها:
375.6 مليار جنيه
ضرائب:
856.6 مليار جنيه
قروض جديدة:
814 مليار جنيه
الأجور والدعم
مخصصات الأجور:
301 مليار جنيه
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:
327 مليار جنيه
خفض دعم الكهرباء
37.5%
خفض دعم المواد البترولية
42%
2019-06-01
www.alaraby.co.uk
AlAraby.co.uk

شكل رقم (5)

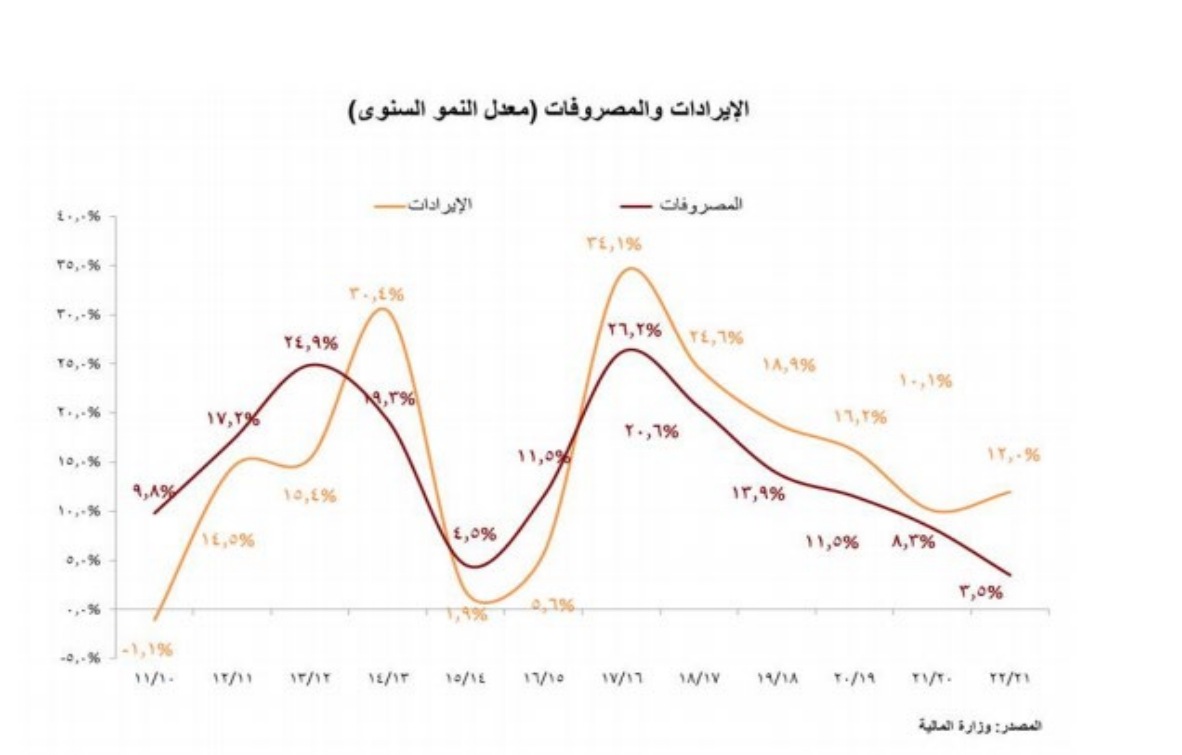

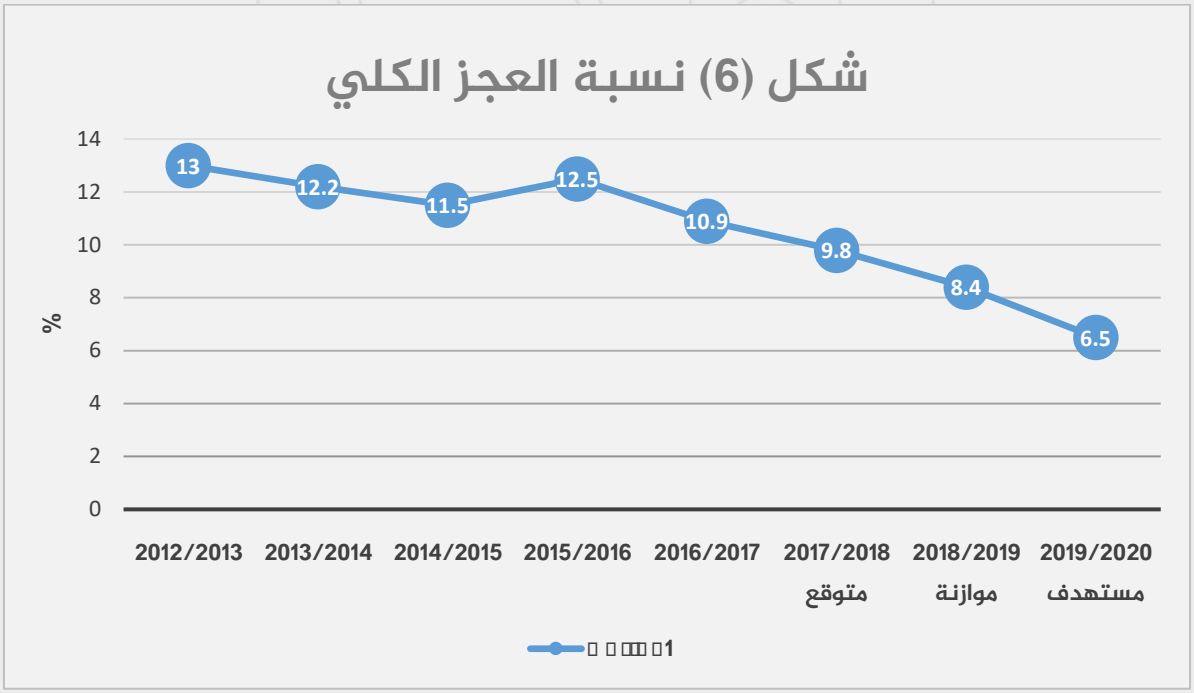

جدول رقم (4) ملخص أداء الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2016/2015- 2022/20121 (مليون جنيه)

	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018 متوقع	2020/2019 الموازنة مشروع	2021/2020 تقديرات	2022/2021 تقديرات
لايرادات إجمالي	**491·488**	**659·184**	**821·134**	**976·552**	**1·134·424**	**1·248·925**	**1·398·362**
الضرائب	352·315	462·007	629·302	759·948	856·616	1·028·030	1·156·667
المنح	3·543	17·683	3·194	1·150	3·805	3·842	3·842
الأخرى الايرادات	135·630	179·494	188·639	215·454	274·003	217·054	237·853
لمصروفات إجمالي	**817·844**	**1·031·941**	**1·244·408**	**1·411·996**	**1·574·559**	**1·705·018**	**1·764·671**
العاملين تعويضات و الأجور	213·721	225·513	240·054	270·088	301·115	329·979	368·854
والخدمات السلع شراء	35·662	42·450	53·088	60·123	74·923	97·725	111·023
الفوائد	243·635	316·602	437·448	541·747	569·135	618·605	545·117
الإجتماعية والمزايا والمنح الدعم	201·024	276·719	329·379	315·810	327·699	360·295	395·800
الأخرى المصروفات	54·551	61·517	74·758	75·699	90·442	98·234	108·895
مالية غير أصول شراء(الاستثمارات)	69·250	109·141	109·680	148·530	211·245	200·180	234·983
المالية الأصول حيازة صافي	13·139	6·834	9·306	3·762	5·005	10·603	13·579
لمستهدف الكلي العجز	**339·495**	**379·590**	**432·580**	**439·206**	**445·140**	**466·696**	**379·888**
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	%12.5	%10.9	%9.7	%8.4	%7.2	%6.2	%4.8
لمستهدف الأولي العجز	**95·860**	**62·989**	**-4·868**	**-102·541**	**-123·995**	**-151·910**	**-165·229**
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	%3.5	%1.8	-%0.1	-%2.0	-%2.0	-%2.0	-%2.0

1- مناقشة تحسن المؤشرات المالية:

اعتبرت وزارة المالية استمرار التحسن الرقمي لمؤشرات المالية للدولة، تأكيدا على أن الاقتصاد المصري يسير بثبات على الطريق الصحيح، واستعرضت أهم ما حققته الموازنة خلال النصف الأول من العام المالي 2019/2018، وتنقل الفقرة التالية بعضاً مما قالته الوزارة:

- ارتفاع قيمة الفائض الأولي بالموازنة العامة – قبل خصم فوائد الدين العام – إلى 21 مليار جنيه في النصف الأول من العام المالي الحالي 2018/2019، وهو ما يمثل نحو 0.4% من الناتج المحلي، مقابل عجز أولي بقيمة 14 مليار جنيه (0.3% من الناتج)، خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي.
- تحسن كبير وملحوظ في السيطرة على معدلات العجز الكلي للموازنة، لتنخفض إلى 3.6% من الناتج المحلي للنصف الأول من العام المالي الحالي، مقابل نسبة 4.2% من الناتج خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي، ومقابل متوسط عجز 5.3% خلال الـ 3 سنوات الماضية.
- التحسن في فائض الموازنة العامة – طبقا للوزارة-يستند على ركائز قوية، تتمثل في طفرة حصيلة الإيرادات العامة، حيث ارتفعت بنسبة 28.4% خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر من عام 2018، والناتجة عن طفرة مساهمة الضرائب، وهو ما فاق معدل نمو المصروفات العامة الذي سجل نموا بنسبة 17.7%، مرجعا نمو الإيرادات إلى استمرار تحسن أداء الحصيلة الضريبية التي ارتفعت بمعدل 22.2%.

- حقق عدد من بنود الإيرادات الضريبية ارتفاعا كبيرا في الحصيلة مثل حصيلة الضريبة العقارية التي ارتفعت بنسبة 102% وحصيلة الضرائب على المهن الحرة بنسبة 47%، وحصيلة الضريبة على المرتبات، بنسبة 37%، وحصيلة الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 26.2%، وحصيلة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات بنسبة 21%.
- ارتفاع إجمالي المصروفات العامة، يرجع إلى استمرار تحسن هيكل الإنفاق العام، من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري، ومخصصات الصيانة وشراء المستلزمات السلعية والخدمية، والتحول من الدعم السلعي إلى الدعم النقدي الأفضل استهدافا، والأكثر كفاءة.
- شهدت الاستثمارات الحكومية زيادة غير مسبوقة خلال النصف الأول من العام المالي الحالي، بلغت نحو 64% لتصل إلى 56 مليار جنيه، منها نحو 39.5 مليار جنيه استثمارات ممولة من الخزانة العامة بنسبة نمو 41%، كما ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بنسبة 62%.
- ارتفاع المخصصات المالية الموجهة لقطاع التعليم بنسبة 21%، خلال النصف الأول من العام المالي الحالي، وهو ما يرجع إلى ارتفاع الإنفاق العام على شراء السلع والخدمات والاستثمارات العامة، بنسبة 28% و70% على التوالي، كما ارتفعت المخصصات المالية الموجهة لقطاع الصحة بنسبة 27% بسبب ارتفاع الإنفاق على شراء السلع والخدمات والاستثمارات بنسبة 75% و47% على التوالي.
- المؤشرات الإيجابية، لأداء الموازنة العامة إيرادا وإنفاقا، ستسهم في استمرار خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي التي تراجعت بالفعل من 108% في يونيو 2017 إلى نحو 98% في يونيو 2018، ومن المستهدف خفضها إلى 93% من الناتج بنهاية يونيو 2019.
- بالطبع يعكس هذا البيان وجهة نظر الدولة، وتبنيها لما تسميه خطة الإصلاح المالي، ولكن لهذه الأرقام قراءة أخرى يمكن استعراضهما كما يلي.

2- تحليل مشروع موازنة العام المالي 2019/ 2020:

وافق مجلس النواب على مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2019/ 2020، والذي يأتي بعد الترويج لتحقيق نجاحات مالية غير مسبوقة، وفيما يلي قراءة لواقعية أهم مستهدفات هذا المشروع:

- قدرت الإيرادات المتوقعة في موازنة 2019/ 2020، بـ 1134.4 مليار جنيه، بزيادة قدرها 145 مليار جنيه عن موازنة العام الماضي. استهدفت الحكومة العام الماضي إيرادات قدرها 989.1 مليار جنيه، لكن الإيرادات المتوقعة فعليا لم تتخطى 976.6 مليار جنيه، وهو ما يعني أن استهداف زيادة في الإيرادات قدرها 145 مليار هو أمر مبالغ فيه كثيرا.
- بلغ إجمالي المصروفات في موازنة العام المالي 2019/ 2020 ما قيمته 1575 مليار جنيه، بزيادة قدرها 151 مليار جنيه عن العام الماضي، احتل بند الأجور من هذه الزيادة 30 مليار جنيه، وذلك نتيجة لما أعلن في 30 مارس 2019 عن زيادة في الحد الأدنى لأجور العاملين في الدولة، وهو ما يشكك كذلك في إمكانية تحقيق المستهدف.
- يلاحظ في بند النفقات العامة أن النسبة الكبرى منها لا تزال تتجه إلى نفقات لا يمكن للحكومة أن تتملص منها، مثل فوائد الديون المقدرة بنحو 569 مليار جنيه، ومخصصات الدعم والمنح

والمزايا الاجتماعية بنحو 327 مليار جنيه، ومخصصات الأجور بنحو 301 مليار جنيه، ومخصصات الاستثمارات العامة بنحو 211 مليار جنيه.

- شهد بند الاستثمارات العامة زيادة قدرها نحو 63 مليار جنيه، ولكن تبقى العبرة بالإنفاق الفعلي، حيث تظهر بيانات الحساب الختامي للأعوام السابقة، أن المنفذ فعليًا كان أقل مما هو معلن بالموازنة. فضلًا عن أن معظم الاستثمارات العامة بالموازنة تتجه إلى الإنفاق على البنية الأساسية والعقارات الحكومية، وهي مجالات تفتقد للقيمة المضافة، كما أنها لا تخلق وظائف بصورة مستدامة أو مستقرة ([24]).
- البيان التحليلي للموازنة يؤكد ما سبق، حيث يبين أن أكبر مخصص في بند (الاستثمارات)، هو بند الأصول الثابتة وقدرت قيمته بنحو 192 مليار جنيه، أي ما يعادل نسبة 91%، ولكن بالاطلاع على مفردات الأصول الثابتة تبين أنها (مبان سكنية 24 مليار، مبان غير سكنية 33 مليار، تشييدات 76 مليار) أي نحو 133 مليارا موجها لقطاع العقارات، أما شراء العدد والآلات فيحصل على نحو 44 مليار جنيه، وبطبيعة الحال فمصر ليست منتجة للعدد والآلات، ويتم استيراد الجزء الأكبر من هذه العدد والآلات من الخارج، مما يجعل استفادة الاقتصاد المصري من هذا الإنفاق محدود للغاية([25]).
- تغييرات كبيرة طرأت على بند الدعم؛ حيث انخفض دعم المواد البترولية والكهرباء عن العام الماضي 36.1 و12 مليار جنيه على الترتيب، وهو ما يعني ارتفاع معدل التضخم، ووقوع المزيد من المصريين تحت خط الفقر، إضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج والأثر السلبي المتوقع على الصادرات.
- خفضت مخصصات دعم المزارعين بنحو 500 مليون جنيه، كما خفض دعم التأمين الصحي والأدوية بنحو 244 مليون جنيه ([26]). وفي ظل الجور الحكومي في تسعير المنتجات الزراعية، لاسيما بعد ارتفاع تكاليف الإنتاج، يشير خفض دعم المزارعين إلى تجاهل الدولة لتردي أحوال القطاع الزراعي والمزارعين، كما أن خفض دعم التامين الصحي يعبر عن إهمال الدولة لأحد أهم واجباتها الرئيسية، كما يبرهن على عدم تفعيل منظومة التامين الصحي الجديدة.
- رغم الزيادة المتواضعة لقيمة الصادرات-كما سيتم التطرق إلى ذلك تفصيلاً في فقرة قادمة-إلا أنه زادت مخصصات دعم الصادرات من 4 إلى 6 مليار جنيه، والذي يعتبر دعما للأغنياء، وباباً للفساد، وذا مردود غير منظور تقريبا على زيادة أرقام الصادرات غير النفطية.
- بالرغم من ادعاء الحكومة الحرص على تخفيض المصروفات، نجد أن موازنة السطر الواحد، والتي تضم كلا من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والقضاء والجهاز المركزي للمحاسبات ورئاسة

24) عبد الحافظ الصاوي: الموازنة الرسمية وحديث إنجازات حكومة مصر

25) نفس المرجع السابق.

26) البيان التحليلي لموازنة 2020/2019، الموقع الرسمي لوزارة المالية، ص42.

الجمهورية قد قفزت مخصصاتها من 75 مليار جنيه في موازنة العام المالي الماضي إلى 90 مليار جنيه، أي بزيادة قدرها 15 مليار جنيه، وبنسبة زيادة تصل إلى 20% ([27]).

- بند المزايا الاجتماعية أيضا شهد زيادة قدرها 15.5 مليار جنيه، إلا أن زيادة أخيرة تطرح الكثير من علامات الاستفهام، هي تلك الزيادة التي حصل عليها بند احتياطات عامة للدعم والمنح حيث زادت مخصصاته إلى 20.4 مليار جنيه. فإلى أين ستذهب تلك الأموال، ومن يراقب إنفاقها؟
- يقر الدستور المصري أن الحكومة ملزمة بألا تقل مخصصات بندي التعليم والصحة عن 7% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الحكومة لم تلتزم للمرة الخامسة بتلك النسبة، حيث بلغ إجمالي الإنفاق المستهدف على التعليم والصحة 205 مليار جنيه، وهو ما يقابل 3.6% فقط من الناتج الإجمالي المتوقع للعام 2019/ 2020.
- تستهدف الحكومة خفض معدل العجز الكلي ليصل إلى 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام المالي. لكن وطبقا للناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام 2019/ 2020 وبفرض تحقق معدل نمو 6%، وباستحضار وجود عجز مستهدف قدره 445.1 مليار جنيه؛ فإن نسبة العجز الكلي للناتج المحلي لن تقل بأي حال من الأحوال عن 8%.
- استهدف خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 89% بنهاية العام المالي 2019/ 2020، وهو ما يبدو صعب المنال؛ حيث فشلت الحكومة في تحقيق مستهدف العام المالي الحالي والتي تبلغ 91%، وذلك طبقا لبيانات البنك المركزي ([28])، والتي أشارت إلى أن نسبة العجز الفعلي للعام المالي الحالي 95%. فكيف تحقق الحكومة مزيدا من الخفض؟ وقد فشلت فعلياً في العام الحالي، لاسيما في ظل الاعتماد المتزايد على الدين العام لدفع فاتورة المشروعات القومية وشبكة الطرق.

3- بعض الدلالات الهامة للموازنة المصرية:

أ- الاحتياجات التمويلية في موازنة 2020/2019:

قبل التطرق إلى أرقام الاحتياجات التمويلية لموازنة العام الحالي لا بد من التطرق إلى سؤال جوهري وهو هل نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي صحيحة؟ وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن توضيح ما يلي:

- الناتج المحلي يعبر عن السلع والخدمات المنتجة على الأراضي المصرية بواسطة المصريين والأجانب خلال سنة، بخلاف الناتج القومي الذي يعبر عن إنتاج المصريين فقط خلال سنة.

---

27) عبد الحافظ الصاوي: الموازنة الرسمية وحديث إنجازات حكومة مصر

28) البنك المركزي المصري: النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 265، أبريل 2019.

- ولأن الناتج المحلي لا يخص المصريين فقط بل يشاركهم فيه الأجانب، فإن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ليست صحيحة، لأن هؤلاء الأجانب لن يشاركوا في سداد الديون المتراكمة على الحكومة.
- كما أن الناتج المحلي الإجمالي ليس ملكاً للحكومة وحدها، بل يشاركها القطاع الخاص في تلك الملكية، ولكنه لن يتحمل سداد القروض العامة كذلك. وبالتالي فإن الأكثر صحة هو نسبة عجز الموازنة إلى الناتج القومي وليس المحلي، أو على الأقل استبعاد نصيب الأجانب والقطاع الخاص من الناتج المحلي قبل النسبة إليه.

ويوضح الجدول رقم (5) و (6) تطور الاحتياجات التمويلية لمصر، والاعباء الملقاة على عاتق الموازنة العامة للدولة في سداد القروض الداخلية والخارجية، والتي يمكن بيانها كما يلي:

جدول رقم (5)

الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة

بالمليون جنيه

البيان	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019
	فعلى	فعلى	تقديرى	موازنة
الاحتياجات التمويلية للعام المالى	**653,353**	**700,212**	**650,694**	**820,706**
العجز الكلى	379,590	432,580	439,206	445,140
سداد القروض المحلية	219,470	235,520	179,187	* 324,415
سداد القروض الأجنبية	54,293	32,112	32,301	51,151
مصادر التمويل	**653,353**	**700,212**	**650,694**	**820,706**
التمويل الخارجى	**174,000**	**179,215**	**149,550**	**95,550**
قروض من مؤسسات دولية	22,213	26,605	-	-
صندوق النقد الدولى	48,128	70,947	72,000	22,750
اصدار سندات دولية	103,660	70,947	72,000	72,800
قرض من دولة ألمانيا	-	4,434	4,500	-
قرض من دولة فرنسا	-	3,623	1,050	-
قرض من المملكة المتحدة	-	2,660	-	-
التمويل المحلى	**479,353**	**520,997**	**501,144**	**725,156**
اصدار أذون خزانة	302,553	345,497	350,801	435,093
اصدار سندات خزانة	176,800	175,500	150,343	290,062

المصدر: وزارة المالية

جدول رقم (6) سداد القروض الداخلية والخارجية للموازنة العامة للدولة (مليون جنيه)

البيـــــــان	مشروع موازنة	موازنة	فعليات		
	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
٨- سداد القروض المحلية والاجنبية	٣٧٥،٥٦٦	٢٧٦،٠٤٣	٢٦٧،٦٣٢	٢٧٣،٧٦٣	٢٥٠،١٤٣
- سداد القروض واستهلاك الأوراق المالية المحلية	٣٢٤،٤١٥	٢٤٣،٧٤٢	٢٣٥،٤٦٤	٢١٩،٢٣٨	٢١١،٨٠١
* أستهلاك أوراق مالية بخلاف الأسهم	٢١٤،٣٦٥	١٣٥،٣٩١	١٩١،٣٦٣	١٩٣،٣٠٥	١٩٠،٧٧١
x سندات على الخزانة العامة	٢١٤،٣٦٥	١٣٥،٣٩١	١٩١،٣٦٣	١٩٣،٣٠٥	١٩٠،٧٧١
* سداد القروض	١١٠،٠٥٠	١٠٨،٣٥١	٤٤،١٠٠	٢٥،٩٣٣	٢١،٠٣١
x لبنك الاستثمار القومى	٢١١	٢٦٨	٢٧٩	٠	٠
x قروض خارجية معاد اقراضها عن طريق الخزانة	٤،٩٤٤	٣،٨٤٨	٢،٨٧٥	١،٨٤١	١،٠٤٣
x لمصادر أخرى	١٠٤،٨٩٥	١٠٤،٢٣٥	٤٠،٩٤٧	٢٤،٠٩٢	١٩،٩٨٨
- سداد القروض واستهلاك الأوراق المالية الأجنبية	٥١،١٥١	٣٢،٣٠١	٣٢،١١٢	٥٤،٢٩٣	٣٨،١٤٠
* سداد القروض الاجنبية	٥١،١٥١	٣٢،٣٠١	٣٢،١١٢	٥٤،٢٩٣	٣٨،١٤٠
x أقساط الدين العام الخارجى	٥٠،١٨٤	٣١،٠٨٧	٣١،٣٤٢	٥٣،٤٥٠	٣٧،٦٦٢
x أقساط خارجية تسددها الجهات	٩٦٧	١،٢١٤	٧٧١	٨٤٣	٤٧٧
- سداد القروض الاجمالية والاحتياطيات العامة	٠	٠	٥٦	٢٣٢	٢٠٢
* سداد القروض الاجمالية	٠	٠	٥٦	٢٣٢	٢٠٢
x سداد قروض للحسابات والصناديق الخاصة	٠	٠	٥٦	٢٣٢	٢٠٢

- تتمثل الاحتياجات التمويلية في الفارق بين الإيرادات والنفقات العامة بموازنة الدولة، ووفق مشروع موازنة العام المالي 2020/2019، يتبين أن العجز الكلي قدر بـ 445 مليار جنيه مصري، بنسبة 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي، بانخفاض عن العجز المتوقع للعام المالي السابق، الذي بلغ 438.6 مليار جنيه تقريبا، بنسبة 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير ذلك إلى تزايد العجز بحوالي 7 مليار جنيه عن العام المالي السابق.
- يفقد مؤشر انخفاض الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أهميته، ليس فقط لجدل الكثير من الخبراء حول صحة النسبة إليه، كما أشارت الفقرة السابقة، ولا لتزايد قيمة الدين المجردة، ولكن أيضا بسبب الاتجاه الصعودي لأعباء الدين من أقساط وفوائد، والتي بلغت 944

مليار جنيه، بما يمثل 83.2% من إجمالي الإيرادات العامة المقدرة بالموازنة، كما تتجاوز الإيرادات الضريبية البالغة 856 مليار دولار ([29]).

- لا مجال أمام الحكومة لتغطية هذا العجز إلا الاقتراض الداخلي والخارجي. ولا تتوقف القضية عند هذا الحد، بل في تعقيد الوضع المالي، ولا يتوقع أن تخرج مصر من مأزق عجز التمويل وزيادة المديونية في الأجلين القصير والمتوسط ([30]).
- إذاً سيبقي الاقتراض هو الخيار الوحيد لتغطية العجز المتزايد، وستتحمل المصادر المحلية العبء الأكبر لسداد هذا العجز، مما يشكل تزاحماً مع القطاع الخاص على الودائع المصرفية، ويضر بالاستثمار الخاص، إضافة إلى الإبقاء على قطاع مصرفي غير احترافي يعتمد على اقراض الحكومة كنشاط رئيس، بينما يهمل نشاطه الرئيس في تمويل القطاع الخاص.

وعموما زيادة معدل الاقتراض لسداد القروض مؤشر خطير تزداد خطورته أكثر في ظل ما يلي:

- غياب أي عوائد استثمارية لما تم انفاقه خلال 5 سنوات ماضية.
- عدم وجود رؤية استراتيجية حقيقية، ودراسات موثوقة لإعادة هيكلة أي قطاع اقتصادي.
- ضعف الدولة في مراقبة الاجهزة التنفيذية والأمنية التي تمارس الوصاية على نفقات الدولة وواردتها في شكل وساطات مالية.
- عدم وجود مراقبة برلمانية أو شعبية حقيقية تستطيع المحاسبة.
- زيادة فجوة الدخل والثروة في ظل وقوع أكثر من 60% من الشعب تحت خط الفقر.
- في ظل التدخل السياسي في السياسة النقدية (تثبيت سعر الجنيه أثناء خروج الأموال الساخنة)، واستمرار طبع النقود.
- الاستمرار في تنفيذ مشروعات ونعتها بالقومية دونما سابق دراسة جدوى، وإهمالها للأولويات الاقتصادية.

الاعتماد على الصكوك السيادية:

- - أفصحت وزارة المالية عن نيتها، لإصدار صكوك سيادية خلال العام المالي 2020/2019 بهدف جذب فئة جديدة من المتعاملين لأدوات الدين الحكومي، إضافة إلى تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، واستبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة الأجل من السوق المحلية.
- - إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2019-2020 لا يتمثل فقط بالعجز الكلي، الذي يقدر 445.140 مليار جنيه، إنما يشمل تغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمقدر لها بمشروع الموازنة الحالي 375.6 مليار جنيه.

---

29) نفس المرجع السابق.

30) نقلا عن عبد الحافظ الصاوي: الوضع الاقتصادي في مصر ـ تراجع لا تعافي، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية.

- - الخطة تعتمد بشكل أساسي على إصدار أدوات تمويلية قابلة للتداول طويلة الأجل منها السندات التي آجالها بين 10 و30 أعوام لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل.
- -من المتوقع أن يؤدي هذا التوجه إلى خفض مدفوعات الفوائد المخصصة في الموازنة الجديدة، التي تقدر 569.135 مليار جنيه (9.2 %من الناتج المحلي الإجمالي و36% من إجمالي المصروفات)، وتهدف الوزارة من خلال تلك الآلية الوصول بآجال الدين العام لأكثر من 4 أعوام بدلاً من 3 أعوام حالياً.
- - أعتقد أن هذا اعتراف من الحكومة بفشل خطتها في تخفيض حجم الديون، وأن خططها تتلخص في ترحيل الديون لآجال أطول، وأن اعتماد آلية الصكوك المرفوضة سابقة لأسباب سياسية، أصبحت ملاذاً تبحث عنه الحكومة.
- - بالطبع معدلات الفائدة على القروض الخارجية أقل من نظيرتها المحلية بكثير، ولكن مشكلة القروض الخارجية كونها قصيرة الأجل، كما أنه من المؤكد أن أحجام تلك القروض التي تدفقت بعد بدء برنامج الصندوق، آخذة في التناقص، وهو ما يبرر اللجوء للاقتراض من الصين سواء من الحكومة أو من البنوك الحكومية الكبرى، ولذلك أعتقد أن السبب الحقيقي وراء تفعيل آلية الصكوك السيادية هو تعويض التناقص المتوقع للقروض الخارجية.
- - لا يخفي أن الاعتماد على التمويل المحلي يتزاحم مع القطاع الخاص ويقلص دوره الاستثماري والإنتاجي، كما يقوي الركود الذي تعانيه مصر الآن، خاصة في ظل حبس أموال القروض في مشروعات خدمية، أو نزحها للخارج لسداد القروض والأقساط للقروض الأجنبية.

ب-حجم ضخم لخدمة الدين:

- ستبقى خدمة الدين على الأرجح عبئاً على الموازنة العامة للدولة-ولهذا لجأت الوزارة إلى مفهوم العجز الاولي، حيث بلغت فوائد واقساط الديون في موازنة 2019/2020، حجم ضخماً بإجمالي 971 مليار جنيه (أقل من التريليون ب 29 مليار جنيه) بزيادة 154 مليار جنيه عن تقديرات الموازنة الحالية وهي 817 مليار جنيه بنسبة زيادة 19%.
- تنقسم مدفوعات التريليون جنيه تقريبا إلى فوائد واقساط، منها 596 مليار جنيه فوائد، و375 مليار جنيه أقساط، وذلك مقارنة بحوالي 541 مليار جنيه فوائد و276 مليار جنيه أقساط في الموازنة الحالية.
- تشكل التريليون جنيه فوائد وأقساط بدون أية مصاريف عامة أخرى 86% من إيرادات الدولة المتوقعة في الموازنة الجديدة والمقدرة بحوالي تريليون و134 مليار جنيه – على فرض تحقيق مستهدفات الحكومة، وبذلك يتبقى من الإيرادات العامة المتوقعة 282 مليار جنيه تنفق منها الدولة على سائر الأنشطة العامة.
- يشكل التريليون جنيه فوائد واقساط تقريبا 62% من إجمالي المصروفات العامة المقدرة ب تريليون و575 مليار جنيه، وأعتقد أنه لا مجال للحديث في هذا الإطار حول مؤشر الفائض الأولي وأعتقد أنه أضحى بلا دلالة حقيقة.

ويشير الشكل رقم(7) الي احتلال مصر المركز الأول بين الدول التي تشكل مدفوعات الفائدة لديها نسبة لأكبر من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (7)

المصدر[31]: Financial Times

ج-الحصيلة الضريبية

- تشكل الحصيلة الضريبية من 70 إلى 75% من إجمالي الايرادات العامة للدولة، تثير هذه النسبة المرتفعة مجموعة من التساؤلات حول باقي إيرادات الدولة والتي لا تشكل إلا 25% فقط، فأين إيرادات أرباح الشركات والمصانع والمزارع المملوكة للدولة، وأين حصيلة الرسوم التي تفرضها الدولة على كل شيء تقريبا، والتي تم زيادتها أكثر من مرة خلال العامين السابقين، وأين إيرادات

(31) Steve Johnson, "EM economies face high interest burden amid surging debt levels", Financial Times. 6 May 2019. Link. Accessed 18/9/2019

أصول الدولة المختلفة والتي تؤجرها، وأين إيرادات الصناديق الخاصة، والتي قيل إن 25% من إيراداتها ستدخل إلى الموازنة العامة، وغير ذلك الكثير من البنود والتي من الواضح أنها لا تدرج داخل الموازنة العامة للدولة.

- عموماً الاعتماد على الإيراد الضريبي كمصدر وحيد للإيرادات العامة للدولة يعرض الإيرادات لخطر الركود الاقتصادي والذي سينسحب على انخفاضه، ولايزال هناك الكثير من التعديلات الممكنة التي تضبط جانبي الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة.
- هناك مخاطر مالية تنشأ من ضعف ميزانيات المؤسسات العامة، ومشاركة الحكومة في صناديق المعاشات ومدفوعات الفائدة المرتفعة بجانب عدم الوصول للحصيلة المستهدفة من الضرائب.
- هناك أرقام ضعيفة جدا تدخل الموازنة العامة للدولة من مؤسسات هامة، فكما يوضح الشكل رقم (1) أن حصيلة الخزانة العامة من قناة السويس هي 36 مليار جنيه، أي حوالي 2.2 مليار دولار فأين تذهب باقي إيرادات القناة والبالغة ما يزيد عن خمسة مليارات دولار عام 2018.
- بلغت إيرادات المناجم والمحاجر الداخلة إلى الموازنة العامة 1.6 مليار جنيه فقط، وهو رقم غير منطقي وغير مقبول، فلا يمكن أن تدار كل الثروة المحجرية في مصر هذا الرقم الضعيف، ورغم عدم توافر مراجع رسمية تبرر ذلك، إلا أن هناك الكثير من روايات المستثمرين المحليين في هذا القطاع والتي تتحدث عن إتاوات تفرضها الوحدات العسكرية الواقعة في نطاق العمل تفسر ضعف الرقم بعد هروب المستثمرين.
- تبلغ الإيرادات المقدر دخولها من الصناديق الخاصة فقط 5.5 مليار جنيه، وهي نسبة 25% المفروض على الصناديق توريدها، وبذلك فإن إجمالي إيرادات تلك الصناديق 22 مليار جنيه، وهو ما يفرض التساؤل أين تذهب بقية الحصيلة؟ وكيف تنفق ومن يراقب على الإنفاق؟ ولماذا تتعنت الدولة في زيادة النسبة المفروضة لصالح الموازنة في ظل ما تعانيه من فجوة تمويلية، وأعباء خدمة الدين؟

4- الموجة الثانية من خصخصة القطاع العام:

أعلنت الحكومة في مارس 2018، طرح حصص من 23 شركة وبنكًا في البورصة، على أن يتم تنفيذ الطرح في الربع الأخير من العام نفسه، وتستهدف الحكومة من وراء الطروحات توفير تمويل لعجز الموازنة العامة بقيمة 80 مليار جنيه من عوائد بيع تلك الشركات.

القائمة الحكومية للشركات المطروحة في البورصة ضمت الشركات الأعلى ربحاً والأفضل مالياً وإدارياً، رغم أنه من الأجدى اختيار محفظة متنوعة تضم شركات خاسرة، تمت إعادة تأهيلها، منذ الاتفاق مع صندوق النقد في 2016.

قررت الحكومة تأجيل التنفيذ لأكثر من مرة بسبب أزمة الأسواق الناشئة وتراجع أسعار الأسهم في البورصة، حتى بدأ التنفيذ أخيراً في مارس 2019 بطرح حصة من أسهم الشرقية للدخان رغم استمرارية تراجع أداء البورصة.

أثارت عملية الطروحات العديد من التساؤلات التي تعيد إلى الذاكرة موجات الخصخصة في عهد مبارك، وما شابها من عملية فساد ضخمة. ويمكن تناول تلك التساؤلات كما يلي:

أ- كيف ولماذا تبدل الحال في البورصة المصرية من أرباح ضخمة إلى خسائر ضخمة خلال أشهر معدودة؟

يشير الاستعراض السريع لنتائج أعمال البورصة المصرية خلال الفترة الماضية إلى:

- ربحت البورصة 223 مليار جنيه أرباح البورصة المصرية خلال 2017، وصعد المؤشر الرئيسي للبورصة بنحو 21.66% عند مستوى 15019 نقطة (قرب أعلى مستوى في تاريخه) رابحاً نحو 2674.25 نقطة، وارتفعت القيمة السوقية بالبورصة المصرية منذ يناير الماضي بنحو 223.3 مليار جنيه، حيث ارتفعت من 598.35 مليار جنيه مليار جنيه إلى 824.91 مليار جنيه.
- بالطبع كان تحقيق تلك القفزات نتيجة تعويم الجنيه، بحيث أصبحت الأسهم بأقل من نصف قيمتها مقومة بالدولار.
- فقدت البورصة ألفي نقطة خلال عام 2018، وتراجع المؤشر الرئيسي للبورصة بنحو 13.21% ليبلغ 13035.77 نقطة مقابل 15019.14 نقطة فاقداً نحو 1983.37 نقطة.
- ربحت البورصة المصرية 66.8 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2019، وبلغ إجمالي القيمة السوقية لأسهم الشركات المقيدة في البورصة 816.5 مليار جنيه، مقابل 749.7 مليار جنيه عند بداية العام الجاري، بارتفاع بلغت نسبته 8.91%.
- خسر رأس المال السوقي للبورصة المصرية، نحو 7.8 مليار جنيه خلال جلسات شهر أبريل 2019، واستقر رأس المال السوقي للمؤشر الرئيسي عند مستوى 425.1 مليار جنيه خلال شهر أبريل الماضي.
- بلغت خسائر البورصة المصرية خلال تعاملات شهر مايو2019 حوالي 63.7 مليار جنيه، ليبلغ الرأسمال السوقي لأسهم الشركات نحو 745 مليار جنيه، مقابل808.7 مليارات جنيه خلال الشهر السابق له بانخفاض بلغت نسبته 7.9%.
- تعود معظم تلك التراجعات إلى مجموعة من الإجراءات التي فرضتها الحكومة والهيئة العامة لسوق المال وعلى رأسها، فرض ضريبة الدمغة بدلا عن ضريبة الأرباح، والتي تعني دفع المستثمر عن كل عملية يقوم بها بيعاً أو شراء على عكس ضريبة الربح التي تعني الدفع عند الربح.
- التذبذب الشديد صعودا وهبوطاً للبورصة المصرية خلال فترة الدراسة، يشير الي كونها بورصة مضاربات في الأساس، ولا تقوم بوظيفتها الرئيسة في تمويل التوسع الاستثماري.
- عموماً وبغض النظر عن أسباب التراجع فلا يزال الأداء السيء مستمر، وقررت الحكومة الطرح رغم ذلك.

ب-كيف يتم التقييم (32)؟

- شملت القائمة التي أعدتها الحكومة للبيع شركات رابحة، وأعلنت الحكومة أنها لن تلجأ لطرق التقييم المتعارف عليها، بل قررت تسعير السهم المطروح بسعر يزيد أو ينقص 10% عن سعر السوق، وذلك خروجا على طرق التقييم المتعارف عليها دولياً (33).
- اعتماد تلك الطريقة في التقييم يقلل من عوائد الدولة من وراء البيع -إضافة إلى خسائر بيع شركة رابحة-، ويفتح باب الشكوك حول القيمة العادلة، والتلاعب في قيمة السهم، ولماذا الإصرار على البيع ولم تسترد الأسهم سعرها، وغيرها من التساؤلات.

ج-هل يضر البيع بالأمن القومي:

شملت قائمة الشركات المعدة للبيع شركات بتروكيماويات وبنوك، ومؤخرا احتمالية بيع شركات كهرباء الجديدة والتي انشاتها شركة سيمنز، ومعظم تلك الشركات لها ارتباط وثيق بالأمن القومي، وبالطبع تبرير البعض ذلك مقارنة بما يحدث في دول متقدمة، مردود عليه بأن تلك الدول لم تخصص شركاتها إلا بعد وصولها لدرجة متقدمة من التنمية الاقتصادية، بل لا تزال بعض الدول تتراجع في إرساء بعض المشروعات على شركات أجنبية بحجة الأمن القومي.

توفير احتياجات المواطنين من السلع والخدمات التي تنتجها تلك الشركات أعتقد أنه جزء هام من الأمن القومي، حيث يضمن استمرار وجود تلك السلع والخدمات في أوقات أزمات التوريد في ظل التزايد المستمر لأرقام الواردات، كما يضمن المنافسة وعدم الاحتكار لتلك السلع والخدمات من القطاع الخاص.

عموماً بيع تلك الشركات يعني انكشاف المواطن بصورة تامة أمام نظام ليبرالي متوحش، يوفر الخدمة فقط لمن يستطيع الدفع.

د- أين ستذهب حصيلة البيع؟؟

كانت مفاجأة عندما وجه أعضاء في لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس النواب سؤالاً إلى الحكومة بشأن حصيلة طروحات شركات قطاع الأعمال في البورصة المصرية، وما إذا كانت سيتم توجيه تلك المبالغ إلى سداد الديون للشركات أو تؤول إلى وزارة المالية.

---

32) لمزيد من التفاصيل:

- موجات الخصخصة في مصر 1993 ـ 2011
- موجات الخصخصة في مصر 2011-2019

33) طرح حصص في 5 شركات حكومية بالبورصة تزيد أو تنقص 10% من سعر السوق

الغريب أن ذلك يؤكد أنه ليس لدي الحكومة تصور واضح بشأن تحديد أوجه استغلال الحصيلة، وكان من المفترض وجود هذا التصور قبل الطرح وليس عند البحث عن أوجه استغلال حصيلة طرح 4.5% من أسهم الشركة الشرقية للدخان والتي بيعت بالفعل، وقيل على لسان وكيل لجنة الخطة والموازنة إنه لا يجب أن توجه الحصيلة للخزانة العامة، للمساهمة في خفض العجز، تلك الأموال يجب توجيهها لتطوير الشركات ولكن الخلاف لأي الشركات توجه؟

كان مجلس الوزراء قد وافق، في بداية فبراير الماضي، على قرار بإنشاء صندوق تمويل برنامج تطوير الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها؛ لتسوية مديونية شركات قطاع الأعمال العام لدى الجهاز المصرفي، وتوفير التمويل للتطوير، مما يجعلنا أمام سؤالاً يتوجب علينا طرحه لمن تؤول حصيلة الطروحات؟ وهل لدى كل الشركات المعروضة خطط للتطوير سوى بيع بعض أصولها، مثل شركة سيد للأدوية والتي رفضت لجنة الصناعة بمجلس النواب بيع أراضٍ لها في محافظة أسيوط، ولم تجب الحكومة حتى الآن.

هـ-هل كان طرح الشرقية للدخان عادياً:

أثار طرح الشرقية للدخان العديد من علامات الاستفهام والتي لاتزال دون إجابة حتى الآن، ومنها:

هل هو طرح أم صفقة مباشرة؟ ولماذا تم الإعلان عنه بعد انتهاء العمل الرسمي في البورصة يوم الخميس 28 فبراير؟ لماذا تم الطرح دون إصدار نشرة اكتتاب قبل الطرح بفترة كافية لتوضح مواعيد فتح وإغلاق الاكتتاب ونسب حصص الطرح العام والخاص على عكس ما يحدث في الأوضاع الطبيعية؟

أعلنت الحكومة انها ستحدد القيمة العادلة لمتوسط سعر السهم على مدار 3 أشهر سابقة لعملية الطرح، وبعد مضي الثلاثة أشهر حددت الحكومة القيمة العادلة للسهم لمتوسط السعر على مدار شهر واحد فقط، فإذا ما أخذنا في الاعتبار أن سعر سهم الشرقية للدخان في نوفمبر 2017 (344.99 جنيها للسهم الواحد) بينما تم بيعه في نهاية فبراير 2019 بحوالي 17 جنيه، لوجب التساؤل حول إذا كان هناك عملية ممنهجة لانهيار السعر تمت فيها العديد من الإجراءات الإدارية والتي ترتب عليها انخفاض سعر السهم ([34]).

- استحوذت شركة العبار الإماراتية وشركات سعودية على الصفقة، وقبل إعلان الاستحواذ بـ 24 ساعة فقط، أعلنت الشركة الشرقية للدخان عن توقيع عقود تصدير بواقع 200 طن سنويا لمدة ثلاث سنوات إلى دول الخليج بقيمة إجمالية 600 ألف دولار، مما يؤكد أن ترتيباً مسبقاً تم مع المشتري قبل الطرح.

كل علامات الاستفهام السابقة، إضافة إلى إشارة الخبراء إلى أن ما تم يعد صفقة استحواذ مباشرة وليس طرح عام، قد يشير إلى أن ما حدث من ملابسات حول هذا الطرح هو جس نبض الشارع والمراقبين وردود افعالهم حول الطرح، استعدادا لما هو آت.

34) يراجع في ذلك موجات الخصخصة في مصر 2011-2019، مرجع سابق.

الفصل الثالث

السياسة النقدية المصرية بعد عام 2013

يعهد قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ للبنك المركزي المصري بوضع وتنفيذ السياسة النقدية. وينص القانون على أن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية الذي يتقدم على غيره من الأهداف. وبناءً عليه يلتزم البنك المركزي المصري - في المدى المتوسط - بتحقيق معدلات منخفضة للتضخم تساهم في بناء الثقة وبالتالي خلق البيئة المناسبة لتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي.

وتعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يُمارسها المصرف المركزي بقصد إحداث تأثير على العرض النقدي القائم سعيًا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والتأثير في الأداء الاقتصادي،

وتهتم السياسة النقدية بأربعة مؤشرات كلية رئيسية وهي، معدلات النمو المرتفعة، والاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، والاستقرار النسبي لسعر العملة الوطنية، وتوازن ميزان المدفوعات.

وتختلف اهتمامات واهداف السياسة النقدية بين الدول المتقدمة والنامية، ففي الدول المتقدمة تهدف هذه السياسة الي المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي، وكذلك مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، وتتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك.

أما في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، ترتكز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، ووضعها في خدمة التنمية المتوازنة للاقتصاد الوطني.

وقد برزت السياسة النقدية كأحد المحاور الأساسية لبرنامج الصندوق، ورغم التخبط في بداية البرنامج والذي نتج عنه ارتفاعات حادة في سعر الدولار-مما انعكس على عدم استقرار الأسعار في الأسواق-إلا أن البنك المركزي اتخذ مجموعة من الإجراءات التي ساهمت في تحسن الأوضاع واستقرار سعر الصرف، وان كان لها تداعيات أخرى، ومن بين تلك الإجراءات ما يلي:

1- قرارات ومبادرات البنك المركزي:

يمكن استعراض أهم قرارات السياسة النقدية وذلك كما ما يلي:

- قرر المركزي في نوفمبر 2016 تعويم الجنيه، مما أدى إلى انهيار قيمة العملة الوطنية وتخطيه حاجز 20 جنيها للدولار الواحد، واضطر المركزي بعدها للتدخل بالتسعير الإداري، للقضاء على حالة التخبط في

الأسواق، فاستقر سعر الصرف وتراجع بنسب قليلة حتى بلغ 16.6 جنيه للدولار الواحد بنهاية مايو 2019.

- -اعتمد البنك المركزي آلية الدولار الجمركي في يناير، في 2017، في محاولة لإحداث استقرار في الأسعار في ظل الاعتماد المتزايد على الواردات، وظل سعره ثابتا لنحو 13 شهرا عند سعر 16.5 جنيها.
- -في الأول من ديسمبر 2018، قررت الحكومة تحرير الدولار الجمركي للسلع غير الضرورية، حيث سيتحدد سعر الدولار الجمركي للسلع غير الضرورية عند متوسط الأسعار التي حددها البنك المركزي خلال الشهر السابق، بينما سيظل سعر الدولار الجمركي على السلع الاستراتيجية والضرورية عند 16 جنيها، وسيتم النظر في السعر كل شهر [35].
- -اعتمد البنك المركزي سياسة انكماشية، كان أبرز ملامحها رفع الاحتياطي الإلزامي من 10% إلى 14% [36]، ورفع أسعار الفائدة لأكثر من مرة، في محاولة للحفاظ على الودائع بالجنيه من جهة، ومن أخرى خفض الطلب على القروض بصفة عامة.
- -اعتمد الاحتياطي بشكل كبير على الأموال الساخنة، وذلك في محاولة للسيطرة على معدلات التضخم المتزايدة.
- -كما قام البنك المركزي في 31 ديسمبر 2018 بإنهاء آلية عمل تحويل أموال المستثمرين الأجانب وذلك بالنسبة لاستثمارات الأجانب الجديدة فقط، بحيث أصبح يتعين على تلك الاستثمارات التعامل دخولاً وخروجاً من خلال سوق الصرف بين البنوك "الإنتربنك" [37].
- -هدف هذا القرار إلى تدفق أموال صناديق الاستثمار إلى السوق المصرية مباشرة وبالتالي يستفيد منها الاقتصاد بشكل أكبر وأسرع، كما أنهي كل الإجراءات الاحترازية والاستثنائية التي كانت متبعة.

نتج عن تلك القرارات مجموعة من الآثار الاقتصادية الهامة يمكن استعراضها كما يلي:

أ - زيادة الاحتياطي النقدي: ساهمت السياسة النقدية التي تم تنفيذها خلال المرحلة الماضية، لأن يتجاوز رصيد الاحتياطي النقدي الأجنبي بالبنك المركزي الـ 44.274 مليار دولار مع نهاية شهر مايو 2019[38]، مقارنة بـ 44.218 مليار دولار، في نهاية شهر أبريل 2019، بزيادة قدرها 57 مليون دولار، بما يغطى نحو 8 أشهر من الواردات السلعية لمصر التي تتكلف في حدود 55 مليار دولار.

35) مصر تستهدف حماية الصناعة المحلية بـ «تحرير الدولار الجمركي»

36) البنك المركزي في مصر يقرر رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك إلى 14%

37) قرار إنهاء آلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب

38) البنك المركزي: ارتفاع الاحتياطي الأجنبي لمصر لـ 44.27 مليار دولار في نهاية مايو 2019

ب-انخفاض معدل التضخم والذي شهد ارتفاعات متتالية منذ تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016، وحتى شهر سبتمبر 2017، لقرابة عام تقريباً، حيث بلغ 31.7% في شهر فبراير 2017، ثم سجل 34.2% خلال شهر يوليو 2017، ثم بدأ بالتراجع فانخفض إلى 11.1% في ديسمبر 2018، مقابل 22.3% خلال الشهر المماثل من عام2017 ([39]).

سجل معدل التضخم السنوي لشهر مايو 2019 سجل 13.2% مقابل 11.5% خلال الشهر المماثل من عام 2018([40])، ومن المتوقع زيادته مرة أخرى في اعقاب رفع أسعار الكهرباء ثم الوقود، بحلول يوليو القادم.

إذا على مدار الأشهر الماضية، فَقَد التضخم أكثر من نصف معدله مقارنة بالمعدلات التي وصل إليها بعد التعويم، وهو ما يعده البنك المركزي أحد انجازاته.

ج-تدفق الاستثمارات في أموال الدين المحلية (الأموال الساخنة): ساهم قرار البنك المركزي المصري، لتحرير سعر صرف العملة المحلية، في نوفمبر 2016، والذي نتج عنه فقدان الجنيه لنصف قيمته تقريباً، في إنعاش التدفقات الأجنبية على السندات وأذون الخزانة الحكومية. والتي بلغت ذروتها بنهاية مارس 2018 حيث قدرت بنحو 23.1 مليار دولار، ثم عادت للتراجع، لتسجل 17.5 مليار دولار نهاية يونيو 2018([41])، ثم عاودت استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية الارتفاع مرة أخرى حتى بلغت 16.8 مليار دولار ببداية مايو 2019([42]).

تبنى البنك المركزي؛ العديد من المبادرات التي وصفت بالمهمة وذات الأثر الإيجابي بعيد المدى، مثل مبادرة الشمول المالي، والتمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، ومبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ومبادرة دعم نشاط السياحة.

ويمكن استعراض اهم مبادرات البنك المركزي، وذلك كما يلي:

أ- مبادرة المشروعات الصغيرة:

تعد مبادرة المشروعات الصغيرة أكبر المبادرات من حيث تخصيص الأموال-ويمكن استعراض هذه المبادرة بشيء من التفصيل كما يلي:

- أطلق البنك المركزي أولى مبادراته عام 2008 بإعفاء البنوك من نسبة الاحتياطي مقابل ما يتم منحه من قروض مباشرة للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تم إنشاء وحدة متخصصة بالمعهد المصرفي لدعم البنوك في مجال إعداد وتدريب الكوادر البشرية اللازمة لإنشاء إدارات متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

---

39) بعد عامين من "التعويم".. ما التضخم؟ وكيف تحول للتراجع على مدار 24 شهرا

40) أرقام مهمة عن معدل التضخم في مصر

41) هروب "الأموال الساخنة" يؤرق حكومة مصر، 5 مليارات دولار خرجت من مصر منذ مايو الماضي

42) المالية: 16.8 مليار دولار استثمارات الأجانب في أدوات الدين المصرية

- أعلن البنك المركزي عن مبادرته لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر2015، وتستهدف المبادرة ضخ 200 مليار جنيه قروض بسعر عائد ميسر 5% متناقصة للمنشآت الصغيرة، و7% لتمويل الآلات والمعدات للمشروعات المتوسطة في القطاع الزراعي والصناعي، و12% لتمويل رأس المال العامل للمشروعات المتوسطة في القطاع الزراعي والصناعي والطاقة المتجددة، وكان من أهم بنود المبادرة ما يلي:

(1) إصدار تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تلتزم به كل البنوك وشركة الاستعلام الائتماني، وهو ما يمكن من التوصل إلى بيانات وإحصاءات دقيقة عن تلك الشريحة من المنشآت.

(2) إلزام البنوك بوضع خطة لإنشاء وتطوير إدارات متخصصة في تمويل تلك الشريحة من العملاء، ما يمكن من تخصيص 20% من محفظتها الائتمانية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خلال 4 سنوات تنتهي في يناير 2020.

(3) السماح للبنوك بخصم كامل القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من بسط نسبة الاحتياطي التي تبلغ 14%، على ألا يتعدى سعر الإقراض نسبة 5% (عائد بسيط متناقص). بالإضافة إلى السماح للبنوك بالتعامل مع الشركات الصغيرة دون قوائم مالية خلال العام الأول من التعامل، زيدت لاحقا إلى أول عامين من التعامل، لحين توفيق تلك الشركات لأوضاعها وإصدار قوائم مالية.

(4) وفي ضوء ارتفاع تكلفة التمويل وتشجيع الشركات المتوسطة أسوة بما تم عمله مع الشركات الصغيرة تم إطلاق مبادرة إتاحة تمويل متوسط وطويل الأجل بمبلغ 5 مليارات جنيه للشركات المتوسطة العاملة في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة الجديدة والمتجددة بسعر فائدة 7% (عائد بسيط متناقص)، بالإضافة إلى إتاحة مبلغ 10 مليارات جنيه لتمويل رأس المال العامل بسعر فائدة 12%، مع تعويض البنوك المشاركة للبنك بالفرق بين سعر الكوريدور+1 وبين 12% على أن يتحملها البنك المركزي.

بناء على البنود السابقة عدل البنك المركزي تعريف المشروعات الصغيرة، وأوضح ان ذلك استكمالاً للتعريف الموحد على مستوى القطاع المصرفي الصادر في 7 ديسمبر 2015، ومبادرة يناير 2016 بشأن منح الشركات والمنشآت الصغيرة والصغيرة جدًا تسهيلات ائتمانية بسعر عائد منخفض 5%، وكذلك مبادرة 22 فبراير التي تضمنت منح الشركات والمنشآت المتوسطة التي تعمل في مجالي الصناعة والزراعة تمويلا متوسطا وطويل الأجل بسعر عائد 7%.

طبقاً للتعريف الجديد [43]:

43) المركزي" يصدر تعديلات جديدة على تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- يصبح تعريف المشروعات متناهية الصغر للشركات التي يقلّ حجم أعمالها عن مليون جنيه للشركات القائمة فعليًا، والتي يبلغ حجم أعمالها 50 ألف جنيه للشركات الحديثة تحت التأسيس، ويقل عدد العمالة بها عن 10 أفراد.
- الشركات الصغيرة التي يتراوح حجم أعمالها من مليون إلى 50 مليون جنيه بالنسبة للقائمة فعليا منها، ومن 50 ألف جنيه إلى 5 ملايين جنيه للمنشآت الصناعية تحت التأسيس، وأقل من 3 ملايين جنيه للمنشآت غير الصناعية.
- الشركات المتوسطة؛ يصل حجم أعمالها، وفقًا للتعريف الجديد من 50 إلى 200 مليون جنيه بالنسبة إلى الشركات القائمة، ومن 5 ملايين إلى 15 مليون جنيه للمنشآت الصناعية تحت التأسيس، ومن 3 إلى 5 ملايين جنيه للمنشآت غير الصناعية تحت التأسيس.
- سمحت التعديلات للبنوك بتمويل الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة، بحد أقصى حجم مبيعات أقل من 10 ملايين جنيه، وبحد أقصى عامين من تاريخ المنح، دون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات، وذلك في ظل عمل معظمها في القطاع غير الرسمي، ولإتاحة فترة كافية لتأهيلها لإعداد بيانات وقوائم مالية، مع مراعاة أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنك الضوابط المناسبة التي تتماشى مع تمويل هذه النوعية من الشركات، بما يكفل التحقق من سلامة الموقف المالي للعملاء.

دور مؤسسات التمويل الدولية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

تعد مؤسسات التمويل الدولية أحد أهم الجهات الداعمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال توجيه قروض بفوائد مدعومة لمساندة القطاع المصرفي للنمو بهذه الشريحة التي تمثل جزءاً كبيراً من الاقتصاد المصري، وفيما يلي أهم بنود المساندة التي حصل عليها القطاع المصرفي المصري:

- حصل البنك الأهلي على قرض بقيمة 150 مليون دولار من EBRD لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أغسطس 2017، كما حصل بنك مصر على 75 مليون دولار في سبتمبر 2017، والبنك العربي الأفريقي الدولي على 30 مليون دولار في يونيو 2017.
- وقع البنك الأهلي على قرض بقيمة 50 مليون يورو من بنك الائتمان الألماني لإعادة الإعمار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- صرح إيفان ساركوس، رئيس الاتحاد الأوروبي في مصر أن المنح لا تقتصر على الاتحاد الأوروبي بل تمتد لبعض الوكالات الأخرى، مثل وكالات التمويل الأوروبية مثل الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الألماني للتنمية.
- توقع ساركوس أن يصل إجمالي التمويلات عبر تلك الآلية نحو 475 مليون يورو، تشمل منح الاتحاد الأوروبي وتمويلات المؤسسات الأوروبية.
- صرح المدير الإقليمي ببرنامج البنك الأوروبي لإعادة التعمير، إن البنك رصد نحو 600 مليون دولار للبنوك المصرية من أجل إعادة إقراضها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأضافت أنه يتم تقديم خدمات فنية مباشرة لنحو 800 مشروع صغير، ويجرى افتتاح فرع للبنك في

منطقة قناة السويس، لتعزيز تمويلات هذا القطاع، وأوضحت أنه يتم تقديم خدمات مدعمة للمشروعات تصل لنحو 75% من قيمتها وتزيد إلى 85% بالنسبة لمشروعات السيدات بهدف تمكين المرأة اقتصاديًا [44].

العرض السابق لبيانات المؤسسات الدولية، يمكن منه ملاحظة ما يلي:

- الاتحاد الأوروبي نظم برامج للمساندة احتواء للشباب، كخطوة استباقية للهجرة.
- البنوك المحلية استقبلت قروضا ميسرة للغاية من المؤسسات الدولية تحت شعار دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الأرقام السابقة لوكالتين أوروبيتين فقط تخطت المليار دولار (ما يقارب 20 مليار جنيه).

تقييم المبادرة:

بينما كان الإطار النظري للمبادرة واعداً وشبه متكامل، إلا أن التطبيق شابه الكثير من القصور، وتشير بيانات البنك المركزي حول تنفيذ هذه المبادرة إلى ما يلي:

- تمويلات البنوك تخطت 115.2 مليار جنيه في مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر منذ إطلاقها في ديسمبر 2015 وحتى مارس 2019، ليستفيد منها 491 ألف عميل من الشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- نجحت بعض البنوك في تخطي نسبة 20% التي حددها المركزي للائتمان الصغير والمتوسط من إجمالي الائتمان ولكن أغلبها بنوك صغيرة الحجم ومعدلات نمو الائتمان بها معتدل، في حين أن البنوك الكبرى خاصة العامة التي تشهد معدلات نمو كبيرة لمحافظها الائتمانية أمام تحد واضح وهو مضاعفة تمويلات SME'S للتوافق مع تعليمات المركزي.

وعملياً يمكن القول:

- المبادرة هي الأكبر من نوعها في التاريخ المصرفي، وكان جديرا بها لو نفذت بصورة صحيحة أن تحقق نقلة نوعية للاقتصاد المصري، ولكن تم نهب أموالها (أعتقد أنها من أكبر عمليات النهب في تاريخ مصر الحديث بعد الخصخصة في عهد مبارك)، والتي وجهت في الغالب للشركات الكبرى التي أنشأت شركات صغيرة وحصلت من خلالها على التمويل الميسر.

44) لمزيد من التفاصيل: المعهد المصري للدراسات، المشهد الاقتصادي، فبراير 2019

- بعد أن وصلت الأزمة إلى مجلس النواب، وافتضاح الأمر عن طريق شكاوى من البنوك ضد بعضها البعض، وقّع البنك المركزي المصري في أبريل 2019 عقوبات مالية على 18 بنكا في السوق المحلية، لمنحها قروضا وتمويلات لعملاء غير مستحقين، ضمن مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفائدة 5% متناقصة، تصل العقوبات المالية إلى 500 مليون جنيه يتم إيداعها في البنك المركزي دون عائد لمدة تصل إلى عامين [45].

والسؤال المهم هل ساهم البنك المركزي أو على الأقل تساهل في نهب أموال المبادرة؟

الإجابة على هذا التساؤل تحتاج إلى إبراز مجموعة من النقاط وهي:

- واجهت المشروعات الصغيرة العقبات المعتادة في الحصول على قروض المبادرة، إضافة إلى عقبات جديدة ويمكن بيان تلك العقبات فيما يلي:
- الإجراءات القانونية لحصول الشباب على تراخيص إقامة مشروعاتهم، وهو ما حول تلك الأموال من تمويل الشباب إلى تمويل المؤسسات القائمة بالفعل والتي يملكها رجال أعمال.
- عملية الاقتراض مفتوحة للعملاء ذوي الثقة فقط، وهم المستثمرون الذين يملكون أصولًا كبيرة تصل قيمتها إلى عشرات أضعاف مبلغ القرض، أما الشباب فتعتبرهم البنوك من ذوي المخاطرة العالية لعدم وجود سابق تعامل بنكي معهم أو امتلاكهم أرصدة بنكية أو أصول ثابتة تغطي قيمة القرض حال تعثر السداد.
- البنوك تشترط أن يكون المشروع موجودا بالفعل، ومر عليه وقت معين، ويحقق أرباحا أيضا، ولا يحتاج هذا المشروع للتمويل إلا للتوسع فقط، وهذا التصرف قوض الهدف الأساسي من المبادرة وهو خلق جيلا جديدا من المستثمرين وليس تمويل الموجود بالفعل.
- تعريفات البنك المركزي الخاصة بالمشروعات الصغيرة مجحفة جدا ومبالغ فيها، وهي السبب الحقيقي في فشل التجربة، فمن أهم شروط البنك أن تصل حجم مبيعات المشروع إلى 2 مليون جنيه سنويا وهو أمر غاية في الصعوبة.
- - بالرغم من أن تحقيقات مجلس النواب لم تصدر حكما حتى الآن، إلا أن العديد من الشواهد ترجح أن البنك المركزي كان له دور كبير في إفشال المبادرة والمساهمة (لا يشترط التعمد) في نهب تلك الأموال، فمثلاً لماذا لم يضع شروطا موحدة للاقتراض تعمم على البنوك، ولماذا لم تحدث عملية مراقبة دورية للبنوك وانتظر عامين كاملين ونصف حتى صرف معظم المبلغ المخصص، ثم وقع عقوبة، ولماذا أعاد تعريف المشروعات الصغيرة بعد عام من تعريف سابق، ولماذا وسع التعريف الجديد من حجم أعمال المشروع الصغير حتى وضع حدا أقصى له 50 مليون جنيه.

---

45) المركزي" يعاقب 18 بنكا بسبب قروض "المشروعات الصغيرة"

- - عندما يذكر مصطلح مبادرة المشروعات الصغيرة يتبادر فورا إلى الذهن إنشاء مشروعات جديدة، والبنك المركزي في تعريفه الجديد هو الذي تحدث عن توسعة مشروعات قائمة.
- - واجهت البنوك عدداً من التحديات أمام التوسع في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة- معظمها من اختلاق المركزي-وكان أبرزها:
- - التغيرات المتكررة على مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطبيعة القطاع المُعرضة لمخاطر السوق بما قد يكلف البنوك تكلفة أعلى للمخاطر في ظل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي التاسع.
- - وقف تمويلات القطاع التجاري ضمن المبادرة مؤخراً.

ب- مبادرة البنك المركزي للتمويل العقاري

أطلق البنك المركزي المصري مبادرة للتمويل العقاري في فبراير 2014، مستهدفًا بالأساس تنشيط القطاع العقاري في مصر، بجانب مساعدة محدودي ومتوسطي الدخل على إمكانية تملك وحدات سكنية.

أتاح البنك من خلال المبادرة تمويلا طويل الأجل قدره 20 مليار جنيه، بأسعار عائد منخفضة، حيث حدد المركزي سعر الإقراض النهائي بنسبة 7% لمحدودي الدخل، و8% لمتوسطي الدخل، وذلك طبقًا للمذكرة الأولى للمبادرة.

خصص المركزي 10 مليار جنيه كمرحلة أولى، على أن يقوم المستفيد بالسداد على شرائح لمدة حدها الأقصى 20 سنة، كما ذكر أن الحد الأقصى للدخل الشهري لمتوسطي الدخل 8 آلاف جنيه للفرد و10 آلاف للأسرة، بجانب ألا تزيد قيمة الوحدة محل التمويل عن 300 ألف جنيه، يُمول البنك أو شركة التمويل 85% منها كحد أقصى.

يمكن القول إن فكرة المبادرة جيدة -مع التأكيد على ضعف التمويل المرصود-، حيث كان من المنتظر منها أن تعمل على تنشيط السوق، لكن هناك بعض العيوب الجوهرية في المبادرة، يمكن رصدها في النقاط التالية:

1-انخفاض الحد الأقصى لسعر الوحدة التي تتيح المبادرة تمويلها (300 ألف جنيه)، بجانب انخفاض قيمة الحد الأقصى للدخل الشهري لمحدودي ومتوسطي الدخل الذي وضعه البنك المركزي كحد أقصى للاستفادة من المبادرة. وقد اضطر البنك المركزي لتعديل هذه الحدود ثلاث مرات خلال العام 2014، وهذا يدل على عدم جودة الدراسات المسبقة للمشروع.

2-المبلغ المرصود للمبادرة قليل جدا (20 مليار جنيه).

3-وجود الكثير من المشاكل الهيكلية في سوق التمويل العقاري في مصر، حيث كان ينبغي على صائغي أجندة السياسات العامة العمل على حل تلك المشاكل قبل البدء في المبادرة؛ حتى لا تكون المبادرة بمثابة وضع العربة أمام الحصان.

يمكن تلخيص بعض المشاكل التي يعاني منها قطاع العقارات في مصر وسوق التمويل العقاري من خلال النقاط التالية:

- تسجيل العقارات -ارتفاع أسعار الوحدات-عدم وجود شروط واضحة للشروط والمتطلبات الواجب توافرها في شركات التمويل أو إعادة التمويل العقاري.
- عدم وجود جهة مستقلة لاعتماد المقيّمين العقاريين-عدم وجود معايير مصرية للتقييم العقاري -عدم وجود محاكم مستقلة لقضايا الرهن.

من كل ما سبق يتبين أن المبادرة كانت غير مدروسة، حيث كان من الواجب العمل على حل تلك المشاكل قبل إطلاق المبادرة، لذلك جاءت نتائجها ضعيفة.

فيما يخص النتائج، حرص البنك المركزي على الإعلان عن أرقام مبالغ فيها لعدد المستفيدين من المبادرة، حيث أعلنت رئيسة صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري بوزارة الإسكان أن إجمالي عدد المستفيدين وصل إلى 230 ألف عميل، وبالقسمة على الحد الأقصى لتمويل المبادرة 20 مليار جنيه، هذا يعني أن كل عميل حصل على 87 ألف جنيه فقط، لو كان ذلك حدث بالفعل فما الذي اضطر البنك المركزي إلى رفع الحد الأقصى لأسعار الوحدات محل التمويل من 300 ألف جنيه إلى 400 ألف جنيه، قبل أن يعود مرة أخرى ويقرر زيادته إلى 500 ألف جنيه.

بجانب ذلك، تزامن إعلان البنك المركزي عن وقفه تمويل المبادرة الكثير من الارتباك، مما أدى إلى إلغاء استفادة الكثير من الطلبات محل الدراسة وقت الإعلان عن الوقف، مما تسبب في الكثير من المشاكل للمواطنين.

الاستعراض السابق يظهر بوضوح عدم وجود نتائج حقيقة ملموسة للمبادرة، فلم تستطع تنشيط القطاع، ولا توفير السكن لمواطني الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، ولم تتكرر مرة أخرى لتعظيم الاستفادة والبناء على الخبرات المتراكمة.

2- تقييم عام لأداء البنك المركزي:

عانى البنك المركزي والبنوك الحكومية من خسائر أو تراجع في الأرباح بنهاية العام الماضي (2018) وكما أبرزها ما يلي:

أ-"البنك المركزي" يخسر 33 مليار جنيه (46):

كشفت القوائم المالية للبنك المركزي تحوّله للخسائر، خلال العام المالي (2017 -2018)، ليحقق 33.347 مليار جنيه خسارة، بنهاية يونيو الماضي، مقابل صافي ربح بقيمة 12.666 مليار جنيه عن العام المالي المنقضي، وذلك على

46) 33 مليار جنيه خسائر «المركزي» العام الماضي

خلفية تحمّله فروق دعم الفائدة لمبادرتي التمويل العقاري والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بجانب جهود امتصاص السيولة الفائضة من السوق.

ب-50 % تراجعا في أرباح بنك مصر خلال العام المالي الماضي ([47])

-تراجع صافي أرباح بنك مصر بنحو 50% خلال العام المالي الماضي ليسجل 4.1 مليار جنيه في يونيو 2018 مقابل 8.2 مليار جنيه في يونيو 2017، وتعد أرباح البنك بعد الضرائب المسجلة خلال العام المالي الماضي هي الأقل في سنواته الأربع الماضية.

- أرجع البنك تراجع الأرباح إلى إصدار البنك أوعية ادخارية بالعملة المحلية ذات عائد مرتفع بلغ 20% و17%، عقب تحرير سعر الصرف في خريف 2016، وذلك للحد من آثار تحرير سعر الصرف على مدخرات المواطنين وللحد من الآثار التضخمية، مما أدى إلى ارتفاع في تكلفة الأموال.

ج-البنك الأهلي يحقق أرباحا بقيمة 10.1 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2018/2017

- حقق البنك الأهلي المصري أرباحا بقيمة 10.1 مليار جنيه بنهاية العام المالي 2018/2017 مقابل 13.4 مليار جنيه صافي ربح البنك في العام السابق 2016 /2017([48]).

- أرجع مسئولون تراجع ربحية البنك إلى ارتفاع تكلفة الشهادات مرتفعة العائد التي طرحها البنك تزامنا مع قرار تحرير سعر الصرف في 3 نوفمبر 2016 لمدة عام ونصف بعائد 20%، والتي جذبت حوالي 400 مليار جنيه، وذلك في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات التوظيف في البنك الحكومي الأكبر نتيجة ارتفاع تكلفة الإقراض.

د- بنك القاهرة يحقق أرباحا غير مسبوقة ([49])

حققت أرباح بنك القاهرة، خلال عام 2018 نتائج غير مسبوقة، معلنة عن تحقيق طفرة في معدلات النمو لجميع قطاعات العمل المصرفي بالبنك، حيث أظهرت نتائج الأعمال ارتفاع الأرباح قبل خصم الضرائب إلى 3.9 مليار جنيه مقارنة بـ 2.3 مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام 2017، كما ارتفع صافي الأرباح بعد الضرائب لتسجل 2.5 مليار جنيه مقارنة بـ 800 مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام 2017 بمعدل نمو يزيد عن 200%.

---

47) 50% تراجعا في أرباح بنك مصر خلال العام المالي الماضي

48) خلال العام المالي 2017/2018. البنك الأهلي المصري يحقق 10.1 مليار جنيه صافي أرباح بعد الضرائب

49) بنك القاهرة يحقق أرباح غير مسبوقة

تعليق عام:

1. بلغ الاحتياطي الأجنبي في البنك المركزي حوالي 44 مليار دولار، بينما مديونية البنك المركزي حوالي 28مليار دولار، إذا صافي ما لدي البنك المركزي من احتياطي أجنبي يبلغ حوالي 16 مليار دولار ([50]).
2. بصفة عامة يمكن القول إن الخسائر أو تراجع الأرباح التي حققتها البنوك، كانت نتيجة تدخل القرار السياسي في أعمال السياسة النقدية، وذلك يعكس عدم قدرة مجلس إدارة المركزي على الاحتفاظ بمكتسبات الاستقلالية التي منحها له القانون والدستور، ومدي انصياعهم للسلطة.
3. أرباح البنوك الكبرى هزيلة للغاية مقارنة بحجم الودائع، فعلي سبيل المثال، تخطت ودائع البنك الأهلي التريليون جنيه ([51])، أي أن أرباحه 1% فقط نسبة إلى حجم ودائعه.
4. تحقيق البنك المجهز للطرح الحكومي في البورصة (القاهرة) لطفرة نمو تزيد عن 200%، وتحقيق باقي البنوك تراجعاً في الأرباح أمر يثير علامات الاستفهام.
5. البنك المركزي كذلك أجبر البنوك على التدخل للحد من ارتفاع سعر الدولار، وهو ما أشار إليه صندوق النقد في تقرير المراجعة الرابعة للبرنامج الاقتصادي.
6. حيث أشار صندوق النقد ([52])، إلى أنَّ البنوك الحكومية تدخلت العام الماضي للحد من ارتفاع سعر الدولار أثناء موجة خروج المستثمرين الأجانب من أسواق الدين في الاقتصادات الناشئة، وتم امتصاص جزء كبير من تخارج استثمارات الأجانب من محافظ الأوراق المالية عبر آلية تحويل الأموال، في حين تحمل الانتربنك الجزء الآخر، لكنَّ أثر ذلك على سعر الصرف تم احتواؤه من خلال بيع بنوك حكومية للعملة الأجنبية، وهو ما أدى إلى جعلها تخالف النسب الإلزامية المنظمة لعجز صافي مركز الأصول بالعملات الأجنبية.
7. كل ما سبق أدى إلى لجوء البنوك للاقتراض الأجنبي، أو للتفكير في إصدار سندات دولاريه أو باليورو، ومما يؤكد أن البنوك الكبرى المصرية في ورطة بسبب تصرفات المركزي، وهو ما يوضحه حجم الاقتراض الضخم والمتتالي للبنكين الأكبر في مصر خلال العامين الماضيين والذي يمكن توضيحه كما يلي:
8. وقع البنك الأهلي المصري اتفاقا مع بنك الاستثمار الأوروبي، نهاية يوليو 2018، لاقتراض 375 مليون يورو، ما يعادل 438 مليون دولار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ([53])، وفي يوليه 2018 اقترض الأهلي 600 مليون دولار من تحالف بنوك خليجية وعالمية([54])، كما وقع البنك في سبتمبر 2018 عقد قرض من بنك التنمية الصيني بمبلغ 600 مليون دولار أمريكي، بهدف تمويل رأس المال

---

50) البنك المركزي المصري: النشرة الإحصائية الشهرية، العدد268 ، يوليو 2019.

51) البنك الأهلي يكشف عن تخطي ودائع عملائه التريليون جنيه

52) البنوك الحكومية تدخلت لمنع ارتفاع سعر الدولار العام الماضي

53) البنك الأهلي يقترض مليار دولار من الخارج

54) تحالف بنوك خليجية وعالمية يمنح «الأهلي المصري» 600 مليون دولار

العامل لعملاء البنك ([55])، وفي أبريل 2017 أعلن البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير أنه قدم تمويلا بقيمة قيمة 300 مليون دولار للبنك الأهلي المصري، لدعم جهود التصنيع في مصر([56]).

9. كان البنك قد أعلن أكثر من مرة عن عزمه طرح سندات دولاريه ولم يتم التنفيذ حتى الآن، أعتقد بسبب نجاحه في الحصول على قروض بأسعار فائدة منافسة.
10. أما عن بنك مصر، فقد اقترض 500 مليون دولار في ديسمبر 2017 من بنك الاستثمار الأوروبي ([57])، سبقه قرض 100 مليون دولار من مصرف التنمية الصيني في نهاية 2016([58]). واقترض 200 مليون دولار من الإفريقي للتصدير وبنهاية يناير 2017([59]). وفي ديسمبر 2017 اقترض 250 مليون يورو من الاستثمار الأوروبي ([60]). وأعلن في مايو 2018 أن بنك مصر، عين بنك سيتي جروب الأمريكي لترتيب قرض مشترك بقيمة 500 مليون دولار ([61]).
11. البنوك هي القلب النابض للاقتصاد، وقصورها في توصيل الأموال (بسبب تدخلات المركزي أو فسادا أو عدم قدرة) سيسبب بتراً لأطراف اقتصادية، والقروض الخارجية إن هي إلا منشطات سرعان ما سيزول أثرها ويبقي الداء.
12. أخيراً البنوك لا تزال قادرة على المواجهة والتعايش رغم تكبيلها بالقروض، وبعد أن نشهد بيع بنك القاهرة، أعتقد أن شيئا كبيرا سيحدث لبنك مصر، قد يكون اندماجه في البنك الأهلي، وقد يكون بيع حصة كبيرة منه أو بيعه بالكامل.

3-الفساد داخل الجهاز المصرفي [(62)]:

آثار تدخل جهات سيادية بمصادرة عدد جريدة الأهالي اليسارية والتي تصدرت صفحتها الأولى، فضح مجلس إدارة شركة خاصة ترأسها زوجة المحافظ الوزيرة السابقة، والمكون من عدد كبار من كبير المصرفيين الذين لا يزالون في مواقعهم الرسمية، وتدخلهم بتأجيل موعد استحقاق قرض بقيمة 450 مليون دولار على إحدى الشركات الخاصة، جدلاً كبيراً، ليس فقط بسبب مصادرة أعداد الجريدة، وإنما أيضا على تضارب المصالح بين تولي كبار المصرفيين

55) البنك الأهلي يقترض 600 مليون دولار من بنك التنمية الصيني
56) البنك الأهلي المصري يقترض 300 مليون دولار من الإفريقي
57) بنك مصر يقترض 500 مليون دولار من الاستثمار الأوروبي
58) بنك مصر يقترض 100 مليون دولار من مصرف التنمية الصيني
59) بنك مصر يقترض 200 مليون دولار من الإفريقي للتصدير
60) "بنك مصر" يقترض 250 مليون يورو من "الاستثمار الأوروبي"
61) سيتي جروب يرتب 500 مليون دولار قرضا لبنك مصر
62) فضيحة الاتهامات الموجهة للوزيرة زوجة المحافظ

مناصب في شركات تعمل وتتقاضى عمولات مقابل أعمال مع البنوك التي يتراسونها، وكذلك عن صمت النائب العام على ذلك حتى كتابة هذه السطور[*].

* يؤمن الكاتب بان تحقيقات القضاء هي السبيل الوحيد للاتهام، وان التقارير والتحليلات الاقتصادية ليس محلها ادعاءات الصحف، ولكن مواقع المتهمين الرئيسيين التنفيذية، ومصادرة عدد الجريدة، وصمت المحافظ والنائب العام، وتأثير كل ذلك على القطاع المصرفي بل على كل الاقتصاد المصري، وهو ما دفعه لكتابة هذه السطور.

الفصل الرابع

العلاقات الاقتصادية الخارجية بعد 2013

تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية بالغة على صعيد كافة دول العالم إلى أن أضحت أحد المحركات الأساسية لكل مناحي الحياة داخل الدول، وتقوم تلك العلاقات بدور كبير في تحديد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسية.

والعلاقات الاقتصادية الدولية هي دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، وكذلك الشركات دولية النشاط، والمنظمات الاقتصادية الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية.

أضحي من الصعب أن تحيا دولة من الدول بمنأى عن التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية الدولية. ويمكن التأكيد على أن منظومة الاقتصاد القومي بعناصرها المختلفة تتأثر كلياً وهيكلياً بالتطورات والتغيرات التي تطرأ على النظام الاقتصادي الدولي، مما جعل بعض الاقتصاديين يشيرون الي أن الاقتصاد الوطني قد يصبح في بعض الأحيان دالة للتغيرات الاقتصادية العالمية.

وتتعدد صور الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات دول العالم. فقد يأخذ ذلك شكل تبادل تجارى سلعي أو خدمي أو انتقال لعناصر الإنتاج، كالهجرة الخارجية للعمال أو حركة رؤوس الأموال أو انتقال التكنولوجيا على المستوى الدولي. وكل ذلك يدعونا إلى التأكيد على أن السياسات الاقتصادية الوطنية الكلية لا يمكن وضعها وتنفيذها بمعزل عن المعطيات الاقتصادية الدولية.

كما جاء تمدد واتساع ظاهرة العولمة والهرولة إلى تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية وقارية، إلى انحسار دور منظومة الاقتصاد القومي أمام تمدد منظومة الاقتصاد الكوني، خاصة في حال ضعف ومحدودية الاقتصاد الوطني وانعدام قدرته على التأثير، فيبقي في فلك الهامشية والتبعية.

ومن الاستعراض السابق، يمكن القول أن العلاقات الاقتصادية الخارجية تتضمن كلا من ميزان المدفوعات، بمكوناته المختلفة، والاستثمار الأجنبي، والقروض الخارجية، وسيتم التركيز في هذا السياق على النقاط التالية:

أولاً: تطور أوضاع الميزان التجاري في مصر:

يسجل الميزان التجاري تدفقات السلع بين المقيمين في الدولة وبقية العالم، فاذا كانت قيمة الصادرات أكبر من الواردات فذلك يعين فائض في الميزان والعكس صحيح.

ويمكن تتبع الميزان التجاري المصري خلال فترة الدراسة كما يلي

1- تطور الصادرات والواردات:

مثلت زيادة الصادرات والحد من الواردات أحد الأركان الأساسية لبرنامج صندوق النقد الدولي، ومع بلوغ البرنامج مرحلته النهائية، تشير البيانات إلى استمرار الأوضاع السابقة على تنفيذه تقريبا، وذلك ما توضحه بيانات الشكلين (8)، (9) واللذان يشيران إلى تطور حركة الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري في مصر منذ عام 2104وحتي 2018.

- بلغ حجم الصادرات المصرية خلال عام 2018 نحو 24.8 مليار دولار، مقابل 22.6 مليار دولار خلال 2017، و20.4 مليار دولار عام 2016، مسجلة زيادة بلغت نسبتها نحو 11.6% مقارنة بعام 2017.

- بلغت الواردات المصرية 69.9 مليار دولار بنهاية عام 2018، في مقابل 59.1 مليار دولار عام 2017 بزيادة حوالي 10 مليار دولار.

الشكل رقم (8)

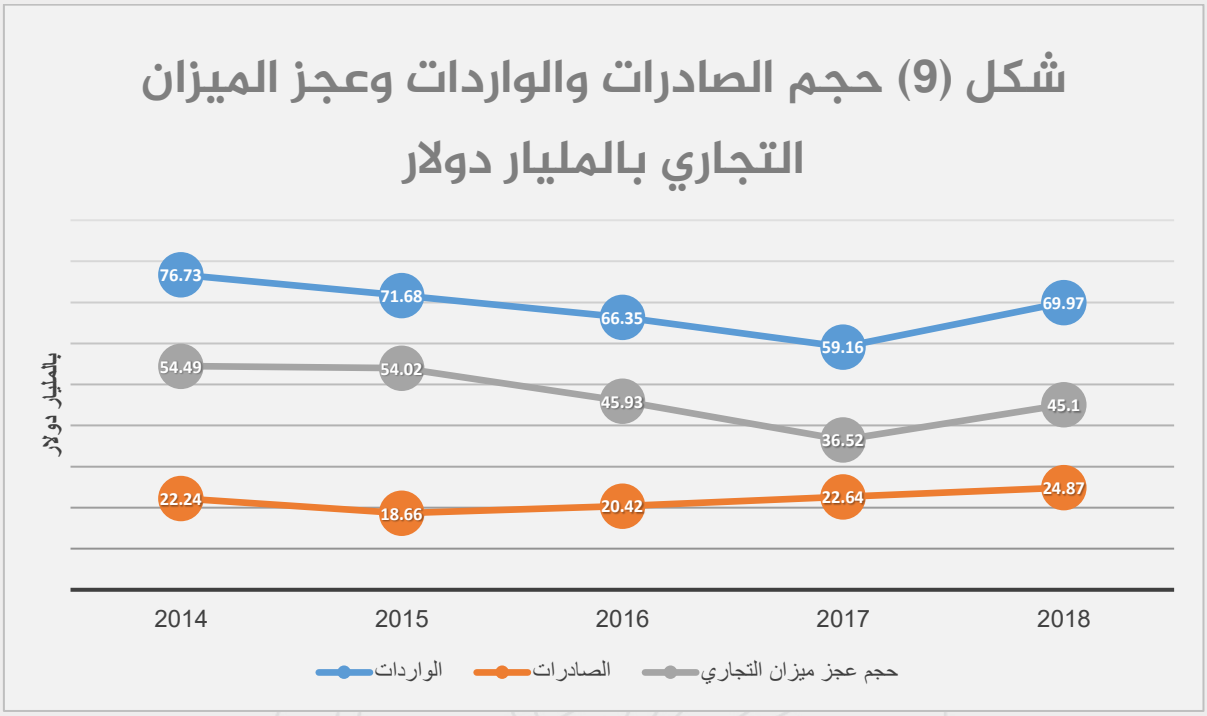

وتوضح البيانات السابقة ما يلي:

-كان من المنتظر أن تحقق الصادرات المصرية طفرة كبيرة بعد تعويم الجنيه في نوفمبر 2016، حيث أصبحت قيمة الصادرات المصرية مقومة بالدولار منافسة للغاية، ولكن هذا لم يتحقق وجاءت الزيادات متواضعة.

-تحقيق طفرة في الصادرات المصرية يتطلب تحقيق طفرة في الإنتاج، وهذا لم يتحقق حتى الآن، لأسباب أهمها عزوف المستثمر الأجنبي، وضعف الاستثمار المحلي، وكلاهما له علاقة بتدخل الجهات السيادية في المناخ الاستثماري، ومزاحمة الجيش للقطاع الخاص.

- عدم الاهتمام بالمصانع المتعثرة، وفشل المبادرات الصناعية الجديدة، وعدم وجود خطة صناعية شاملة، وإهمال إنتاج ونقل ونشر التكنولوجيا، وإهمال البحث العلمي والتعليم والتدريب، يشكلون الأسباب الرئيسة لضعف الإنتاج.

- وفق بيانات البنك المركزي المصري، فإن هيكل مدفوعات الواردات السلعية غير النفطية، يكشف مدى ضعف أداء الإنتاج المصري، حيث تمثل السلع الاستهلاكية ثاني أعلى مراتب هذه المدفوعات بنسبة 27.5%، بعد السلع

الوسيطة التي تمثل نسبة 34.3% من هذه المدفوعات بينما السلع الاستثمارية (العدد والآلات ووسائل النقل وقطع الغيار) 19.2%، والمواد الخام 13.5% ([63]).

- منع الكثير من السلع المصرية من دخول بعض الأسواق، خاصة السلع الزراعية لاحتوائها مواد مضرة بالصحة.

-عدم وجود استدامة للصادرات المصرية، بمعنى عدم وجود التزام بالتعاقدات من جانب الموردين في كثير من الأحيان، ما يؤدي إلى خسارة بعض الأسواق وأيضا عدم الاهتمام بالجودة.

الفجوة بين الصادرات والواردات:

-تُمثل الفجوة الكبيرة بين صادرات وواردات مصر السلعية، واحدة من المشكلات المزمنة، ولا يظهر أن هناك سياسات جديدة لسد هذه الفجوة، ولو في الأجل المتوسط، وحسب أرقام ميزان المدفوعات للعام 2018 يتبين أن العجز التجاري بحدود 45 مليار دولار في مقابل 37 في 2017 ([64]).

- هذا فضلًا عن أن الصادرات النفطية تمثل نحو 33.7% من إجمالي الصادرات السلعية. ولا تمثل الصادرات السلعية النفطية إيراد صاف لإيرادات الدولة المصرية، ولكنها تتضمن حصة الشريك الأجنبي، والتي تصل إلى حوالي 40% من الصادرات النفطية المصرية ([65]).

وفي ضوء تصرفات الإدارة الاقتصادية بمصر، نجد أن توظيف الموارد المالية المحدودة، يتم بطريق الخطأ عبر توجه هذه الموارد لمشروعات غير ضرورية من ناحية، وغير إنتاجية من ناحية أخرى، مما يعني أن مصر سوف تستمر في التبعية للخارج في استيراد الغذاء والعدد والآلات ووسائل المواصلات، وكذلك استيراد التكنولوجيا، ومن هنا سوف تتعمق الفجوة الإنتاجية لمصر على مدار الأجلين القصير والمتوسط ([66]).

2- الاستثمار الأجنبي:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر أحد أهم مصادر العملة الصعبة للبلاد، وقد شكل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الركن الثاني الأهم لبرنامج صندوق النقد الدولي.

ويمكن استعراض الاستثمار الأجنبي في مصر وهيكله، من خلال النقاط التالية:

---

63) عبد الحافظ الصاوي: الوضع الاقتصادي في مصر ـ تراجع لا تعافي

64) طبقاً لبيانات الشكل السابق

65) الوضع الاقتصادي في مصر ـ تراجع لا تعافي

66 عبد الحفاظ الصاوي: الوضع الاقتصادي في مصر ـ تراجع لا تعافي

أ- اهم جهود الدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية:

بذلت الحكومة المصرية العديد من الجهود لتهيئة مناخ الاستثمار خلال العامين الماضين، وذلك ضمن إجراءات الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه بالاتفاق مع صندوق النقد، وأبرزها تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016 والتراجع الحاد في الجنيه والذي كان من المفترض أن يساهم في جذب الاستثمار، إلى جانب القضاء على مشكلة نقص العملات الأجنبية.

- كما أصدرت مصر قانونا جديدا للاستثمار، وآخر لتسهيل الحصول على التراخيص الصناعية، وثالثا للإفلاس، وعدلت قانون الشركات، كما طورت الحكومة مراكز خدمة المستثمرين، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وأصدرت خريطة بالفرص الاستثمارية في مصر.
- ونفذت وزارة الاستثمار حملة للترويج للخريطة الاستثمارية في مصر خلال بطولة كأس العالم 2018 التي أقيمت في روسيا، إضافة إلى العديد من الحملات الترويجية الأخرى.
- يجري حالياً إنشاء 12 منطقة استثمارية الجاري بإجمالي مساحة تتجاوز 4 آلاف فدان، وتتميز بانتشارها بمختلف أنحاء الجمهورية، وتنوع نشاطها.

ب- تطور الاستثمار الأجنبي وهيكله:

- توضح بيانات البنك المركزي تباين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الخمس سنوات الماضية، ما بين الصعود والهبوط، حيث ارتفعت في عام 2015/2014 لتصل إلى 6.3 مليار دولار في مقابل نحو 4.1 مليار دولار خلال العام السابق عليه 2014/2013، لتواصل الصعود في عام 2016/2015 مسجلة نحو 6.4 مليار دولار، ثم 7.9 مليار دولار خلال العام المالي 2017/2016، لتنخفض إلى 7.7 مليار دولار خلال العام المالي ال ماضي2018/2017([67]).

67) البنك المركزي المصري تقارير مختلفة.

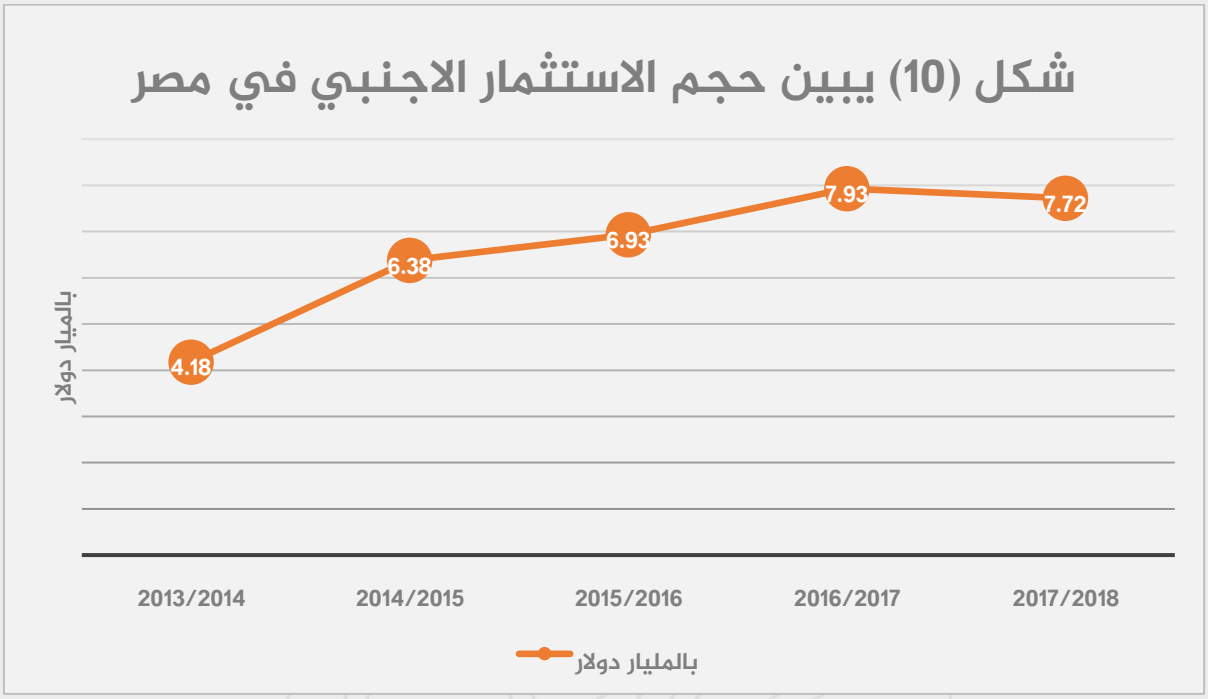

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا علي بيانات البنك المركزي المصري.

- 345 توضح بيانات المركزي حول هيكل الاستثمارات الأجنبية، أن الاستثمار في قطاع البترول يستحوذ على 66.3%، وقطاع الخدمات بنسبة 11.8%، ثم القطاع الصناعي بنسبة 10.2%، ثم قطاع الإنشاءات بنسبة 4.3%، ثم القطاع الزراعي بنسبة 0.1% ([68]).
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول ارتفع إلى 4.5 مليار دولار خلال العام الماضي مقابل 4 مليارات في 2016-2017، وهو ما يعني أن الاستثمارات غير البترولية تراجعت إلى نحو 3.2 مليار دولار العام الماضي مقابل نحو 3.9 مليار دولار في العام السابق عليه ([69]).

ج- هبوط الاستثمار غير النفطي لأدنى مستوى في 5 سنوات:

- هبط الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد غير النفطي لمصر في الأشهر الثلاثة الأولى من 2019 إلى أدنى مستوى في 5 سنوات على الأقل، حيث بلغ حوالي 400 مليون دولار في الربع الأول، انخفاضا من 950 مليون دولار في الربع الأخير من 2018، و720 مليون دولار في الربع الأول من 2018.

68) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثامن والخمسون، العدد الثالث (يوليو – مارس 2018/2017)، ص 64.

69) نفس المرجع السابق.

- حققت بعض النجاح في تعزيز الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط والغاز في السنوات القليلة الماضية، خصوصا بعد اكتشاف حقل ظهر في 2015، حيث بلغ في قطاع الطاقة ارتفع إلى 1.4 مليار دولار في الربع الأول من 2019، مقارنة مع 1.3 مليار دولار في الفترة نفسها من 2018.
- وعموماً يمكن القول إن غالبية هذه الاستثمارات تأتي في قطاع النفط والغاز، مما يضيع على مصر فرص دعم التنمية من خلال هذه الاستثمارات، كم أنه يؤخذ على هذا الهيكل غير الإيجابي، أن قطاع البترول قطاع كثيف رأس المال، ولا يوفر فرص عمل تتناسب مع ما ينفق من استثمارات، والجانب الثاني أن استفادة الشريك الأجنبي عالية، والأمر الثالث أن مصر لم تستفد من تلك الاستثمارات على مدار العقود الماضية في توطين تكنولوجيا هذا القطاع، أو محاولة إنتاج متطلبات الاستثمار به من الناحية التكنولوجية، وإن كانت مصر تمتلك موارد وكوادر بشرية قادرة على انجاز هذه المهمة، بدليل هذا التواجد الكبير للمصريين في قطاع البترول بدول الخليج وغيرها من شركات البترول العالمية ([70]).
- أشارت بيانات البنك المركزي الى بلوغ قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من مصر خلال العام الماضي 6.394 مليار دولار، مقابل 5.120 مليار دولار للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة بالعام الأسبق، بزيادة 1.274 مليار دولار بنسبة نمو 25 %، وتعد قيمة الاستثمارات الأجنبية الخارجة بالعام الماضي الأعلى خلال السنوات الماضية منذ عام 2015.
- كما اشارت البيانات الي خروج صافي الاستثمارات غير المباشرة بلغ 1.815 مليار دولار، مقابل صافي تدفق للداخل بلغ 23.8 مليار دولار بعام 2017.

70) عبد الحافظ الصاوي: الوضع الاقتصادي في مصر ـ تراجع لا تعافي

شكل (11) هيكل الاستثمار الخارجي في مصر

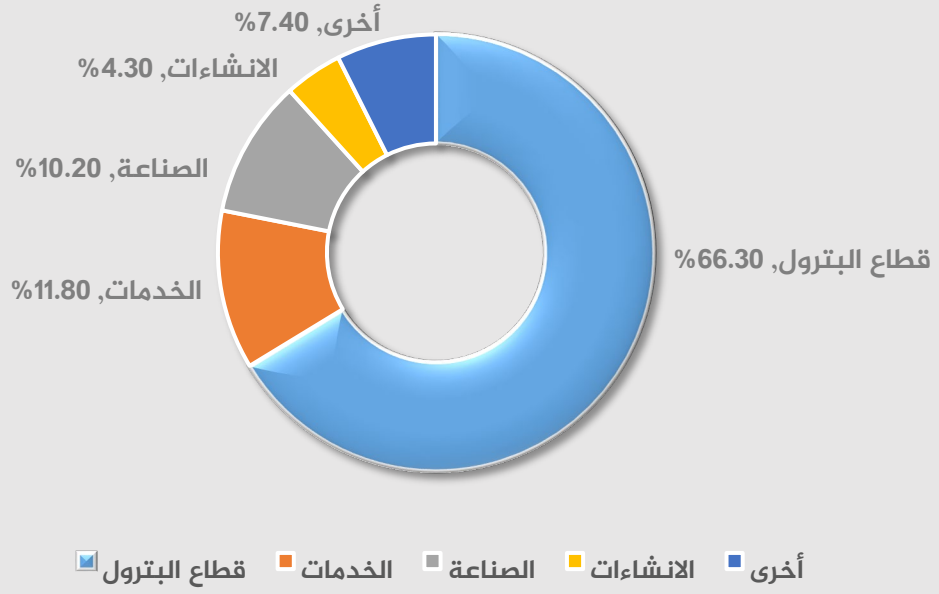

د-أسباب تراجع الاستثمار الأجنبي:

يرجع الانخفاض في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة مجملة إلى عدة أسباب، أبرزها استمرار أسعار الفائدة عند مستوى مرتفع، وتراجع حجم الطلب في السوق المصرية بعد إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي أثرت على القوة الشرائية للمواطنين، إلى جانب ضعف الترويج للجهود التي بذلتها الدولة خلال الفترة الأخيرة، بالإضافة إلى التأثر بما يحدث من تطورات في الأسواق الناشئة، والازدياد المضطرد لأنشطة الجهات السيادية الاقتصادية.

- كل ما سبق بالإضافة إلى المشاكل المزمنة التي تواجهها الاستثمارات في مصر بما في ذلك البيروقراطية وبعض التعقيدات التشريعية، واستغراق وقت طويل للحصول على التراخيص اللازمة، وتلك المعوقات ليست جديدة في المعادلة بل وتم بذل مجهود حيالها خلال الفترة الأخيرة.
- تشير بعض التقارير الصادرة عن بنوك الاستثمار ان تراجع الاستثمارات المباشرة ليس ظاهرة محلية، ففي النصف الأول من عام 2018، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بنسبة 41% لتصل إلى 470 مليار دولار، حسب ما ورد في تقرير مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة "الأونكتاد"([71]).
- اشتعل تراجع الاستثمار العالمي بسبب عوامل معقدة منها مخاوف الحرب التجارية، والأهم من ذلك الإصلاحات الضريبية التي تم تنفيذها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية 2018، والتي شجعت

71) تقرير: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية

المزيد من الشركات على إعادة توطين أعمالها وإعادة رأس المال إلى الولايات المتحدة، الدولة ذات الاستثمارات الضخمة حول العالم[72].

- وأكدت أن ذلك أدى إلى زيادة التدفقات إلى الخارج وتأثر معظم الدول سلبا فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي فيها.
- وبمقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي خلال النصف الأول من عام 2018، مع مثيلاتها في مصر يتضح أن مصر سجلت زيادة 24% في هذه التدفقات خلال نفس الفترة مقارنة بالفترة المقارنة من عام 2017، بحسب تقرير الأونكتاد، لتصبح أكبر مستقبل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، وهو ما يفند تبرير التراجع بالمناخ الاستثماري العالمي.
- ولعل العامل الأهم في تراجع الاستثمار الأجنبي هو تراجع طلب المستهلكين بعد حوالي ثلاث سنوات من إجراءات للتقشف وأسعار فائدة مرتفعة وتوسع شركات مملوكة لجهات سيادية في الاقتصاد ثبط شهية المستثمرين.
- (تنويه) نشر المعهد المصري ورقة مفصلة حول الاستثمار الأجنبي في مصر، ومعظم الآراء والتحليلات الواردة بتلك الورقة لازالت تنطبق على الحالة المصرية الآن ([73]).

هـ- رؤية لدور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية:

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول المضيفة مجموعة من المزايا التي لا يمكن انكارها، ومنها كونه مصدراً أساسياً للموارد المالية خصوصاً للدول النامية، كما أنه مصدراً للمعرفة والخبرات الإدارية «know - how»، وكذلك توطين التكنولوجيا، وزيادة القدرة التصديرية للدول المضيفة، وخلق وظائف جديدة والحد من مشكلة البطالة وتدريب العمالة الوطنية، ودعم عمليات الأبحاث والتطوير، بالإضافة إلى بعض المزايا الأخرى التي يمكن أن تتحقق بطرق غير مباشره.

وركزت الأدبيات الاقتصادية على دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على عوامل اقتصادية منها النمو الاقتصادي للبلد المضيف - ميزان المدفوعات - الاستثمار المحلي الخاص - سوق العمل من حيث خلق فرص عمل جديدة، وزيادة معدل الأجور، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمال. سعر الصرف للبلد المضيف - نقل وتوطين التكنولوجيا للبلد المضيف، وتأثير أنشطة هذه الاستثمارات على البيئة وغيرها.

ورغم العوامل السابق ذكرها الا أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف يعتمد على التفاعل الديناميكي لمجموعة من العوامل الاقتصادية والتنظيمية، والتشريعية، والسياسية بالإضافة إلى عوامل تعتمد على

---

72) نفس المرجع السابق.

73) لمزيد من التفاصيل حول أسباب تراجع الاستثمار الأجنبي في مصر يراجع: أحمد ذكر الله: الاستثمار الأجنبي في مصر: واقع وتحديات

نوع الاستثمار الأجنبي المباشر «زراعي، صناعي، أو خدمي»، والأسباب وراء الاستثمار في البلد المضيف، وطريقة دخول الاستثمار الأجنبي «جديد، أو عن طريق الاندماج أو الاستحواذ»، وسياسات الدولة المضيفة اتجاه هذه الاستثمارات، وبيئتها الاستثمارية.

فعلى سبيل المثال، وجدت بعض الدراسات الاقتصادية التطبيقية أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف يعتمد على جودة رأس المال البشري الذي تمتلكه الدولة، بينما وجدت بعض الدراسات أن هذا التأثير يعتمد أيضاً على درجة تطور ونمو القطاع المالي والمصرفي في البلد المضيف. أيضاً قد يكون لبعض السياسات الاقتصادية المطبقة في البلد المضيف دوراً في تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد ذلك البلد، فعلى سبيل المثال، وجدت بعض الدراسات أن الدول التي تنتهج سياسة الاقتصاد المفتوح تنتفع من الاستثمار الأجنبي أكثر من تلك التي تتبع السياسات الحمائية.

على الرغم من الجدل المحتدم بين الباحثين حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف، ليس بوسع الباحث أن يتجاهل الدور الذي لعبته هذه الاستثمارات على دفع عجلة التنمية الاقتصادية في بعض الدول النامية خصوصاً دول جنوب شرق آسيا ودول جنوب شرق أوروبا «الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية ورابطة الدول المستقلة».

ولكن يبقى السؤال: كيف للبلد المضيف أن تعظم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في مقابل تقليل أثاره السلبية على اقتصادها الوطني؟

وبناء على ذلك يمكن القول بأنه توجد مجموعة من الملاحظات يجب تدقيقها قبل تحديد الاستراتيجية التي ستتعامل بها الدولة مع الاستثمار الأجنبي ومنها:

- المبالغة في أهمية الاستثمار الأجنبي على حساب الاستثمار المحلي في دفع العجلة التنموية، يعتبر من الأخطاء الشائعة من وجهة نظر الباحث، فمن زاوية يثبط الهمم المحلية في شحن التراكم الرأسمالي (او حتى خلق طبقة رأسمالية ناشئة) وتوجيهه نحو الاستثمار انتظارا للاستثمار الأجنبي، ومن ناحية أخري لم يقم الاستثمار الأجنبي بالدور التنموي الرئيس في أي تجربة تنموية، خاصة في ظل تلاعب الأهواء السياسية والمصالح الدولية في توجيهه حجما ومكانا وزمانا.

- تحويل الأرباح واعادة رؤوس الأموال الي الموطن الأصلي، يجب أن تخضع لضوابط ترتكز أساساً على المصلحة الوطنية، وبغض النظر عن الأثر السلبي المحتمل لهذه الضوابط على جذب الاستثمار، فيجب عدم اغفال الأضرار المترتبة علي فتح الباب على مصراعيه لتحويل الأموال كما حدث بعد ثورة يناير وحتى الآن، ويجب هنا تطوير وتقوية الدور والأجهزة الرقابية في هذا الشأن على وجه الخصوص وفي مجمل الشأن الاقتصادي بصفة عامة.

- أهمية وجود تدفق حر للمعلومات الاقتصادية(الشفافية)، فأكثر ما يكره المستثمرون هو أن يشعروا بالجهل تجاه حقيقة ما يحدث في البلد التي يستثمرون فيها أموالهم وحقيقة أوضاعها المالية، إن الثقة تأتى كنتيجة للشفافية، ومعلومات إحصائية واضحة عن الديون الخارجية والنظم البنكية وانفتاح الحكومة

- التحدي الأساسي أمام أي حكومة أن تستطيع خلق بيئة مالية مستقرة، ومفتاح الاستقرار هو تحقيق نسبة تضخم منخفضة وما تعنيه من عجز مالي قليل وسياسة مالية تهدف لتفادى الوقوع في اتساع رقعة الائتمان، إن التضخم المنخفض يعنى نسبة فوائد منخفضة وعلاقات صناعية جيدة وأسعار صرف مستقرة. أن المستثمرين الأجانب يعتبرون التضخم المنخفض أساس بناء اقتصاد السوق.

- النقاط السابقة ليست فقط لتوضيح البيئة المناسبة لجذب الاستثمار وانما كذلك لتوضيح محدودية دوره بالنسبة للاستثمار المحلي، وتقلبه تبعا للأوضاع السياسية، واشتراطات فاعليته ان وجد، وتحجيم آثاره حال التشغيل أو التخارج.

- يتبقى في النهاية الحفاظ علي الأمن القومي بمفاهيمه الواسعة محددا رئيسياً لأدوار يجب أن ترسم بعناية للاستثمار الأجنبي والا قد يتحول الي أدوات تخابر وتخريب.

3-القروض الخارجية:

كشف البنك المركزي عن ارتفاع معدلات الدين الخارجي بنهاية ديسمبر الماضي إلى 96.6 مليار دولار مقابل 82.88 مليار دولار بنهاية 2017، بزيادة 13.7 مليار، وبذلك فقد ارتفع الدين الخارجي بنسبة 16.5 %، حسب بيانات البنك المركزي، وهي الأقل في آخر 3 سنوات.

ويمكن تتبع القروض الخارجية لمصر وتطورها خلال فترة الدراسة من خلال النقاط التالية:

أ- هيكل القروض الخارجية وآجالها طبقاً لبيانات البنك المركزي(74):

- ارتفع الدين الخارجي بحوالي 3.5 مليار دولار خلال الربع الأخير من عام2018، مقارنة بمستوياته في سبتمبر الماضي حينما سجل 93.1 مليار دولار، مدفوعًا بزيادة قروض البنوك نحو 1.55 مليار دولار، والقطاع الحكومي نحو 900 مليون دولار، والبنك المركزي نحو 800 مليون دولار، والقطاعات الأخرى بنحو 267 مليون دولار.

- جاءت الزيادة في معظمها ضمن الديون طويلة الأجل التي سجلت 86.3 مليار دولار مقابل 81.7 مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي، في حين تراجعت القروض قصيرة الأجل إلى 10.34 مليار دولار مقابل 11.49 مليار دولار.

- قفزت ديون القطاع المصرفي الخارجية خلال الربع الأخير من العام لتسجل 7.69 مليار دولار مقابل 6.14 مليار دولار في سبتمبر، بزيادة تقترب من 25%، ليصبح أكثر القطاعات اضافة لرصيد قروضها خلال الشهور الأخيرة من العام.

---

74) البنك المركزي المصري: النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

- جاءت معظم الزيادة في ديون البنوك في رصيد القروض قصيرة الأجل التي ارتفعت إلى 1.97 مليار دولار مقابل 331.2 مليون دولار في سبتمبر، في حين تراجعت الودائع قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية إلى 1.07 مليار دولار بنهاية ديسمبر مقابل 1.097 مليار دولار بنهاية سبتمبر، كما تراجعت قروض البنوك طويلة الأجل لتسجل 4.636 مليار دولار مقابل 4.719 مليار دولار في سبتمبر.

- ارتفعت قروض القطاع الحكومي لتسجل 48.070 مليار دولار مقابل 47.2 مليار دولار في سبتمبر، وقروض البنك المركزي إلى 28.26 مليار دولار مقابل 27.46 مليار دولار في سبتمبر.

- سجل الدين الخارجي طويل الأجل 86.3 مليار دولار بزيادة 1.4 مليار على ديسمبر 2017، وارتفعت نسبته من إجمالي الدين إلى 89.3% مقابل 86.6%.

- تراجعت المديونية قصيرة الأجل بنحو 7% لتصل إلى 10.34 مليار دولار، من 11.13 مليار العام قبل الماضي.

- ارتفع الدين الخارجي المستحق على الحكومة بنسبة 24.18% ليصل إلى 48.07 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2018 مقابل 38.7 مليار في ديسمبر 2017، بزيادة 9.4 مليار دولار.

- توزعت المديونية الخارجية المستحقة على الحكومة بواقع 13.97 مليار دولار في شكل سندات و34.1 مليار قروضا من جهات محلية ودولية.

- ارتفع الدين الخارجي المستحق على البنك المركزي المصري 3.16 %لتصل إلى 28.27 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2018 مقابل 27.4 مليار في العام قبل الماضي، منها 25.15 مليار دولار دينا خارجيا طويل الأجل بواقع 6.5 مليار دولار قروضا و17.4 مليار ودائع وعملات و1.249 مليار وحدات حقوق السحب الخاصة.

- أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي المصري أن مصر تسدد ديون بقيمة 14.7 مليار دولار أمريكي خلال العام الجاري 2019 معظمها لصالح دول عربية "السعودية والكويت والإمارات".

- المبالغ التي تسددها مصر خلال 2019 مقسمة بواقع 6.129 مليار دولار في النصف الأول من العام الحالي و8.608 مليار دولار في النصف الثاني، ووفقا للبيانات الرسمية فإنها سيتم سداد نحو 8.5 مليار دولار لصالح الكويت والإمارات والسعودية من الديون المقرر أن يتم سدادها في 2019.

-كان من المفترض أن تسدد مصر وديعة وفوائد للسعودية بقيمة 892.4 مليون دولار في النصف الأول من العام، ولكن تم الاتفاق على التأجيل، بالإضافة إلى سداد وديعة وفوائد بقيمة 5.153 مليار دولار في النصف الثاني من العام الجاري.

-كما كان من المفترض سداد 1.090 مليار دولار في النصف الأول من العام الجاري و78.1 مليون في النصف الثاني لصالح دولة الإمارات.

يوضح الشكل رقم(12) تطور الدين الداخلي والخارجي لمصر خلا الفترة 2014 وحتي 2019.

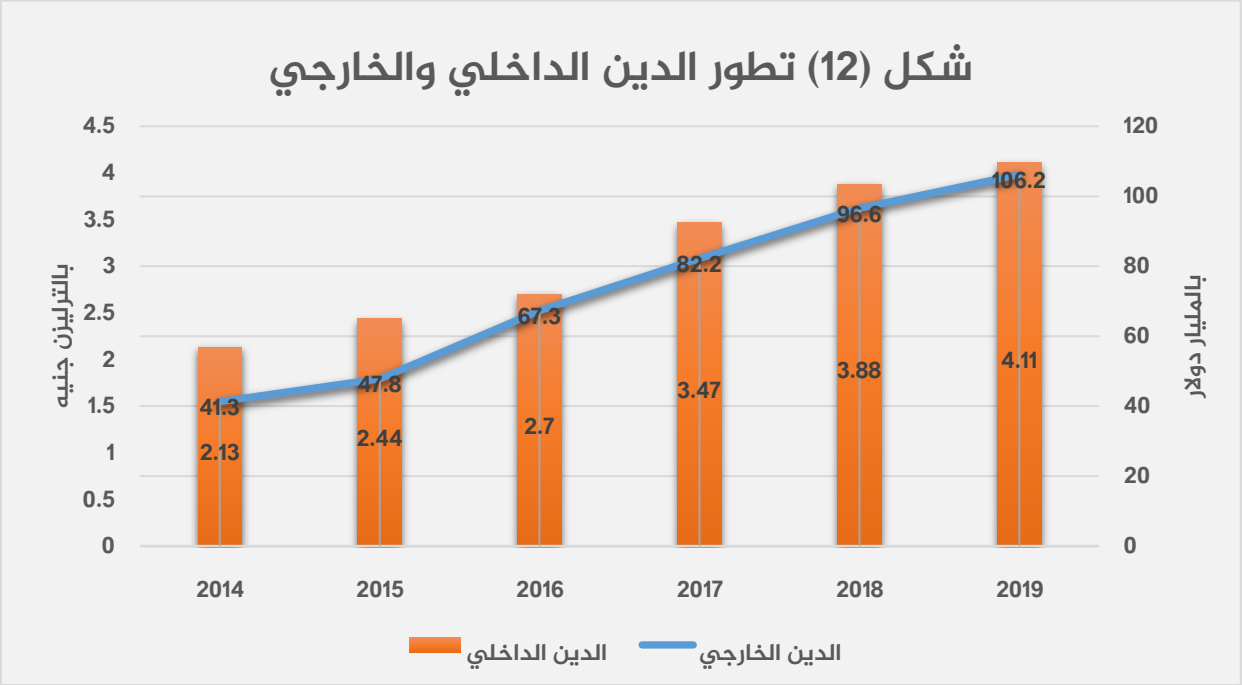

المصدر: البنك المركزي المصري

ويتضح من الشكل السابق المزيد من اعتماد الدولة علي الحلول الاسهل في التمويل وهي الاستدانة الداخلية والخارجية التي تطورتا بمعدلات غير مسبوقة، بل ومن المتوقع ان تستمرا في التزايد، فقط للالتزام بمواعيد استحقاق خدمة الدين، وليس لأغراض التنمية.

ب -الآثار السلبية للقروض الأجنبية على الاقتصاد المصري:

- تختلف النظرة الاقتصادية من الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل عملية التنمية، فحددها البعض بنسب قصوى من الناتج المحلي الإجمالي، يصبح الاقتصاد بعد تجاوزها في دائرة الخطر، ورأى آخرون خطورة الاستدانة، وتعميقها للتبعية لا سيما في ظل هشاشة اقتصادية للدولة المقترضة.
- لا تقترب الحالة المصرية من هذا الجدل، فالاستدانة تمت تحت شعار تمويل التنمية، ولكنها انفقت على مشروعات لا تفيد العملية التنموية، وأغلبها لأهداف سياسية غابت عنها الجدوى الاقتصادية، أو لصالح جهات سيادية.
- تدفقت على مصر في الست سنوات الأخيرة ودائع أجنبية بقيمة 18 مليار دولار، وما يقترب من 50 مليار دولار قروض أجنبية، وهو ما كان كفيلاً بإحداث نهضة تنموية حقيقية، ولكن للأسف انفقت القروض ولم يتبقَ إلا السداد.

- مصر لم تتوقف عن السداد من قبل، ولكنها تعثرت ولجأت إلى نادي باريس، وساهمت المشاركة في حرب الخليج في خروج مصر من الورطة أنداك، وهو أمر مختلف كلية عن الوضع الحالي، ورغم ذلك فيبقي عنوان الرضوخ والتنازلات والمزيد من الانبطاح السياسي والسيادي هو المخرج المتوقع من الأزمة، خاصة في ظل غياب العملية التنموية، والشق الإنتاجي منها على وجه الخصوص.
- أعتقد ان مصر بحاجة ملحة لإبرام اتفاق جديد مع صندوق النقد، وتجديد مواعيد سداد الودائع لآجال أطول كثيراً مما هي عليه الآن، والعمل على تأجيل سداد أكبر قدر ممكن من القروض، والعمل على إحلال قروض جديدة محل القديمة، على ان تكون آجال سداد القروض الجديدة طويلة. وكل ما سبق يعتبر مسكنات لمرض عضال، لن يبرأ الا بتدوير عجلة الإنتاج.

الفصل الخامس

تطور الفقر والتضخم في مصر منذ عام 2013

يعرف الفقر بأنه الحالة الاجتماعيّة حيث لا يتوفر للأفراد فيها أدنى مستويات المعيشة المُتوقعّة والشائعة في المكان الذي يعيشون فيه للبقاء على قيد الحياة.

ويعرف خط الفقر يكونه القياس المعياريّ لدخل الأسرة المناسب، والذي تُحدده كل دولة ويتم مراجعته بشكل مستمر، بحيث يتم تصنيف الأسر التي تكون أقل من هذا المعيار على أنها فقيرة رسميّاً، وتستحق المساعدة من والرعاية.

وقد طور الاقتصادي آمارتيا سين، مفهوم الفقر طبقاً لمنظور القدرات الذي وضعه، وفيه يعرف الفقر على

أنه عدم القدرة على التمتع بحقوق أساسية وحريات جوهرية. وأضاف ان التنمية لا تتحقق الا من خلال زيادة الدخل وتملك الحصص في الأصول فحسب، بل أيضا من خلال قدرات الناس المتزايدة في أن يتمتعوا بحياة لهم فيها من المسوغات ما يجعلهم يرون أنها ذات معنى. كما يرى سين أن الحرمان من القدرة يمثل مقياسا للفقر أكثر اكتمالاً

من مقياس الدخل، إذ يغطي جوانب معينة من ظاهرة الفقر قد لا تحيط بها أو تلحظها الاحصاءات الكلية.

لذلك دعا سين إلى صياغة نظرة أكثر شمولاً للفقر وعدم المساواة والتنمية بُغية إعداد سياسات ملائمة تسهم إسهاما حقيقيا في تحقيق أقصى درجة من حرية الفرد واختياره ([75]).

ويتمم الفقر المتعدد الابعاد مقاييس التنمية النقدية حيث يقيس الحرمان غير النقدي في مختلف نواحيه، مما يرسم صورة أدق لحال الفقراء. وعلى سبيل المثال، اختار الدليل العالمي للفقر المتعدد الابعاد، الذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، ثلاثة أبعاد لقياس الفقر هي: التعليم والصحة ومستوى المعيشة، واستخدم لقياسها عشرة مؤشرات. وتمثل هذه المؤشرات العالمية المتعلقة بالفقر المتعدد الابعاد أداة قوية لقياس الحرمان العالمي المدقع ([76]).

اذاً فقد تطور مفهوم الفقر فبعد أن كان المرء يعتبر فقيراً إذا كان دخله لا يستطيع أن يؤمن له الإنفاق الكافي لتأمين الحد الأدنى من حاجاته الغذائية، أصبح الإنسان اليوم يُنعت بالفقير إذا كان غير قادر على تأمين مجموعة

---

75) Sen, A. (1985). Commodities and Capabilities. Amsterdam New York: Elsevier Science Pub (.

76) الامم المتحدة: التقرير العربي حول الفقر متعدد الابعاد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017، صص4،5.

من الحاجات من بينها الغذاء الصحي والسكن والملبس والاستشفاء والصرف الصحي والمياه النقية، وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة، وتسديد فواتير الماء والكهرباء، وتلبية الواجبات الاجتماعية.

بالطبع لا تستخدم مصر هذا المؤشر المركب، بل تعتمد على مؤشر دخل الفرد فقط كمقياس رئيس للفقر، وهو ما ستعتمد عليه الفقرات التالية والتي تحاول ان تصف حالة الفقر في مصر.

أولاً: الفقر في مصر بعد عام 2013 وحتى الان:

رغم التزام جهاز التعبئة العامة والإحصاء بنشر نتائج بحث الإنفاق والدخل والذي كان من المفترض نشره في فبراير 2019 تطبيقاً للاتفاق مع البنك الدولي، إلا أن الجهاز أجل النشر حتى أغسطس 2019.

ذكرت بعض التقارير أن التأجيل كان لارتفاع معدل الفقر بشكل كبير في مصر، وتصادم ذلك مع رغبة بعض الجهات السيادية، والتي رغبت ان تظهر نتائج أفضل لبرنامج صندوق النقد الدولي، والتي أجبرت الجهاز على تأجيل الإعلان رغم عقده مؤتمر صحفي للإعلان عن النتاج في فبراير 2019.

ولذلك ستحاول النقاط التالية استقراء وتحليل اهم ما جاء في بحث الدخل والانفاق المعلن مؤخراً، مع التأكيد انه يعبر عن ارقام 2017و2018 وبالتالي لم تأخذ في اعتبارها المستجدات التي حدثت في عام 2019، وذلك من خلال النقاط التالية:

أهم بيانات نشرة 2019:

تشير بيانات الشكلين(13و14)الي تطور نسبة الفقر والفقر المدقع و"السكان تحت خط الفقر" على مستوى إجمالي الجمهورية فى الفترة من 2000/1999 حتى2019، ومنهما يتضح يلي: (77):

77) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: كتيب أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك لعام 2015، والنشرات الصحفية عن كتيب 2019.

الشكل رقم (13)

الشكل رقم(14)

- زادت نسبة الفقراء إلى 16.7% عام 2000/1999 و21.6% عام 2009/2008 و25.2% عام 2011/2010 ثم 27.8% عام2015، ثم بلغت 32.5% عام 2019.
- ب-تطورت نسبة الفقر المدقع خلال 2015-2000/1999 وشهدت الفترة من 2000/1999 حتى 2009/2008 زيادة فى نسبة الفقر المدقع، وانخفضت هذه النسبة فى عام 2011/2010، واستمرت فى الانخفاض عام 2013/2012، ولكن عاودت الارتفاع فى 2015 لتصل إلى 5.3% من السكان، ثم أصبحت 6.2% عام 2019.
- ج-بلغ معدل خط الفقر للفرد فى السنة المالية 2018/2017 حوالي 8827 جنيها سنويا (533 دولار تقريبا)، أو 736 جنيها شهريا، فيما بلغ خط الفقر المدقع في نفس الفترة 5890 جنيها سنويا، أو 491 جنيها شهريا، وكان خط الفقر، حسب آخر بحث للدخل والإنفاق عام 2015، هو 482 جنيها شهريا للفرد.
- د-سجل دخل الأسرة ارتفاعاً، ليصل إلى 58.9 ألف جنيه سنويا (نحو 3550 دولارا) مقارنة بـ 44.2 ألف جنيه في عام 2015 (نحو 5850 دولار تقريبا بسعر صرف 7.5جنيه للدولار)، بما يعني انخفاض حاد في دخل السرة مقوما بالدولار، حيث بلغ هذا الانخفاض 2320ج تقريباً.
- هـ - كما تشير بيانات الجدول رقم (7) الي ما يلي:
- نسبة الفقر في حضر الجمهورية ارتفعت بنحو 7.7% إلى 24.6% من إجمالي سكانه، في عام 2018-2017، مقابل 16.9% في 2015، كما ارتفعت نسبة الفقر في الريف إلى نحو 38.4% مقابل نحو 35.9% في 2015، بزيادة حوالي 2.44%.
- نسبة الفقراء تزايدت في جميع محافظات الوجه القبلي عن المستوى القومي باستثناء محافظة الفيوم.

جدول رقم (7)

التغير فى نسبة الفقر في الحضر و الريف والأقاليم الجغرافية لعام ٢٠١٧ / ٢٠١٨مقارنة بعام ٢٠١٥

البيـــان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٥	الفرق
اجمالي الجمهورية	٣٢,٥٠	٢٧,٧٦	٤,٧٤
الحضـــر	٢٤,٥٨	١٦,٩	٧,٦٨
الريـــف	٣٨,٣٩	٣٥,٩٥	٢,٤٤
المحافظات الحضرية	٢٦,٧٣	١٥,١١	١١,٦٢
حضر الوجه البحري	١٤,٣١	٩,٦٧	٤,٦٤
ريف الوجه البحري	٢٧,٢٩	١٩,٧١	٧,٥٨
حضر الوجه القبلي	٣٠,٠٢	٢٧,٤	٢,٦٢
ريف الوجه القبلي	٥١,٩٤	٥٦,٧	-٤,٧٦

- جميع المناطق زادت بها نسبه الفقراء ماعدا ريف الوجه القبلي.
- شهدت منطقة ريف الوجه القبلي إنخفاضاً في مؤشرات الفقر و كان الفرق ٤,٨٪.

٣٧

Activate Windo

- ترتكز النسبة الأكبر للفقراء في الوجه القبلي، حيث يسكن 40.3% من إجمالي الفقراء في ريف الوجه القبلي بينما يعيش 10% من إجمالي الفقراء في حضر الوجه القبلي،
- وتتوزع نسبة الفقراء المتبقية بين 26.5% على ريف الوجه البحري و5.3% على حضر الوجه البحري و15.6% على المحافظات الحضرية.
- رغم أن النسبة الكبيرة للفقراء تسكن في ريف الوجه القبلي، إلا أن بيانات الدخل والإنفاق تشير إلى أن مؤشرات الفقر انخفضت بها مقارنة ببحث الدخل والإنفاق 2015 بنسبة تراجع 4.8%.
- تأتي محافظة أسيوط في صدارة أفقر المحافظات المصرية بنسبة 66.7% من سكانها، تليها محافظة سوهاج بنسبة 59.6%، ثم الأقصر بنسبة 55.3%، ثم المنيا بنسبة 54.7%، ثم الوادي الجديد بنسبة 52.6% ومطروح بنسبة 50.1% من سكانها.
- حوالي ثلث السكان في محافظة القاهرة من الفقراء بنسبة 31.1%، فيما تبلغ النسبة في الجيزة 34%، كما تشير البيانات إلى أن 87% من قرى محافظة سوهاج ضمن أفقر ألف قرية، بينما تمثل 88% من إجمالي القرى في أسيوط ضمن أفقر ألف قرية.
- تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم، بحسب ما توضحه بيانات الدخل والإنفاق 2017-2018، فكانت أقل نسبة في الفقر بين الحاصلين على شهادة جامعية وما فوقها، فيما ترتفع هذه النسبة بين الحاصلين على الإعدادية وما دونها.

- 39.2% من الأميين فقراء، بينما كانت هذه النسبة 40.1% في بحث الدخل والإنفاق 2015.
- ساهمت العديد من العوامل لزيادة معدلات الفقر بقفزات ضخمة خلال الأربع سنوات الماضية، وعلى راسها زيادة معدلات التضخم، والتي يمكن استعراضها في النقاط التالية.

ثانياً: التضخم وأهم العوامل المغذية له:

يُعرَّف التضخم بأنه ارتفاعٌ عام ومستمر في مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية. وذلك يعني أنه ليس ضروريًا أن ترتفع كل الأسعار بل من الممكن أن تنخفض بعضها.

وينتج «التضخم» في الأساس من حدوث فجوة في السوق بين الأسعار وتكاليف عناصر الإنتاج، ويتم حساب معدل التضخم بشكل شهري وسنوي.

ويتم حساب «التضخم الشهري» من خلال قياس نسبة التغير في أسعار السلع الاستهلاكية في نهاية الشهر بالشهر السابق له، بينما يتم قياس معدل «التضخم السنوي» من خلال مقارنة الشهر الذي يتم حساب التضخم له بنفس الشهر من العام الماضي، ويتم استخدام رقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات باستخدام أسعار المستهلكين أو أسعار المنتجين.

ويقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بقياس معدل التضخم بحساب نسبة التغير على أسعار 1000 سلعة وخدمة استهلاكية شاملة: «الخضراوات، والفاكهة، واللحوم، والدواجن، والأسماك، والطيور، والبيض، والسكر، والزيت، وغيرها»، خلال الفترة من 1 إلى 28 من كل شهر من 15 ألف مصدر بالجمهورية، موزعة على 8 مناطق جغرافية بالجمهورية.

ويستبعد البنك المركزي المصري، في قياسه للتضخم السلع المسعرة إداريًا، والتي تتعرض لهزات العرض والطلب من حساب التضخم العام، ويكون الرقم الصادر عن البنك المركزي مبنيا بالأساس على الإحصاء الرئيسي الذي يصدره جهاز الإحصاء.

ويشتق المركزي معدل التضخم الأساسي من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين، مستبعدا منه أسعار السلع المحددة إداريا، بالإضافة إلى أسعار المواد الغذائية الأكثر تقلبًا وهي الخضروات والفاكهة.

ويعد البنك المركزي المصري معدل التضخم الأساسي، كمؤشر توضيحي وتكميلي ولا يمكن اشتقاقه بدون الرقم قياسي العام لأسعار المستهلكين المعد من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ لذلك لا يعتبر معدل التضخم الأساسي بديلا عن معدل التضخم وفقًا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين، فالغرض الرئيسي لإعداد مؤشر التضخم الأساسي هو إجراء تحليل دقيق للأسباب المؤدية إلى الزيادة في الأسعار.

تشير الاشكال التالية (15و 16و17) إلى تطور معدلات التضخم السنوية والشهرية في مصر خلال الفترة من عام 2012 وحتى مايو الماضي، ويتضح منها ما يلي:

الشكل رقم(15) تطور معدل التضخم الشهري في مصر خلال الفترة 2016/12- 2017/12

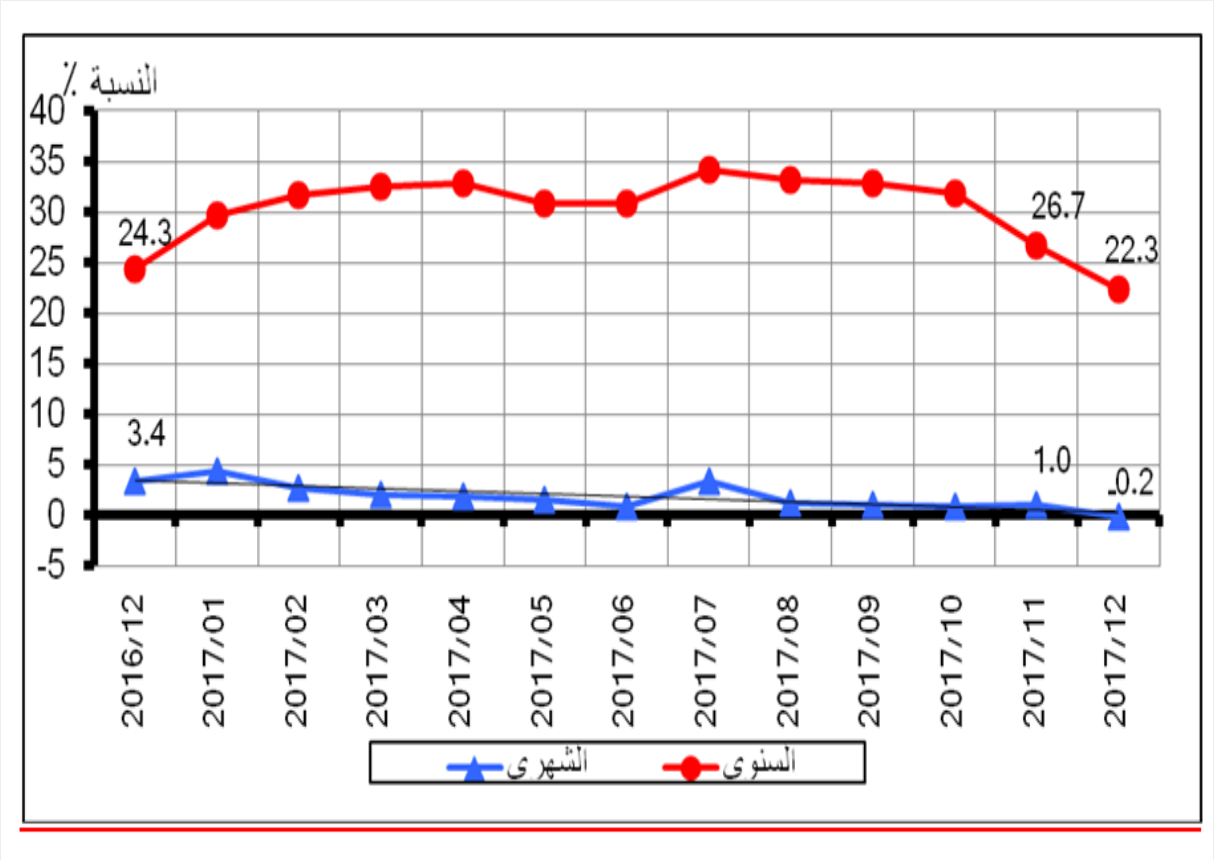

المصدر: وزارة المالية المصرية.

شكل رقم (16)

المصدر: وزارة المالية المصرية.

شكل رقم (17) تطور معدل التضخم العام والتضخم الأساسي خلال الفترة من شهر 2018/6 وحتى شهر مايو 2019

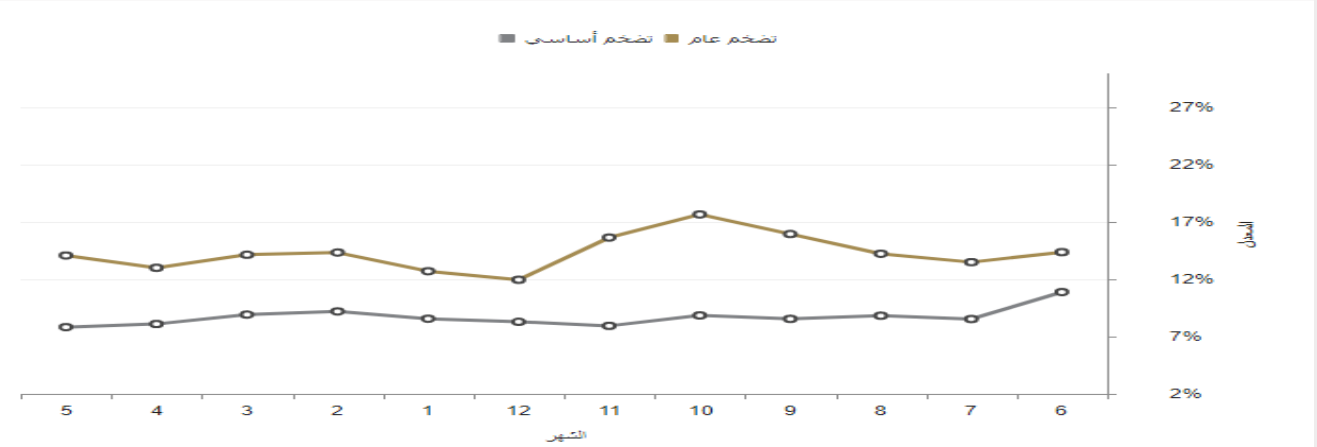

المصدر: الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري

- كنتيجة لتعويم الجنيه وما تلاه من إجراءات اقتصادية، ارتفع معدل التضخم ليسجل ذروته 34.2% في شهر 2017/7، مقارنة بحوالي 24.3% في شهر 2016/12.

- توالي انخفاض معدل التضخم بعد ذلك ليصل إلى 13% في شهر 2018/7.

- عاود التضخم الارتفاع حتى بلغ 17.5% في 2018/10، ثم تراجع حتى بلغ 14.1% تقريبا في 2019/5.

- ما يجب الإشارة إليه أن معدل التضخم السنوي هو النسبة بين أسعار السنة الحالية والسابقة، وذلك يعني أنه لو في السنة الماضية كان السعر 100 ثم تزايد ليبلغ 150 في العام الحالي فمعدل التضخم 50%، ثم أصبح السعر في العام القادم 140، فذلك يعني أن معدل التضخم تناقص، وهذه هي المشكلة التي نعنيها بالمقارنات الرقمية لهذا المعدل.

- فعلي سبيل المثال بلغ معدل التضخم ذروته 34.2% في شهر يوليو 2017، ثم تناقص إلى 17.55% في شهر 2017/10، فذلك مقارنة فقط بالعام السابق، ولا يعني بحال مثلا تراجع الأسعار إلى مستواها قبل بداية برنامج الصندوق.

- إذا لحساب معدل التضخم في مصر خلال الأعوام من 2012 وحتى الآن يجب جمع الفروق التضخمية بين تلك السنوات، والتي توضح أن مجموع معدلات الضخم في مصر يتجاوز 150% خلال السنوات الست الأخيرة.

- تضافرت الكثير من العوامل لزيادة معدلات التضخم خلال الفترة الماضية ومنها:

طبع النقود:

يعد الاستقرار النقدي من اهم أهداف الاستقرار الاقتصادي، في سبيل تحقيق ذلك تحاول السلطات النقدية، التحكم في كمية النقود المتداولة وتثبيتها عند مستويات تحقق التوازن بين الطلب الفعلي وكمية النقود.

كما تستهدف السياسات النقدية التأثير على عرض النقد والتحكم فيه بالقدر الذي يتناسب مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ويمكن استعراض التمويل التضخمي في مصر خلال فترة الدراسة من خلال النقاط التالية:

مفهوم عرض النقود:

يعرف عرض النقود بانه الكمية المطلقة المتداولة من النقود في المجتمع الاقتصادي او هو الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية المتوفرة في المجتمع.

وبهذا ينصرف مفهوم العرض النقدي إلى رصيد الأشياء التي تستخدم كوسيط في التبادل، وفي إطار هذا المفهوم العام تتعدد مفاهيم العرض النقدي بحسب ما تحتوي عليه كل من هذه المفاهيم-إلى جانب النقد المتداول والعملة المعاون-من أنواع الأشياء التي تتمتع بدرجة عالية جداً من السيولة أي تلك التي يمكن تحويلها فوراً إلى نقود دون تقلب في قيمتها أو بتقلب يحدث في أضيق الحدود.

وفي ضوء ذلك يتم التمييز بين ثلاثة مفاهيم للعرض النقدي (78):

المفهوم الضيق: ويرمز له عادة بالرمز M1

ويقتصر على رصيد النقد المتداول، والعملة المساعدة، بالإضافة إلى الودائع الجارية الخاصة، ويضاف إلي ذلك فيما يتعلق بالاقتصاد المصري، صافي مبيعات شهادات الاستثمار ذات الفئة(ج).

المفهوم الواسع: ويرمز له بالرمز M2

ويشمل بالإضافة إلى مكونات المفهوم الضيق على أشباه النقود، وهي عبارة عن الودائع الآجلة، والودائع الادخارية قصيرة الأجل بالبنوك التجارية بالإضافة إلى ودائع صندوق توفير البريد، ويضاف إلى ذلك فيما يتعلق بالاقتصاد المصري صافي مبيعات شهادات الاستثمار ذات القيمة المتزايدة وذات العائد الجاري، المجموعتان (أ، ب).

مفهوم السيولة المحلية: ويرمز له بالرمز M3

ويشتمل بالإضافة إلى مكونات المفهوم الواسع على الأصول الأخرى عالية السيولة مثل الودائع الادخارية غير العائلية والسندات والأذون الحكومية (79)

الإصدار النقدي (التمويل التضخمي)

يعتبر التمويل التضخمي من أهم السياسات والإجراءات التي تتبعها الدول في العصر الحالي لتغطية الفجوة بين الإيرادات والنفقات. حيث يكون اللجوء إلى التمويل التضخمي نتيجة لعجز مصادر التمويل العادية (المدخرات والفوائض) سواء الإجبارية أو الاختيارية لتغطية الفجوة بين الإنفاق الحكومي والايرادات العامة.

بعبارة أخرى فإنه في حالات زيادة حجم الاستثمارات المطلوبة عن حجم المدخرات الإجبارية والاختيارية فإن الدولة تلجأ إلى تمويل موازنتها عن طريق التمويل التضخمي أي زيادة الإصدار النقدي.

علاقة التمويل التضخمي بالسياسة المالية:

يعتبر التمويل التضخمي أحد أهم أدوات السياسة المالية، حيث تعمد الدول إلى إحداث عجز في موازنتها بهدف إحداث آثار توسعية وبالذات في أوقات الركود والانكماش، وفي حال عدم توفر مصادر تمويلية على شكل ضرائب

78) لمزيد من التفاصيل:

- نجاة الله صديق: المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي، بحث من كتاب الإدارة المالية في الإسلام، ج1، (م.س)، ص41-42.
- عمر شبرا: النقود والمصارف في النظام الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مج4، السنة الرابعة، 1985

79) رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر، الهيئة العامة للكتابة، ط1، 1980 ص 138.

أو فوائض لدي الحكومة، وعلى الرغم من معرفة الحكومة مسبقا لما يترتب على هذه السياسة من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي وبالذات مستوى الأسعار والقوة الشرائية للنقود إلا أن الدولة تلجأ إليها أملاً في تحقيق معدلات من النمو والرفاهية والخروج من حالة الركود والانكماش.

ويوجد إجماع لدي الاقتصاديين على التحذير من اللجوء إلى التمويل التضخمي لتمويل الاستثمارات على نطاق واسع، وألا تستخدم إلا في حالات الضرورة وبحدود ومعايير ونظم معينة وإلا أدي ذلك الي مشاكل المستوي الاقتصادي (80).

علاقة التمويل التضخمي بالسياسة النقدية:

يمثل عرض النقود انعكاساً للصلة بين الجهة النقدية وأجهزة التمويل في المجتمع، لذا يجب ان يتناسب إصدار النقود مع الناتج الحقيقي، وبالتالي لا تلجأ السلطة الي الطباعة إلا لأسباب اقتصادية، حتى لا يؤدي زيادة عرض النقود عن عرض السلع والخدمات الحقيقية في المجتمع إلى أضرار، مثل انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب للبعض على حساب البعض الآخر (81).

لذا فإن عرض النقود (المؤثر الأساسي في السياسة النقدية) يجب أن يتم التحكم به فقط من قبل البنك المركزي باعتباره المشرف على إدارة النقد وتنظيم الأسواق المالية بالدولة حتى يضمن استقرار قيمة النقد واستقرار مستوى الأسعار أو يساهم في توزيع الموارد وتخصيصها بصورة جيدة (82).

وباعتبار أن السياسة النقدية تلعب دوراً هاما في عمليات التمويل داخل المجتمع حيث تستخدم في التحكم في التيار النقدي من حيث كميته وسرعة دورانه واتجاهه، فإن التمويل التضخمي يعتبر من أكثر الإجراءات المستخدمة في التأثير على السياسة النقدية.

التمويل التضخمي في مصر منذ عام 2013:

وتوضح بيانات الجدول رقم (8) حجم الزيادات التي أضيفت الي نقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي (النقود المطبوعة) خلال الفترة 2018/2017-2014/2013

جدول رقم (8) تطور الإصدار النقدي في مصر خلال الفترة 2018/2017-2014/2013 بالمليار جنيه

السنة	الزيادة في النقد المصدر	معدل الزيادة	رصيد النقد المصدر بنهاية يوليو من كل عام

80) عبد الرحمن يسري: التنمية الاقتصادية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص78.

81) رضوان سليم: دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة فرحات سطيف، الجزائر، ع8، 2008، ص 89.

82) نفس المرجع السابق، ص100.

2014/2013	25.7	% 9.7	289.9
2015/2014	25	% 8.6	314.9
2016/2015	54.4	%17.3	369.3
2017/2016	83.7	%22.7	453.1
2018/2017	33.6	% 7.4	486.7
الإجمالي	222.4	-	-

المصدر: من عمل الباحث استنادا الي التقرير السنوي للبنك المركزي، اعداد مختلفة.

وتشير بيانات الجدول السابق الي ما يلي:

- **ارتفع النقد المصدر بمقدار 29.8مليار جنيه بمعدل 9.7% في عام 2014/2013، ليصل الي 289.9 مليار جنيه في نهاية يونيو 2014(83)، بينما زاد بمقدار 25 مليار جنيه بمعدل 8.6% ليبلغ اجمالي النقد المصدر حوالي 314.9 مليار جنيه بنهاية 2015 (84)**
- **زاد النقد المصدر بمقدار 54.4 مليار جنيه بمعدل 17.3% ليبلغ اجمالي النقد المصدر 346.8 مليار جنيه بنهاية يوليو 2016 (85)، كما ارتفع النقد المصدر بمقدار 83.7 مليار جنيه، وبمعدل زيادة بلغ 22.7%، ليبلغ اجمالي النقد المصدر 469.3 مليار جنيه بنهاية يوليو 2017(86)**
- **ارتفع النقد المصدر بمقدار 33.6 مليار جنيه بمعدل 7.4% ليبلغ 486.7 مليار جنيه بنهاية يوليو 2018(87).**
- **بلغ مجموع ما طبعه البنك المركزي خلال الفترة المشار اليها 222.4 مليار جنيه، وإذا ما نسبت الي 264.2مليار جنيه والتي هي اجمالي رصيد النقود المطبوعة والمتداولة خارج الجهاز المصرفي قبل عام 2014/2013 لتوصلنا ان السلطة اضافت حوالي 84.2% الي كمية النقود المطبوعة خلال ست سنوات فقط، وإذا اضفنا رقما تقديريا للعام الحالي (2019/2018) 10% فقط، نجد ان النسبة اوشكت ان تبلغ 100% في خلال سبع سنوات.**
- **شكل الافراط في طباعة النقود أحد المحفزات الرئيسة للتضخم خلال الفترة الماضية، وهو ما يدفع نحو التساؤل، أولا حول كيفية سماح السلطة النقدية لمصر بذلك، وثانياً اين ذهبت تلك الأموال، وثالثا لماذا لم تمول زيادة في الأجور او في بعض المشروعات الموجهة للاقتصاد التضامني بنفس الطريقة.**

---

83) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي 2014/2013، ص16.

84) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي 2015/2014، ص 14.

85) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي 2016/2015، ص 15.

86) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي 2017/2016، ص 14

87) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي 2018/2017، ص 15.

- بمقارنة معدل الزيادة السنوية في الإصدار النقدي وبين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، سنجد تزايد طبع النقود بثلاثة أضعاف معدل النمو طيلة فترة الدراسة تقريبا – مع استبعاد سرعة دوران النقود والتي تعبر عن عدد مرات تداول الوحدة النقدية من يد ليد خلال العام-ويعبر عدم التناسب ذلك عن عظم مساهمة التمويل التضخمي في شحذ التضخم، مع التأكيد على ان نسبة طبع النقود يجب ان تقل عن معدل نمو الناتج المحلي، مع الاخذ في الحسبان سرعة دوران الوحدة النقدية.
- اختلف الاقتصاديون حول الأكثر تأثيرا في زيادة معدل التضخم، هل الزيادة في الإصدار النقدي ام الزيادة في مديونية الحكومة للمركزي، وخلص النقاش الي غلبة تأثير الإصدار النقدي، بفعل سرعة تداول الإصدار الجديد، أو على الأقل تساويهما في الأثر عليه.
- في الحالة المصرية اقترن الافراط في الإصدار النقدي مع الزيادات غير المسبوقة بالديون المحلية والخارجية، مما أنتج معدلات غير مسبوقة من التضخم، ومعالجة الوضع الحالي يحتاج لسنوات طوال، واي تراجع لمعدل التضخم تعلن عنه السلطة سيكون مصدره النسبة لسنة أساس مرتفعة التضخم، وليس لتراجع حقيقي ينتج عن العوامل المسببة به لا سيما منها طبع النقود.
- أخيراً لم تنكر السلطة النقدية هذا الافراط، ولم تبرره، ولكن فقط اشارت توجيهه لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وأعلن محافظ البنك المركزي عن التوقف عن الاعتماد علي طبع النقود في مايو 2018 ([88]) ولا توجد بيانات حديثة للعام الحالي للتأكد من صحة هذا التوجه.

رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء:

- جاء تطبيق برنامج الصندوق ليزيد من معدل التضخم، وذلك من خلال إعادة الهيكلة السعرية لأسعار المحروقات والكهرباء، وهو ما أثر بالتبعية على أسعار المنتجات النهائية لاسيما التي تدخل المحروقات في مستلزمات انتاجها، أو عبر زيادة تكلفة النقل لمستلزمات الإنتاج أو المنتج النهائي.

- مشروع الموازنة العامة لمصر للعام 2020/2019، هو أول المشروع الذي يحمل الخفض قبل الأخير لدعم المحروقات، بجانب أنها تأتي بعد إقرار الحكومة رفع أسعار الكهرباء للمرة الخامسة منذ عام 2014.

فرض ضريبة القيمة المضافة:

- جاء كذلك القرار بفرض ضريبة القيمة المضافة في نهاية أغسطس 2016 مشعلاً لفتيل التضخم، وطبقاً لتوقعات وزير المالية آنذاك، فسيرتفع معدل التضخم مرة واحدة عند بدء التطبيق بنسبة تتراوح بين 2.3 %و2.6% ([89]).

---

88) "كنا بنطبع فلوس وبطلنا".. الاقتصاد بعد عام ونصف العام من التعويم؟

89) ضريبة القيمة المضافة تزيد معاناة الاقتصاد المصري

- تشير المراجعة السريعة للإيرادات الضريبية في الموازنة العامة إلى أن أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة كان ضخما، فطبقاً لبيانات الجدول رقم (3) فقد زادت الإيرادات الضريبية من 352 مليار جنيه في العام المالي 2016/2015 إلى 856 مليار جنيه في مشروع موازنة 2020/2019، (243% تقريباً).

زيادة الجمارك ثلاث مرات متوالية:

- ساهمت زيادة الجمارك لأكثر من مرة في رفع معدلات التضخم، حيث صدر القرار الجمهوري رقم 419 لسنة 2018، بزيادة التعريفة (الرسوم) الجمركية على المئات من السلع الغذائية، وألبان الأطفال، والأجهزة الكهربائية، والآلات والمعدات، بنسب تصل إلى 40% في المتوسط ([90])، وذلك للمرة الثالثة على التوالي، حيث عدلت الرسوم الجمركية على مجموعة كبيرة من الواردات في ظل أزمة عملة عنيفة كانت تواجهها مصر في 2013، ثم عدلت مجددا في يناير 2016، حيث تغير مصر التعريفة الجمركية كل خمس سنوات.

- بعد تلك الزيادات المتتابعة يمكن القول إن الجمارك أصبحت أداة للجباية أكثر منها وظيفة أخرى، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على الواردات سواء للسلع الأساسية أو للسلع التنموية، لذلك ارتفعت الإيرادات الجمركية الداخلة إلى الموازنة العامة للدولة من 17.7 مليار جنيه عام 2014/2013 إلى 34.3 مليار عام 2017/2016 وتقدر في موازنة العام الحالي بنحو 45.3 مليار جنيه، لتبلغ51.7 مليار جنيه حصيلة مستهدفة في موازنة 2020/2019.

- تعكس تلك الزيادات المشار إليها تزايد الواردات المصرية والتي تجاوزت 60 مليار جنيه بنهاية عام 2018، كما تعكس التوجه الجبائي للدولة، وبالطبع تحمل المستهلك النهائي تلك الزيادات، وهو ما ساهم في شحذ معدل التضخم.

رفع أسعار المواصلات العامة:

- ساهم رفع أسعار المواصلات العامة في المزيد من الارتفاع لمعدلات التضخم، حيث زادت أسعار تذاكر هيئة النقل العام بالقاهرة، للأتوبيسات التي تسير مسافة 30 كيلو مترا فأقل، 3 جنيهات، وتحدد سعر 4 جنيهات لتذكرة الأتوبيسات التي تسير 31 كيلو مترا وحتى 40 كيلو مترا، و5 جنيهات للأتوبيسات التي تسير من 41 كيلو مترا وحتى 60 كيلو مترا، ووصل سعر تذكرة الأتوبيس «دورين» المكيف والمزود بخاصية «واي فاي» إلى 7 جنيهات.

- كما رفعت أسعار تذاكر قطارات الأنفاق (المترو)، بنسبة 250% في مايو 2018،

وكان ذلك للمرة الثانية بعد رفع السعر بنسبة 100% في فبراير من نفس العام، وفي يونيو الماضي أعلنت وزارة النقل المصرية، رفع أسعار تذاكر الخط الثالث لمترو الأنفاق إلى ما يصل إلى 10 جنيهات.

---

90) الجريدة الرسمية، العدد 36 مكرر (أ) بتاريخ 9 -9-2018.

- شهدت قطارات السكة الحديد بين "أسوان والقاهرة"، ارتفاعا في أسعار التذاكر على المسافرين، بنسبة تصل 100%، بدأت من أول أبريل 2016، وكان من المقرر زيادة أسعار تذاكر القطارات المكيفة والعادية، بنسب تتراوح بين 20 و150%، ولكن بعد حادثة محطة مصر الشهيرة أعلنت الوزارة تأجيل الزيادة حتى تحسن مستويات الخدمة.
- ولا شك ان رفع أسعار المواصلات العامة الحكومية أدى إلى ارتفاع أسعار المواصلات الخاصة بأنواعها المختلفة، تحت دعاوي ارتفاع أسعار المحروقات وغيرها، كما ساهمت رسوم عبور الطرق والكباري الجديدة في انفلات تلك الأسعار، بالإضافة إلى رسوم عبور الطرق والانفاق التي يسيطر عليها الجيش، والتي تخضع لتقدير الضباط، لنوعية المنقول، مما يفتح باباً واسعاً لاستغلال المواطنين، وهو ما يتحمله المستهلك النهائي في شكل ارتفاع في معدل التضخم.
- بالطبع كل تلك القرارات والقوانين أدت إلى تأجيج معدلات التضخم، ولم يقابلها زيادة تذكر في الأجور، الا من خلال زيادة الحد الأدنى الأخيرة، والتي لا تقارن بما حدث من زيادات، مما ساهم في وقوع فئات جديدة من المصريين تحت خط الفقر.

زيادة الحد الأدنى للأجور وتعويض التضخم:

- يوضح تقرير صندوق النقد الدولي ([91])، عن مراجعته الثالثة لأداء «برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري» والصادر في يوليو 2018 أن تبلغ مخصصات الأجور في الموازنة العامة عام 2020/2019 حوالي 306 مليارات جنيه، وهو ما يعني ان رفع الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الحكومي من 1200 إلى 2000 جنيه، والذي ترتب عليه زيادة إجمالي مخصصات الأجور في الموازنة الجديدة إلى 300.5 مليار جنيه -أقل من المتفق عليه مع الصندوق-لم يكن استشعاراً حكوميا بالحرج أو بالضيق مما وصل إليه حال المواطن المصري.
- ويوضح التقرير كذلك انخفاض مخصصات الأجور كنسبة للناتج المحلي الإجمالي من 7.9% في 2015-2016 -الذي شهد توقيع الاتفاق بين مصر والصندوق-إلى 5% في 2018-2019 ومن المتوقع أن تكون تصل نسبته إلى 4.9% في 2019-2020.
- وأرجع صندوق النقد توقعاته بشأن الأجور في التقرير إلى ما قال إنه احكامًا للسيطرة على نمو الأجور الأساسية، والسيطرة الشديدة على العلاوات والبدلات، والتحكم في عمليات التوظيف الجديدة، و«مواصلة تحديث إطار التوظيف الحكومي التزامًا بقانون الخدمة المدنية».

ويشير الشكل رقم (18) إلى معدلات الارتفاع في موازنة الأجور سنوياً خلال الفترة من 2020/2019-2011/2010

---

91) لمزيد من التفاصيل حول المراجعة الثالثة يراجع الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي عبر الرابط التالي: خبراء الصندوق يتوصلون إلى اتفاق على مستوى الخبراء حول المراجعة الثالثة لبرنامج مصر في ظل تسهيل الصندوق الممدد

الشكل رقم (18)

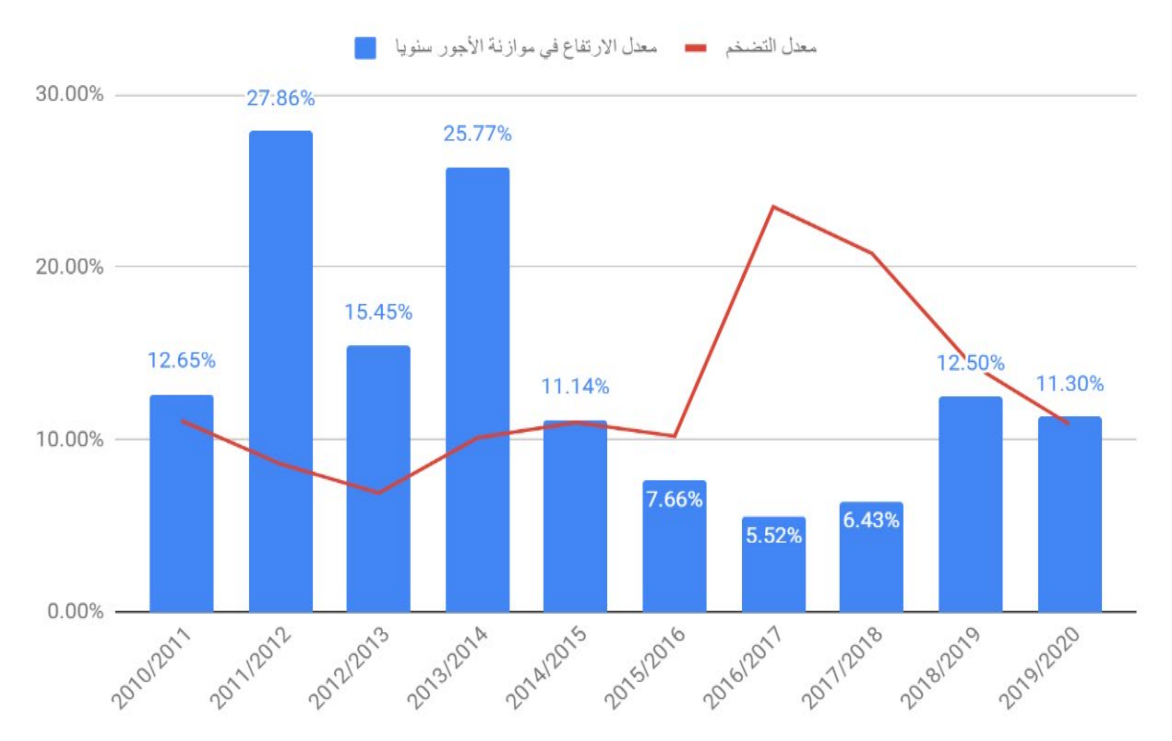

المصدر: من عمل الباحث استنادا إلى أرقام الموازنة العامة للدولة.

ومنه يتضح ما يلي:

لم ترتفع المخصصات المقررة للأجور بصورة استثنائية من 2011/2010 حتى العام المالي المقبل، بل إن نسبة الزيادة الجديدة في مخصصات الأجور (11.3%) تقل عنها في العام المالي السابق (12.5%).

الفترة التي شهدت ذروة الانخفاض في معدلات ارتفاع مخصصات الأجور، بداية من 2016/215 حتى نهاية 2018/2017-بمعدلات (11.1%-7.6%-5.5%-6.4%) على الترتيب، في مقابل 25.77% قبلها-هي نفس التي شهدت في المقابل ذروة ارتفاع معدلات التضخم في مصر وانخفاض قيمة الجنيه.

تظهر مقارنة زيادة الحد الأدنى للأجور مع مجموع معدلات التضخم خلال الفترة من 2014 حتى 2019 تراجعا في القيمة الحقيقية للأجور، فقد شكل الارتفاع في الحد الأدنى للأجور 66% (في الفترة من مطلع 2014 حين طبق 1200 جنيه حد أدنى، وحتى الحد الادنى الجديد 2000ج)، في مقابل زيادة معدل التضخم بنحو 107% تقريباً خلال نفس الفترة.

قراءة في بحث الدخل والانفاق لعام 2019:

- يبلغ إجمالي عدد الأسر المصرية بالجمهورية، البالغ عددها 23.455 مليون أسرة،
- بمتوسط 4.2 فرد لكل اسرة، استحوذت 5 محافظات بالجمهورية، على 41.4%، أما متوسط حجم الأسرة فى تلك المحافظات فتراوح بين 3-4 أفراد (92)، كما بلغ معدل الإعالة الإجمالي (93) في مصر 61.6% عام 2017مقارنة بحوالي 53.9%عام 2016.
- أعلن البنك الدولي في بداية مايو 2019، أن نسبة الفقر بين المصريين قد ارتفعت من ٢٤% عام ٢٠١٠ إلى ٣٠% عام ٢٠١٥ ثم قفزت إلى ٦٠% عام ٢٠١٩، وحول النسبة الأخيرة أشار البنك الي ان حوالي ٦٠% من شعب مصر يعاني إما من الفقر أو مهدد به، وهو نفس التعبير الذي استخدمه جهاز الإحصاء سابقا في البيان الصحفي الصادر في فبراير 2019 حول بحث الدخل والانفاق، وقد تم حذف هذا التعبير من البيان الصحفي الصادر في أواخر اغسطس، الذي من المرجح انه مصدر معلومة البنك الدولي.
- بناء على ما سبق يبلغ عدد الفقراء في مصر 14.2 مليون اسرة تقريبا، بمتوسط عدد 58.9 مليون نسمة تقريباً.
- تشير بيانات البحث الي تقدير الفقر في عام 2018/2017، وذلك يعني عدم الاخذ في الاعتبار رفع أسعار المحروقات لمرتين، واعتمدت آلية التسعير التلقائي للبنزين، ورفع أسعار الكهربا، وأسعار غاز المنازل، ورفعت أسعار المواصلات، وسعر انبوبة البوتاجاز وغيرها، بما يعني ان هذه النسبة قديمة ولا تعبر عن الواقع الحالي.
- ويعني كذلك ان من كانوا عرضة للفقر قد وقعوا أسفل خطه بالفعل، وأن إجراءات رفع الحد الأدنى للأجور السابق الإشارة اليها، ستعمل فقط على أفضل الفروض على تثبيت بعض الشرائح على وضعها الحالي.
- حدد الجهاز خط الفقر بحوالي 735.5 جنيه شهريا، والذي يكافئ حوالي44.5 دولار شهريا، بما يعني 1.5 دولار تقريبا يوميا، مقارنة بحوالي 1.9دولار يوميا محددة من البنك الدولي كخط للفقر، وذلك يعني ان نسبة الفقر الحقيقية أكبر من المعلنة لا سيما في ظل توجه الدولة في احتساب ومقارنة أسعار كل سلعها وخدماتها بالأسعار العالمية.

---

92) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، كتاب مصر في ارقام، ص22.

93) نفس المرجع السابق، ص13.

معدل إجمالي المعالين (أي الأشخاص دون سن الـ 15 والمتجاوزين لعتبة الـ 64 عاما) إلى السكان في سن العمل (أي المتراوحة أعمارهم بين 15 و64 عاما). تظهر البيانات كنسبة الأشخاص المعالين لكل 100 شخص في سن العمل. على سبيل المثال، معدل 0.7 يشير إلى وجود 7 معالين لكل 10 أشخاص في سن العمل.

- تحرك خط الفقر المدقع والذي حدده الجهاز بحوالي 491 جنيها شهريا (28.5 دولار تقريبا)، أي بما يعادل 95سنت يوميا، في مقابل482 جنيها شهريا عام 2015، هذا التحرك لخط الفقر المدقع بقيمة 9 جنيها، ما بين عامي 2015 وحتى 2018، لا يمكن التسليم به، لا سيما في ظل معدلات التضخم التي حدثت.
- بالطبع خط الفقر المدقع عالميا 1.25 دولار يومياً، بما يعني ان وجود عدد أكبر من المصريين يقعون تحت خط الفقر المدقع مقارنة بما قدره جهاز الاحصاء.
- اظهرت البيانات أن 6.2% من السكان في مصر يعانون من الفقر المدقع، في مقابل 5.3% عام 2015، وطبقا لتعريف الجهاز فالفقر المدقع هو "نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم الكلي عن خط الفقر الغذائي"، ويمثل خط الفقر الغذائي – إلى حد كبير-كلفة البقاء على قيد الحياة، والتعريف السابق يشير الي ان أكثر من ستة مليون مواطن مصري لا يجدون ما يبقيهم احياء.
- أما عن ارتفاع متوسط دخل الأسرة ليصل إلى 58.9 ألف جنيه سنويا (نحو 3550 دولارا) مقارنة بـ44.2 ألف جنيه في عام 2015 (نحو 2600 دولار)، بزيادة قدرها 950 دولار للاسرة في العام، وبسمتها علي 4.2 متوسط عدد افراد الاسرة تصبح الزيادة للفرد في العام226دولار تقريبا وبما يكافئ 62 سنتا للفرد يومياً فهو رقم هزيل للغاية.
- عموما حتى لو سلمنا بصحة هذه الأرقام فقد نزل نحو ٥ مليون مواطن إضافي على الأقل تحت خط الفقر في ٣ سنوات فقط، إضافة الي ما يقارب المليون مصري وقعوا فريسة للفقر المدقع.
- عموماً حدوث هذه القفزة الأخيرة في نسبة الفقراء فى مصر لتقارب ثلث السكان (او الثلثين طبقا لتقديرات العيد من الخبراء) خلال السنوات المعدودة التي جرى فيها تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي برعاية صندوق النقد والبنك الدوليين، فذلك يؤكد علي:
- أن البرنامج لم يحقق تحسنا فى معيشة المواطنين بل عرضهم لغلاء شديد وتدهور فى الخدمات العامة، على نحو أثر على المجتمع كله وبخاصة طبقته الوسطى، وذلك بسبب عدم نمو الاستثمار فى المجالات الإنتاجية، وبالتالي عدم استحداث فرص عمل مستدامة ولا زيادة كافية فى الدخول.
- عدم تعديل المسار والمنهج الحالي، نحو الإنتاجية والعدالة التوزيعية لا يعنى فقط استمرار معدل الفقر الحالي، بل يهدد بوقوع نسبة جديدة تحت خط الفقر.
- المشكلة الأكبر تكمن في الفجوة الاجتماعية الكبيرة بين المناطق المختلفة فى مصر، ولا يزال الصعيد رغم كل البروباجندا والحديث عن التنمية والقروض، متدنياً عن باقي أقاليم الدولة ليس فقط من حيث تدني الدخول وارتفاع نسب الفقر، ولكن أيضا فى كل مؤشرات التنمية البشرية وفى مستوى الخدمات العامة، وتصدر محافظة أسيوط لإحصاءات الفقر علي مستوي القري والمدن خير مثال علي ذلك.

وفورات الدعم ومواجهة الفقر:

شكل توجيه حصيلة وفورات المبالغ المستقطعة من فاتورة الدعم عبر السنوات الماضية إلى برامج اجتماعية مساندة للطبقة الفقيرة، الدفاع الأوحد للحكومة حول تسبب برنامج الصندوق في افقار المصريين، ولذلك سوف تستعرض هذه الفقرة أهم الوفورات المتحققة من رفع الدعم، وبرنامجي تكافل وكرامة بصورة إجمالية، ثم مقارنة ما أنفق عليهما مقارنة بالوفورات المحققة. وذلك كما يلي:

الوفورات في فاتورة الدعم:

يوضح الجدول رقم (8) مخصصات الدعم في الموازنة العامة للدولة، ونصيب كل قطاع من هذه المخصصات.

جدول رقم(8)

المخصصات المنضوية تحت بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2014/ 2015 – 2019/ 2020 المبلغ بالمليون جنيه

البيان	2015 (فعلي) / 2014		2016 (فعلي) / 2015		2017 (فعلي) / 2016		2018 (فعلي) / 2017		2019 (متوقع) / 2018		2020 (متوقع) / 2019	
	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
الكهرباء والمواد البترولية	97,545	% 49.1	79,52	% 39.6	142,5	% 51.5	149,3	% 45.4	105,0	% 32	56,96	% 17.4
السلع التموينية	39,395	% 19.8	42,738	% 21.3	47,535	% 17.2	80,500	% 24.4	86,17	% 26.2	89,00	% 27.2
دعم المزارعين	1,272	% 0.6	1,743	% 0.87	41	% 0.1	733	% 0.22	1,065	% 0.32	565	% 0.17
المياه والأدوية وألبان الأطفال	1,053	% 0.53	1,730	% 0.86	1,507	% 0.54	1,700	% 0.51	2,500	% 0.76	2,500	% 0.76
الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية	50,395	% 25.4	64,999	% 32.3	76,569	% 27.7	88,336	% 26.8	107,4	% 32.7	128,9	% 39.3
متطلبات إضافية وإحتياطيات	0	% 0	0	% 0	0	% 0	0	% 0	11,800	% 3.6	32,20	% 9.8
إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	198,570	% 100	201,0	% 100	276,7	% 100	329,3	% 100	328,2	% 100	327,6	% 100

المصدر: من عمل الباحث، اعتمادًا على الأرقام الواردة في البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2018/ 2019، ص: 78، وكذلك الأرقام الواردة في البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2019/ 2020، ص:82.

بتحليل الأرقام الواردة في الجدول يمكن الوصول إلى بعض الملاحظات، ويأتي بيانها كما يلي:

- على مدار 6 أعوام مالية، تقلص دعم الكهرباء والمواد البترولية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ففي حين مثل هذان البندان فقط ما نسبته 49.1% من إجمالي بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وذلك في العام المالي 2014/ 2015، انخفضت هذه النسبة إلى 17.4% في الموازنة العامة المتوقعة للعام المالي 2019/ 2020.
- بلغ الإنفاق على الكهرباء والمواد البترولية ذروته في العام 2017/ 2018 حيث سجل 149 مليار جنيه، في حين انخفض ذلك الرقم في موازنة العام 2019/ 2020 ليصل إلى 56.9 مليار جنيه، وهو ما يعني أن الحكومة قلصت الإنفاق بما قيمته 92.1 مليار جنيه.
- بلغ الإنفاق على مخصص إجمالي الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية 50,395 مليون جنيه في العام المالي 2014/ 2015، في حين خصصت الحكومة لنفس البند 128,947 مليون جنيه في مشروع موازنة العام المالي 2019/ 2020، وهو ما يعني زيادة مخصصات ذلك البند للفترة محل الدراسة بقيمة 78.552 مليون جنيه.
- زاد مخصص السلع التموينية من 39,4 مليار جنيه في العام المالي 2014/ 2015، إلى 89 مليار جنيه في العام المالي 2019/ 2020 بزيادة قدرها 49.6 مليار جنيه، ويمكن اعتبار هذه الزيادة اسمية إلى حد كبير، بعد حذف أثر التضخم الكبير خلال العامين الماضيين.
- بند متطلبات إضافية واحتياطيات، على مدار أربع أعوام مالية، أي خلال الفترة من 2014/ 2015 إلى 2017/ 2018، لم تكن هناك له أي مخصصات، ثم وبدون أي مقدمات بلغت مخصصاته في العام المالي 2018/ 2019 ما قيمته 11,8 مليار جنيه، ثم ارتفعت في العام المالي التالي 2019/ 2020 لتبلغ 32,2 مليار جنيه. وبإضافة بندين جديدين تم إدراجهما في مخصصات الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية وهما، بند مزايا اجتماعية أخرى، وبند المنح والمساعدات، واللذان بلغت مخصصاتهما 2 و13.8 مليار جنيه على الترتيب. ليصبح إجمالي البنود المخصصة تحت بند أخرى أو احتياطيات 48 مليار جنيه في مشروع موازنة العام المالي 2019/ 2020. وهنا يكمن السؤال: أين تذهب هذه الأموال؟
- عموماً السؤال الأهم للفقرة الحالية هل صدقت الحكومة فعلاً ووجهت وفورات تلك المخصصات إلى برامج مساندة للطبقات الفقرة، وهو ما ستحاول الفقرة التالية الإجابة عليه.

برامج الدعم النقدي في مصر (تكافل وكرامة)، ومدي استفادتهم من وفورات الدعم:

أطلقت مصر في عام 2015 برنامجين للدعم النقدي للفقراء، هما تكافل وكرامة، وقد دعمها البنك الدولي بقرض قيمته 400 مليون دولار.

وأعلنت الحكومة أنها تستهدف تقليل الآثار السلبية على الفقراء جراء رفع الدعم، بجانب توفير بيئة مناسبة لانتشال الفقراء مما هم فيه، وقدر عدد المستفيدين من برنامج تكافل 1,704,391 مواطن، في حين بلغ تعداد

مستفيدين برنامج كرامة 275,662 مواطن ([94]). وأعلنت الحكومة أن البرنامج ينفق نحو مليار جنيه شهريا للمستحقين ([95]).

توجد العديد من الانتقادات التي وجهت للبرنامج ومنها:

- ضعف تمويل المشروع عمومًا؛ يظهر ذلك في قلة المقابل المادي المُقدم، حيث أن مبلغ المعاش المذكور للأسرة الواحدة وهو 325 جنيها، أي ما يعادل 18.5 دولارا، أي ما يساوي 0.6 دولار يوميًا، في حين أن خط الفقر الدولي هو 1.9 دولار يوميًا.
- بجانب ذلك كانت هناك بعض الانتقادات إلى صياغة المشروع، ومنها احتواء معايير الإقصاء من الدعم على شروط لا تعكس انتفاء الفقر، بالإضافة أن هيكلة المشروع لم تأخذ في الاعتبار التباين في معدلات الفقر بين المحافظات المختلفة، فلم يتم توجيه برامج خاصة للمحافظات ذات معدلات الفقر المرتفعة.
- أظهرت دراسة قام بها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن 2.5% فقط من المستفيدين بالمشروع على دراية بشروط تلقي المساعدات؛ وهو ما يعني تكاسل موظفين وزارة التضامن في أداء دورهم ([96]).
- تجدر الإشارة إلى أنه بعد مرور أربع سنوات على بدء تطبيق البرنامج، تجاهلت الحكومة هذه الانتقادات وغيرها، وقررت تخفيض عدد الأولاد المستفيدين بالدعم إلى اثنين، بدلا من ثلاثة وذلك بداية من العام 2019، وهذا ما يعكس قلة الدعم الموجه للبرنامج، ورغبة الحكومة في تقليل النفقات الموجهة للأسر المستفيدة.
- فشل المشروع في تحقيق أهدافه الرئيسية، ويمكن رصد أهم جوانب الفشل في عدم القدرة على الحد من معدلات الفقر المتزايدة، بجانب تأثر آليات التطبيق بالبيروقراطية والفساد.
- ظهرت عدم قدرة المشروع على الحد من معدلات الفقر المتزايدة في إعلان البنك الدولي عن أن 60% من المصريين إما فقراء أو عرضه له، وهي تقريبا نفس النسبة التي توصل البها بحث الإنفاق والدخل الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء عام 2015.
- كما ظهرت تأثر آليات التطبيق بالبيروقراطية والفساد في حذف الكثير من المستحقين للدعم، بجانب تكاسل الكثير من عاملي وزارة التضامن في واجبهم الذي يقتضي منهم بيان مشروطيه الدعم، بالإضافة إلى وجود شُبهات عدم نزاهة فيما يخص معالجة استمارات التسجيل.

---

94) لمزيد من التفاصيل: محمد أحمد عباس: تقييم برامج الدعم النقدي في مصر، المعهد المصري للدراسات

95) الحكومة للنواب: ننفق مليار جنيه شهريًا على «تكافل وكرامة»

96) محمد عباس: مرجع سابق.

- من كل ذلك يمكن القول، أن البرنامج بصيغته الحالية لا يستهدف إخراج الفقراء من تحت خط الفقر بل يستهدف بالأساس تخفيف بعض من معاناتهم، وذلك لأن المقابل المادي الذي يقدمه المشروع غير كافي لإخراج هذه الأسر من تحت خط الفقر. وبهذا الشكل، فإنه لن يكون قادرا في المستقبل على تحقيق هذا الهدف بدون زيادة الدعم المالي للمستحقين ووصول المشروع لفئات أكبر.
- بمقارنة الأرقام المتوفرة من الدعم، وطبقاً لبيانات الجدول السابق فقد قلصت الحكومة الإنفاق بما قيمته 92.1 مليار جنيه من الإنفاق فقط على دعم المواد البترولية والكهرباء، كما حصلت على قرض بقيمة 400 مليون دولار (أكثر من سبعة مليار جنيه) لحساب المشروع.
- بفرض ان البرنامج طبق من بداية 2016 وحتى منتصف 2019 (42 شهرا) وبإنفاق شهري مليار جنيه، أي بقيمة إنفاق إجمالية (42 مليار جنيه)، وهي أقل من نصف المتوفر من دعم البترول والكهرباء، وهذا يدل على تقاعس الحكومة عن المساعدة الحقيقية للفقراء والاكتفاء بشكل هزلي من المساعدات.

أهم مظاهر الفقر بين المصريين:

كان من الطبيعي بعد وقوع أعداد متزايدة من المصريين تحت خط الفقر، أن تتجلي مجموعة من المظاهر المرتبطة بالفقر، وستتعرض هذه الفقرة لأهم مظاهر الفقر كنقاط مجملة ودون التوغل إلى التفاصيل، وذلك كما يلي:

ا-رصد تقرير للغرفة التجارية بالقاهرة عن شهر يناير 2019 تطور حجم التجارة الخارجية من الملابس المستعملة "البالة" وبلغ أدنى انخفاض في عام 2014 بنسبة 23.4%، مقارنة بعام 2017 الذي شهد ارتفاعًا بنسبة 273.8% ([97]).

ب-أصدر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، تقريرا يؤكد فيه أن 20% من أطفال مصر يعانون التقزم الناتج عن سوء التغذية، وأن 27% من الأطفال تحت خمس سنوات مصابون بالأنيميا، وأن 11% من وفيات الأطفال ترجع لسوء التغذية، والمثير أن وزارة الصحة اعترفت بالأزمة كاشفة أن النسبة تبلغ 40%، ومشيرة إلى أن 17% منهم يعانون التقزم الشديد ([98]).

ج-أشارت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» في تقرير أصدرته عام ٢٠١٤ أن واحدًا من بين كل ٣ أطفال في مصر يعاني من «التقزم»، أعربت فيه عن مخاوفها من ارتفاع معدلات المرض، والذي يتلخص في عدم الوصول إلى الطول المناسب خلال المرحلة العمرية للطفل، وربطت خلاله بين سوء التغذية وزيادة معدلات المرض ([99]). -

97) تقرير غرفة القاهرة لشهر يناير

98) التقزم بين الأطفال يسجل 30%

99) «التقزّم» حكاية فقر وإهمال

كما أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" أن مصر تعاني من مشكلة مزمنة في سوء التغذية لدى الأطفال دون الخامسة، ما أصاب 30% من الأطفال بمرض التقزم ([100]).

د-ومما سبق يمكن القول انه بناء على ان عدد الأطفال في مصر (الأقل من 15عاماً) حوالي 32.954 مليونا ([101])، فإن ما يقارب 10 ملايين طفل مصري على الأقل وفق التقديرات الدولية السابقة مصابون بالتقزم، وهو الناتج أساساً من سوء التغذية الناتجة عن الفقر.

هـ- تزايد عدد وفيات الأطفال الرضع الأقل من سنة ليبلغ 15.1% عام 2016 في مقابل 14.6% عام 2015، كما بلغ معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات حوالي 19.6% لإجمالي الجمهورية ([102]).

و- التسرب من التعليم: تشير الإحصاءات إلى أن عدد المتسربين من التعليم بعد التحاقهم به بلغت 6.143 ملايين طفل ([103]).

ز- تبلغ نسبة الامية في مصر 25.8%من عدد السكان ([104])، يضاف إليهم نسبة 10.4% من السكان يقرأون ويكتبون فقط من تعليم محو الأمية ([105]).

ج- يبلغ عدد المصريين في الفئة العمرية فوق 18 سنة 56.9 مليون نسمة، منهم 24% لم يتزوجوا أبداً (13.6 مليون نسمة)، بينما تبلغ نسبة المطلقين منهم 1.2% (6.8 ملايين نسمة) ([106]).

---

100 التقزم بين الأطفال يسجل 30%

101) كتيب مصر في ارقام الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018، ص11.

102) نفس المرجع السابق.

103) نفس المرجع السابق، ص 18.

104) نفس المرجع السابق، ص25.

105) نفس المرجع السابق، ص 30.

106) نفس المرجع السابق، ص 31.

الفصل السادس

البطالة في مصر بعد عام 2013

البطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية، وتعتبر البطالة من المظاهر العالمية غير أن حجمها يتفاوت من بلد لآخر كما تتفاوت درجة المعاملة الإنسانية التي يتلقاها الفرد العاطل من مجتمعه، ونسبة العاطلين في أي مجتمع تعتبر مقياس هام لمستوى الصحة النفسية التي يعيشها السكان.

تشكل البطالة سبباً رئيسياً لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بجدوى وجوده.

وقد عرفت البطالة بأنها: حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن إرادته، أما منظمة العمل الدولية فقد عرفت المتعطلين عن العمل بأنهم:" الأشخاص الدين هم في سن العمل والراغبون فيه والباحثون عنه لكنهم لا يجدونه في فترة الإسناد ([107]).

وترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد كاقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك.

يعبر معدل البطالة عن جدوى الإجراءات الاقتصادية التي تبنتها الدولة، وعن دور معدل النمو في خلق فرص العمل، ووصوله الي طبقات المجتمع المختلفة.

وفي هذا الإطار عقد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بياناً صحفياً في منتصف أغسطس 2019(108)، تضمن البيان الكثير من الأرقام ذات الدلالة في هذا الإطار، ويلخص الشكل رقم(19) تطور معدل البطالة، واهم القطاعات التي تستوعب المشتغلين، ومعدل البطالة حسب النوع.

---

107) هاشمي بريقل : البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة تيارت، الجزائر ، ع3، ص 141

108) جهاز الإحصاء: تراجع معدل البطالة إلى 7.5% بالربع الثانى لعام 2019

شكل رقم (19)

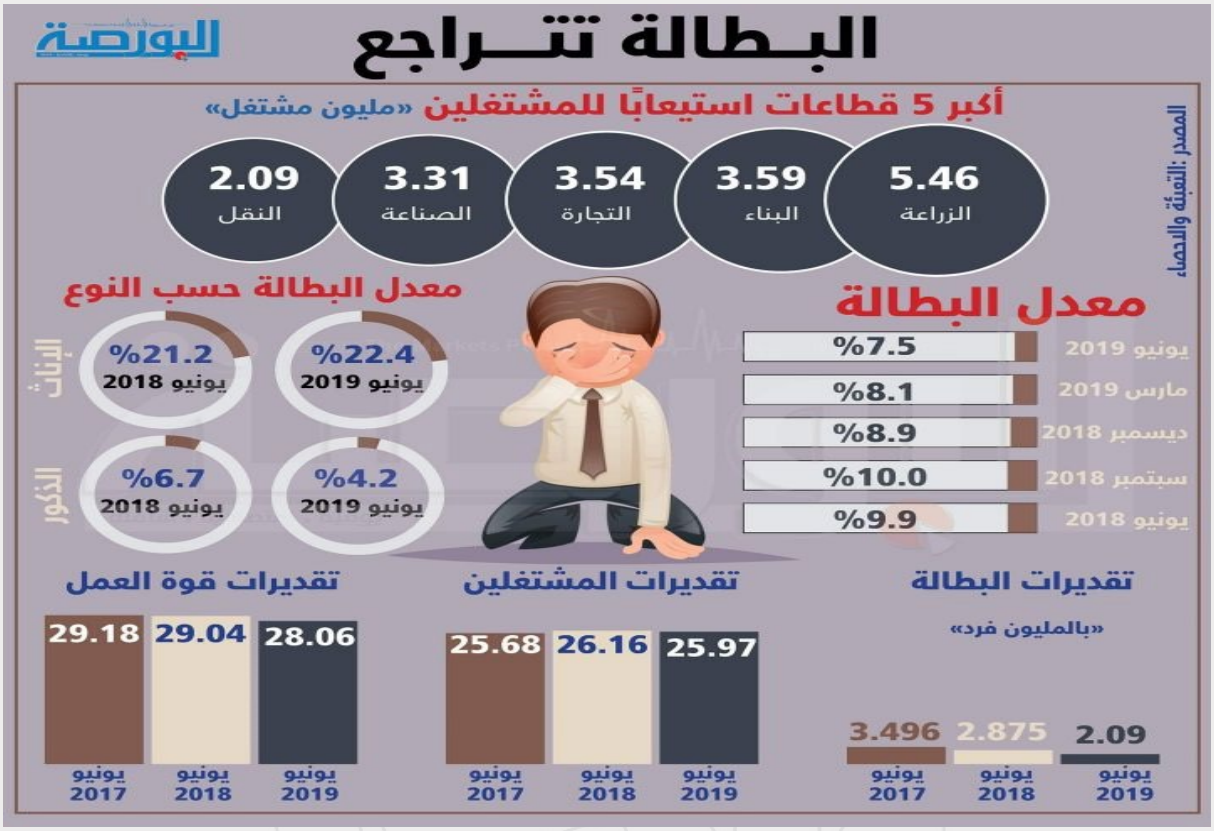

-

ويمكن استعراض اهم ما جاء في هذا البيان والشكل السابق وذلك كما يلي:

- تراجعت معدلات البطالة فى مصر بوتيرة متسارعة بدايةً من الربع الأول للعام الماضي، لتنخفض أكثر من 3.8% خلال 18 شهرًا من 11.3% فى ديسمبر 2017، إلى 7.5% في يونيو الماضي.
- لم تتسع قوة العمل والتي تعبر عن كافة الأفراد القادرين والراغبين في العمل مع دفعات الخريجين الجدد من الجامعات، بل انكمشت إلى 28.06 مليون فرد في يونيو الماضي مقابل 29.04 مليون فرد في يونيو 2018، و29.18 مليون فرد يونيو 2017، مما يعني تراجع قوة العمل بنحو 1.12 مليون عامل خلال عامين، وبنحو 980 ألف فرد خلال 12 شهرًا فقط.
- تزامن مع خروج 1.4 مليون سيدة من قوة العمل، فى الوقت الذي ارتفع فيه الذكور القادرين والراغبين فى العمل بنحو 351 ألف فرد، وبذلك تنقسم قوة العمل البالغة 28.06 مليون فرد، إلى 23.06 مليون ذكر، و5.053 مليون أنثى.
- وبالنظر إلى أعداد المشتغلات نجد أن ما يزيد على 1.12 مليون سيدة قررن بشكل جماعي التوقف عن العمل- وهو أمر غير معقول ولا توجد له مبررات حقيقية لا سيما في ظل موجة التضخم العارمة التي اصابت البلاد

في اعقاب تطبيق برنامج الصندوق-ليصل عدد النساء في سوق العمل نحو 3.9 مليون عاملة بنهاية مارس الماضي مقابل 5.02 مليون بنهاية يونيو 2018.

- ووفقًا للبيانات التفصيلية عن مسح القوة العاملة للربع الأول من العام الحالي، جاء معظم التراجع في أعداد المشتغلات في القطاع الخاص، حيث انخفض إلى 1.94 مليون مشتغلة مقابل 3.4 مليون مشتغلة، في الوقت الذي ارتفع فيه أعداد المشتغلات بالحكومة إلى 1.74 مليون مشتغلة بنهاية مارس الماضي مقابل 1.436 مليون مشتغلة في مارس 2018.
- ووفقًا لبيانات الجهاز تراجع أعداد المشتغلات في قطاع تجارة الجملة 244.6 ألف، وفي قطاع الخدمة المنزلية 200 ألف، والزراعة 241.6 ألف، والصحة 141.5 ألف، والتعليم 103 آلاف، والإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري بنحو 92.6 ألف مشتغلة.
- رغم التراجعات الكبيرة والمتسارعة في معدلات البطالة إلا أن الاقتصاد لم يضف سوى 280 ألف وظيفة فقط خلال العامين الماضيين، تمثل الزيادة التي حدثت في أعداد المشتغلين خلال تلك الفترة.
- يدخل إلى سوق العمل سنويا أكثر من 800 ألف شخص سنويا، وتفترض الأرقام المعلنة أنه تم استيعابهم وتوفير وظائف لرقم مماثل من العاطلين أيضا.
- لم يتزامن ذلك الانخفاض الكبير مع ارتفاع في تقديرات المشتغلين بل تراجعت إلى 25.96 مليون مشتغل مقابل 26.16 مليون في يونيو 2018، و25.68 في يونيو 2017.
- من خلال الاستعراض السابق يمكن القول استنتاج ما يلي:
- تراجع قوة العمل على أساس سنوي أمر غير مفهوم، خاصة مع معدل النمو السنوي في أعداد السكان الذي يصل إلى 2.5% تقريباً، لا سيما في ظل استحواذ الشباب على الجزء الأكبر منه، كما أن خروج ما يزيد على مليون سيدة مشتغلة من قوة العمل اتجاه جديد على بيانات سوق العمل في مصر، وغير مبرر في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية في مصر.
- تراجع معدلات البطالة في مصر لا يعني ان سوق العمل استفاد بشكل كامل من زيادة النمو الاقتصادي، حيث انخفضت نسبة المشتغلين، لتسجل 38.5% من جملة السكان مقابل 40.4% في الربع الأول من العام المالي 2017، بالتزامن مع انخفاض قوة العمل إلى 41.6% من جملة السكان مقابل 46.3% خلال الفترة نفسها، فوفقًا لمسح القوة العاملة فإن 621 ألف عاطل أصبحوا غير عاطلين حتى ديسمبر 2018 مقارنة مع نهاية 2017، كما خرج 147 ألفا من قوة العمل.
- انخفاض قوة العمل في بلد يمثل الشباب النسبة الأكبر من سكانه وارتفاع معدلات الزيادة السكانية لديه كان أمراً مفاجئا، بل ويحتاج الي تفسير مقنع.
- توجد مجموعة من الأسباب التي حدت من زيادة معدل مساهمة الذكور والتي قد تكون-على سبيل المثال لا الحصر-إجازة بدون مرتب ولا يبحثون عن عمل، المجندين وخريجي الجامعة الذين يؤدون الخدمة العامة، والموقوفين عن العمل مؤقتا ولا يتقاضون أجرا ولا يبحثون عن عمل ولكن لا يمكن الجزم أي من هذه المسببات صاحبة الوزن الأكبر في التفسير[109].

---

109) المركز المصري للدراسات الاقتصادية: راي في خبر بتاريخ 2019/8/21، ع546.

- البطالة بين فئة الشباب مشكلة مزمنة، تعود في الاساس إلى عدم تحقيق القطاع الخاص نموا كافيا لتعويض الدور المعتاد للقطاع العام، كما أن مهارات المنضمين الجدد سوق العمل لا تتناسب مع متطلبات القطاع الخاص، كما أن ضعف الوصول للتمويل حد من فرص ريادة الأعمال.
- نسبة مشاركة النساء فى قوة العمل تراجعت خلال 2018 إلى 16.7% من قوة العمل مقابل 23% فى 2017، وهي واحدة من أقل المعدلات عالميًا، ما يعكس عدة عوائق أمام استمرار النساء فى سوق العمل، او عوائق في الدخول الي القطاعات المولدة لمعدل النمو الاقتصادي، كما ان تراجع أعداد المشتغلات يوضح خلل كبير إما فى سوق العمل أو فى المنهجية الاحصائية، خاصة أن أعداد المشتغلات ترتفع فى الأوقات التي يرتفع فيها التضخم وتتآكل فيها الدخول الحقيقية، لذلك من غير المنطقي تراجع أعداد المشتغلات فى الوقت الذي زادت فيه أعداد المشتغلين من الرجال.
- تصريحات الدولة متناقضة، ففي الوقت الذي تروج لتكثيف مبادرات تمكين المرأة اقتصاديًا واتاحة الجهات المختلفة تمويلات للنساء لبدء مشاريعهن الخاصة يحدث هذا التراجع الكبير لأعداد المشتغلين من النساء من غير المفهوم ماذا تدهور فى سوق العمل ليخرج منه هذا العدد الكبير.
- جاءت مبررات الحكومة حول تراجع عدد المشتغلات واهية، حيث بررته، بالبحث عن فرص عمل في الخارج، وتخلي النساء عن الرغبة فى البحث عن عمل والاستقالة، وكذلك بتزايد حوالات المصريين بالخارج، ونظام المعاشات الذي يشمل الابنة المطلقة وغير المتزوجة والأخت، وهو ما حد من حاجة النساء للدخول الي سوق العمل.
- استمرار ارتفاع نسبة المتعطلين من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها من جملة المتعطلين، يعني أن معظم المنتقلين من وضع التعطل لوضع التشغيل هم من المؤهلات دون المتوسطة أي أنهم من أصحاب المهارات المنخفضة، كما ان تزايد معدلات البطالة فيما بين الفئات العمرية) 20 - 24 عاما(و) 25 - 29 عاما، وهو أمر لا يمكن فصله عن المشكلة

الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل المصري وهي ضعف قنوات التوصيل بين جانبي العرض والطلب على العمالة، وتدني جودة الوظائف المولدة بما يحقق

طموحات الفئات المتعلمة من ناحية مع ضعف مخرجات المنظمة التعليمية لتلائم الوظائف مرتفعة الإنتاجية من ناحية أخرى (110).

- أخيراً يمكن القول ان تراجع معدل البطالة – ان كان صحيحاً – يعود الي نقص عدد المشتغلات، وخلق المشروعات القومية لفرص العمل، والأخيرة لا يمكن وصفها بالاستدامة بالإضافة الي فشلها في استيعاب كافة فئات الشباب، خاصة في ظل الاعتماد على قطاع الانشاءات كحجر زاوية.

110) نفس المصدر السابق.

- بالإضافة الي التنويع القطاعي، يجب إعطاء الأولوية لبرامج التدريب، وتطوير التعليم بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.

الفصل السابع

اقتصاد الجيش والقطاع الخاص

يبدو التوسع المحموم والغير مسبوق للجيش في النشاط الاقتصادي، كردة فعل عنيفة، ليس فقط لثورة 25 يناير وما تبعها من احتمالية تقليص لبعض المغانم الاقتصادية لكبار قادته، بل أيضا لما سبقها مما قيل عن نية خصخصة بعض مشروعاته بنهاية عصر مبارك.

عموماً يمكن القول إن السيطرة على أراضي الدولة هي أخطر الأدوات التي يمتلكها الجيش، ويستخدمها لمزيد من التغول على الاقتصاد المصري.

يحاول هذا الفصل باختصار ا تتبع مشروعات الجيش الاقتصادية، والقوانين التي أصلت لوجودها، ثم قراءة لأهم أهدافها بخلاف الربحية، وأخيرا، أثرها على القطاع الخاص.

1- تملك الأراضي:

يعد وضع يد القوات المسلحة بقوة القانون علي اراضي الدولة، العنصر الأساس لتوغل الجيش داخل النشاط الاقتصادي للدولة، ففي الماضي كانت موافقات البيع، وإعطاء التراخيص للتشغيل المفاتيح التي تنفذ منها القيادات العسكرية الي قيادة بعض المشروعات الخاصة، ونتذكر جميعا كيف كان ولايزال للقيادات العسكرية مكانا في العلاقات العامة لأية شركة خاصة تريد الانتهاء من التراخيص او قضاء مصالحها، علاوة علي وجودهم المعتاد داخل كل ثنايا الجهاز الإداري للدولة.

أما فيما بعد 2013 فتطور الامر، الي دخول الجيش مرحلة اما الشراكة المباشرة مع القطاع الخاص او مع مؤسسات حكومية، وتقديم الحصة الخاصة به من أراضي الدولة، لا سيما تلك الأراضي التي تجاور المشروعات الحكومية التي ترفع من قيمة ما يجاورها من الأراضي، أو بيع الأراضي بصورة مباشرة بعد تخطيطها عمرانياً.

عموما، من المرجح ان إبقاء الساحة المأهولة في مصر عند حدود7% من المساحة الكلية، يرجع لتلك السيطرة، كما يمكن تبرير التغول علي الأراضي الزراعية في الدلتا القديمة، بتلك السيطرة ايضاً.

ويمكن تتبع الطريق القانوني-باختصار-التي سلكته أراضي الدولة حتى أصبحت تحت السيطرة الكاملة للجيش، وذلك كما يلي:

- أصدر «مبارك» في بداية عهده تشريعًا منح وزارة الدفاع فقط حق التصرف المطلق في أراضي الدولة، وأجبر جميع المواطنين والجهات على الحصول على رضائها قبل الشراء.

- تنص مادة ١٠ من قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ على أنه: «يحظر على أي شخص طبيعي أو معنوي أن يحوز أو يضع اليد أو يتعدى على جزء من الأراضي الخاضعة لهذا القانون... فيما عدا ما تقوم به القوات المسلحة تنفيذاً لخطة الدفاع عن الدولة. وتوجب مادة ٢ منه ضرورة «التنسيق» مع وزارة الدفاع في استخدامات الأراضي.
- بحسب بحث أعده مركز كارنيجي للشرق الأوسط في يونيو 2014 فإن "الجيش هو أكبر قيم على الأراضي الحكومية في البلاد، حيث منح قرار رئاسي صدر في عام 1997 الجيش الحق في إدارة جميع الأراضي غير الزراعية وغير المستثمرة، والتي تشير التقديرات إلى أنها تصل إلى 87% من مساحة البلاد" ([111]).
- وعي نظام السيسي بأهمية الأراضي، فأصدر في ديسمبر 2015، قرارا جمهوريا يقضي بالإبقاء على الأراضي المملوكة للجيش حتى بعد إخلائها، للتمكن القوات المسلحة من استغلالها في مشاريع خاصة بها بالشراكة مع أجانب، وأتاح القرار لجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة لأول مرة حرية إنشاء شركات تجارية هادفة للربح.
- ونص القرار الذي يحمل رقم 446 لسنة 2015 على أن "يتولى جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة تجهيز وإعداد مدن ومناطق عسكرية بديلة للمناطق التي يتم إخلاؤها والقيام بجميع الخدمات والأنشطة التي من شأنها تحقيق أهدافه (الجهاز) وتنمية موارده، وله في سبيل ذلك تأسيس الشركات بكافة صورها سواء بمفرده أو بالمشاركة مع رأس المال الوطني أو الأجنبي".
- في عام 2016 أصدر قرارا جمهوريا رقم 57 لسنة 2016، الذي بموجبه تم تخصيص 16 ألفًا و645 فدانًا من الأراضي الواقعة جنوب طريق القاهرة السويس للجيش؛ وهي أراضي العاصمة الإدارية الجديدة وتجمع زايد العمراني. وسبق ذلك وتبعه العديد من القرارات بتخصيص أراضي لصالح مشروعات الجيش.

2- إعفاءات الجيش

- تنصّ المادة الأولى من قانون الإعفاءات الجمركية لعام 1986على إعفاء واردات وزارة الدفاع ووزارة الدولة للإنتاج الحربي من أي ضريبة.
- في 2015 أصدر وزير الدفاع مرسوما أعفى بمقتضاه حوالي 600 فندق ومنتجع وغيرها مملوكة للقوات المسلحة من الضرائب العقارية، كما تحصل شركات القوات المسلحة على إعفاء من رسوم الاستيراد بمقتضى قانون صدر عام 1986 ومن ضريبة الدخل بمقتضى قانون صادر عام 2005. ويمنع معاينة الشحنات المرسلة إلى شركات القوات المسلحة.

---

111) الجيش يزاحم المؤسّسات الاقتصادية المدنية في مصر

- وينص القانون على ألا تدفع القوات المسلحة ضريبة القيمة المضافة على السلع والمعدات والآلات والخدمات والمواد الخام اللازمة لأغراض التسلح والدفاع والأمن القومي. كما توجد قوانين أخرى أيضا لصالح الجيش.
- في 2016 منح قانون جديد لضريبة القيمة المضافة إعفاءات للقوات المسلحة وغيرها من المؤسسات الأمنية.
- وفي نوفمبر 2013، أصدر عدلي منصور، قراراً يسمح للحكومة "بالتخلي عن المناقصات وإسناد المشروعات لأي شركة في الحالات العاجلة"، تبعه قرار آخر في 23 أبريل/نيسان 2014، يحظر بموجبه الطعن من طرف ثالث على العقود التي تبرمها الحكومة مع أي طرف، مصرياً كان أو أجنبياً، وسواء كانت تلك العقود متعلقة بالخصخصة أو ببيع أراضي الدولة أو بأعمال مقاولات أو غير ذلك. وكل ذلك سهل توغل الجيش إلا الحياة الاقتصادية.

3-أرباح مشروعات الجيش:

أصدر السادات قانونا عام ١٩٧٩، تنص المادة الرابعة منه على أن توضع حصيلة مشروعاته في «حساب خاص بأحد البنوك التجارية»، وأن وزير الدفاع هو من يصدر قراراً «بالقواعد التي تنظم الصرف من هذه الأموال».

وبالرغم من أن المسألة تجارية بحتة وليست أسراراً حربية، لا نعرف اسم هذا البنك الخفي حتى الآن، ولا كم به من المال، ولا كيف تتصرف وزارة الدفاع في المليارات التي حصدتها عبر سنوات من تلك المشروعات.

4-أهم مشروعات الجيش خلال الفترة ما بعد يونيو 2103:

- توغل الجيش إلى عدد كبير من المشروعات بعد يونيو 2013، فبالإضافة إلى إرساء عشرات الطرق والكباري إليه بصورة مباشرة، أشرف على كل المشروعات الممولة من الموازنة العامة، تحت شعار محاربة فساد القطاع الخاص وضمان الجدية والالتزام، وضبط المواعيد. وبالطبع لم يعلن عن حصة هذا الإشراف من قيمة تلك المشروعات.
- كما استولي الجيش على قطاع إعلانات الطرق، وكذلك على تغذية المدارس والجامعات، وامتياز إدارة وتشغيل محطات تحصيل رسوم موازين وطرق الخدمة في الكثير من الطرق.
- بالإضافة إلى الإنشاءات أقام الجيش العديد من المشروعات، والتي سنكتفي بذكر بعضها إجمالاً كما يلي:
- العاصمة الإدارية الجديدة.
- مجمع أسمنت بني سويف (أكبر مصنع في العالم)

- مشروع الاستزراع السمكي ببركة غليون.
- مصنع للحقن الطبية
- مصنع لمكيفات الهواء
- إنشاء سلاسل بيع منتجات غذائية في المحافظات.
- شركة مساهمة لصناعة الأدوية تحمل اسم "الشركة المصرية الوطنية للمستحضرات الدوائية".
- شركة لصناعة الحديد، استحوذ جهاز الخدمة الوطنية التابع للجيش المصري على 40% من مجموعة شركات "صلب مصر"، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية نحو 2.2 مليون طن وتعد ثاني أكبر طاقة إنتاجية بالسوق بعد مجموعة شركات عز.
- في يونيو/ حزيران 2015، أسس الجيش المصري شركة مقاولات برأسمال 100 مليون جنيه.

5-تحليل أهداف الجيش من التوغل الاقتصادي:

لا تتوقف أهداف مشروعات الجيش عند الربحية، والمغانم، والتي كانت تشكل فيما مضي الهدف الرئيس لتلك المشروعات، بل تتعداها إلى مجموعة أخرى من الأهداف، ومنها:

- استغلال وضع التجاذب السياسي، للتوسع والتمدد على أكبر مساحة اقتصادية ممكنة، وهو ما قد يفسر الاستعجال بإنشاء مشروعات كبري في قطاعات تعاني، مثل مصنع أسمنت بني سويف.
- السيطرة على الطرق الرئيسية، والتي تشكل منافذ الامداد والتموين، للسلع الرئيسية، سواء بين الموانئ والمطارات وبين مناطق الجمهورية المختلفة، أو بين المحافظات وبعضها البعض.
- السيطرة على إنتاج بعض السلع الاستراتيجية، مثل أدوية الأنسولين، ولبن الأطفال، وغيرها، للظهور بدور المنقذ في أوقات الازمات، والتحكم العقابي في حال الانفلات.
- استخدام مشاريع الدولة (طرق كباري وغيرها) لرفع قيمة أراض يسيطر عليها الجيش، والدخول بقيمتها كشريك في مشروع.
- السيطرة على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، الذي نشأ وازدهر ويدين بالولاء للحزب الوطني، بإيجاد منافس أو بديل.
- توسيع شريحة المتربحين من مشروعات الجيش إلى الرتب الصغرى والمتوسطة، بعد أن كانت حكرا على الرتب الكبرى، بما يضمن استمرار ولاء القيادات العسكرية الصغرى والمتوسطة بالإضافة إلى الكبرى، للسلطة الحالية.

6- واقع القطاع الخاص بعد تغول اقتصاد الجيش:

- شكل مجمل الأوضاع الاقتصادية في مصر خاصة بعد قرار التعويم ورفع شرائح الدعم عن المحروقات والكهرباء، وتغول الجيش على النشاط الاقتصادي، وانفراده بالكثير من المزايا والاعفاءات القانونية، ضربات موجعة للقطاع الخاص المصري.
- توجد العديد من الدلائل على أن نشاط القطاع الخاص مكبل ببيئة الأعمال المرهقة، وحركة التجارة المقيدة، وبالتالي، لم يقم القطاع بدوره المأمول، خاصة في ظل انتهاج السلطة منهجاً ليبرالياً، كان من المفترض أن يكون القطاع الخاص عماده الرئيس.
- يشير هبوط مؤشر مديري المشتريات (PMI) التابع لبنك الإمارات دبي الوطني، الذي يقيس اقتصاد القطاع الخاص في مصر غير المنتج للنفط، إلى تراجع نشاط القطاع الخاص في مصر خلال فترة ما بعد التعويم بصورة مستمرة، ولم يتحسن إلا كحالة استثنائية في بعض الأشهر، سرعان ما يعود للهبوط بعدها.

وتحاول النقاط التالية توضيح بعض من معاناة القطاع الخاص في مصر خلال الفترة الماضية:

- تنافس الدولة القطاع الخاص في الحصول على الودائع المصرفية، وهو ما تسبب-بالطبع مع ارتفاع معدل التضخم- في ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، والتي شكلت ولا تزال عائقاً تمويلياً هاماً، مما أدى أنه خلال العام المالي الماضي حصل القطاع الخاص والعائلي 23% و8% على الترتيب من إجمالي تمويلات القطاع المصرفي، في حين أن القطاع العام استحوذ على 69%.

- على الرغم من قيام الحكومة بالعديد من الإصلاحات التشريعية المهمة لتحسين بيئة الأعمال، لا يزال نشاط القطاع الخاص يعوقه إطار تنظيمي مرهق ولا يمكن التنبؤ به، ويعاني صعوبة الوصول إلى العوامل الرئيسية في السوق (الأراضي-يسيطر عليها الجيش-والعمالة الماهرة) والحواجز غير الجمركية أمام التجارة.

- تلعب أنشطة الحكومة والجهات السيادية دوراً كبيراً في العديد من قطاعات الاقتصاد، وتتمتع بوصول تفضيلي إلى التمويل والأراضي والمشتريات، وبدأ هذا الدور المتنامي بالفعل ليكون مزاحماً للقطاع الخاص.

- عموما يمكن القول إن القطاع الخاص – والطبقة المتوسطة والفقيرة-تحمل عبء برنامج صندوق النقد الدولي، وسيظل على الأرجح تحت ضغط، خاصة بعد الرفع الأخير لأسعار المحروقات، وكل ذلك أن الظروف لا تزال صعبة أمام الشركات الخاصة.

الفصل الثامن

الاقتصاد المصري دراسة مبسطة لعوامل الحقن والتسرب

عانى الاقتصاد المصري قبل عام 2011 من مجموعة من الاختلالات الهيكلية، والتي لا يزال حتى وقتنا الحالي رهينة لها، بل زاده انفلات معدلات القروض الداخلية والخارجية اختلالاً، كما ساهم التدخل السياسي في توجيه المشروعات الاقتصادية في تشكل وضع اقتصادي ينذر بخطر شديد، وستحاول الفقرات التالية تناول هذا الوضع والذي يقترح تسميته تجميد دورة الدخل القومي.

يمكن أن نستعرض هذا التجميد من خلال مقارنة عوامل التسرب خارج دائرة النشاط الاقتصادي، وعوامل الحقن فيه، وذلك كما يلي:

أ - عناصر التسرب:

وجهت السلطة الحكومة لتنفيذ مجموعة من المشروعات، تكلفت مبالغ ضخمة، حمل تمويلها على الموازنة العامة أو على القروض الأجنبية، أو عن طريق أموال المواطنين.

غابت الموضوعية والرشد الاقتصادي ومنهج الأولويات عن طريقة الاختيار، فجمدت أموال تلك المشروعات، ولم ينتج عنها عائد يذكر لا لتعويض رأس المال، ولا الأقساط، وتسربت بذلك الأموال المستخدمة خارج دائرة النشاط الاقتصادي. ومن أهم أمثلة تلك المشروعات ما يلي:

تفريعة قناة السويس:

أعلنت هيئة قناة السويس، أن تكلفة الحفر بالقناة ستبلغ 8 مليارات دولار، 4 مليارات دولار لحفر قناة موازية للمجرى المائي الحالي لقناة السويس، 4 مليارات أخرى لحفر 6 أنفاق تعبر أسفل قناة السويس، قامت الحكومة بطرح شهادات استثمار على المواطنين، بعائد 12% -أكبر من العائد السائد آنذاك (8.7%)، ولمدة 5 سنوات، فجمعت 64 مليار جنيه بما يعادل 8.5 مليار دولار في أيام معدودة، سحب معظمها من ودائع مصرفية.

بالطبع تحتاج مصر لأنفاق تحت القناة، ولكن ليس لكل هذا العدد، كما أن ضياع تكلفة حفر نفق السكة الحديد لعدم إمكانية تنفيذه هندسيا جاء كاشفاً لعدم وجود دراسات مسبقة.

تكلفة التفريعة جمدت بالكامل، ولم تتسبب -كما حذر المخلصون – في أي زيادة في الإيرادات، بل ورط التسرع في الحفر، هيئة القناة نفسها في قروض – للمرة الأولى في تاريخها-متتالية بلغت حوالي 2 مليار دولار.

تكلفة الأنفاق سواء لعبور السيارات أو لنقل المياه إلى سيناء، لا تزال الاستفادة منها محدودة، ولم تطرأ طفرات في مساحات الأراضي المستصلحة اعتمادا على هذه المياه حتى الآن.

الخلاصة تم تسريب حوالي 6 مليارات دولار-لرفع الروح المعنوية-يضاف إليهم الاقتراض الداخلي والخارجي بقيمة 2 مليار دولار.

العاصمة الإدارية الجديدة:

تبلغ مساحة المرحلة الأولى من مشروع العاصمة الإدارية الجديدة ما يقرب من 40 ألف فدان لتغطية المرافق السكنية والإدارية، بإجمالي تكلفة تقترب من 200 مليار جنيه.

تقوم شركة مساهمة بإدارة مشروع تأسيس العاصمة الجديدة برأسمال يقدر بـ 6 مليارات جنيه، تتكون الشركة من مجموعة من الإدارات الأساسية هي: جهاز مشروعات الخدمة الوطنية وهيئة المجتمعات العمرانية وجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة.

تابع الجميع المشروعات في العاصمة بخلاف البنية الأساسية، ومنها الفنادق والنوادي والمسجد الأكبر والكنيسة الكبرى، والبرج الأكبر، كل هذا بالإضافة إلى النهر الأخضر والذي تبلغ تكلفة مرحلته الأولى (10كم من جملة 35كم) 9 مليارات جنيه، أي بقيمة إجمالية 32 مليار جنيه تقريبا بفرض ثبات الأسعار مع المرحلة الأولى.

بالطبع انسحبت الشركات تباعا من تمويل العصمة بداية من العبار ومرورا بالشركات الصينية، فتم الاعتماد على التمويل المحلي وشراء الأراضي من الشركات العقارية المحلية، ومؤخرا تم العودة إلى الصين مرة أخرى، رغم التحذيرات العديدة من القروض الصينية، إلا أنه من الواضح أنها الملجأ التمويلي الأخير.

بالإضافة إلى الجوانب السياسية والجو سياسية، فإن مشروعات العاصمة الإدارية، سربت جزءا كبيرا من السيولة المحلية، واخرجتها خارج دائرة النشاط الاقتصادي، وحتى مع بدء الاستخدام فهل من المتوقع أن يمتلئ المسجد أو الكنسية أو حتى الفندق بالرواد قبل مرور أعوام طويلة، بل حتى المشروعات العقارية للقطاع الخاص وإن بيعت بعض وحداتها، فستظل مغلقة لسنوات طويلة، تبدو طبيعية على الأقل لأي مدينة جديدة، وستقتصر الاستفادة على بعض المباني الإدارية ونسبة قليلة من جملة الإنشاءات لفترة طويلة من الزمن.

مشروع القطار السريع:

وقعت هيئة الانفاق اتفاقية عقد تصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة مشروع خطى مونوريل العاصمة الإدارية الجديدة، ومونوريل السادس من أكتوبر مع تحالف بومبارديه ترانسبورتيشن والمقاولون العرب وأوراسكوم كونستراكشون ليميتد بتكلفة تصل 4.5 مليار دولار.

القيمة الإجمالية لعقد التصميم والبناء والتشغيل والصيانة لمشروع المونوريل تتجاوز 4.5 مليار دولار، وتبلغ حصتها فى العقد 900 مليون دولار، وحصة بومبارديه 2.85 مليار دولار.

تبلغ القيمة المحتملة للعطاء بالنسبة لشركة بومبارديه ترانسبورتيشن نحو 1.4 مليار يورو للمشتريات الهندسية والبناء، بالإضافة إلى ذلك، هناك اتفاق على عقد لمدة 30 عامًا للتشغيل والصيانة بقيمة محتملة تبلغ حوالي 1.6 مليار يورو وسيتم تطوير وبناء العربات والقاطرات فى مدينة ديربى بالمملكة المتحدة.

يهدف خط مونوريل 6 أكتوبر إلى ربط محافظة الجيزة بداية من محطة جامعة الدول بالخط الثالث لمترو الأنفاق بمدن السادس من أكتوبر والشيخ زايد والتوسعات الجديدة بمدينة السادس من أكتوبر بطول تقريبي 42 كم و12 محطة وتبلغ السعة القصوى للنقل 45 ألف راكب / ساعة /اتجاه، وتبلغ المدة الإجمالية لتنفيذ خط مونوريل مدينة 6 أكتوبر 42 شهراً اعتباراً من يناير 2020.

من الواضح ان هذا المشروع الكبير الذي يقارب في تكلفته نصف المبلغ الذي تطالب به هيئة السكة الحديد للإصلاح، كما انه يخدم طبقة بعينها، وكان يمكن الانتظار عليه لعشر سنوات قادمة على الاقل، أما عن خطه المتعلق بالعاصمة الإدارية الجديدة – العلمين، فهو كمعظم المشروعات لا يعرف علي وجه التحديد من يستفيد منه.

عموماً اقتراض هذا المبلغ الضخم-خاصة من الصين-سيفرض صعوبات سداد على الاقتصاد المصري، إذا ما أضيفت الي صعوبات الافراط في الاقتراض، لوضحت صورة التجميد والنزح خارج دائرة النشاط الاقتصادي والتي ربما تحدث آثاراً كارثية خلال الفترة المقبلة.

المشروع القومي للطرق والكباري:

يبلغ إجمالي استثمارات مشروعات الطرق 253 مليار جنيه حتى يونيو 2020، تم حتى الآن تنفيذ «113» مشروعاً على الطرق بتكلفة «115» مليار جنيه، قفزت بها مصر 43 مركزًا في التصنيف العالمي لتحتل المركز 75 على مستوى العالم بعد أن كانت في المرتبة 118.

كما نفذت الدولة حتى بداية 2019 334 كوبريا ونفقا، منهم 4 كباري على النيل.

لا شك أن الطرق والكباري هي شريان الحياة الاقتصادية، ولكن السؤال هل كانت مصر بحاجة إلى كل تلك الطرق والكباري، وهل بنيت بناء على دراسات تعكس خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلبية لحاجات توسعية، عموماً لم تنشر الدولة أي مخطط تنموي يبرر أي سبب اقتصادي لكل تلك الطرق والمحاور.

أعتقد أن كل ذلك غائبا، بل وتوجد الكثير من الكباري كان يمكن تأجيلها لسنوات، وكانت هناك توسعات في بعض الطرق والمحاور أكثر من الحاجة الحالية والحاجة في الأجل المتوسط، وأعتقد أن الإصرار على تنفيذ بعض من تلك المشروعات كان بغرض رفع قيمة الأراضي على جانبي الطرق والتي يمتلكها الجيش بموجب القانون، والتي يستخدمها فيما بعد كحصة في الشراكة مع مستثمرين محليين أو أجانب في المشروعات المختلفة.

عموماً يمكن القول إن جزءا لا يستهان به من تلك الشبكة ستؤجل الاستفادة القصوى من الإنفاق العام عليه لسنوات قادمة، مما يعني تسرب جزء لا يستهان به من تلك الأموال خارج دائرة الدخل القومي.

المطارات الجديدة:

المطارات الجديدة هي المثال الأبرز على إهدار وتجميد الأموال، فالعديد من المطارات أنشئت أو تحت الإنشاء في دائرة نصف قطرها 75 كيلو متر، ومنها مطار العاصمة الإدارية، مطار رأس سدر، مطار المليز، وأبعد منه قليلا إعادة تشغيل مطار الطور، كل هذا في ظل وجود مطار الإسماعيلية ومطار القاهرة، مع ملاحظة غياب الصعيد عن تلك الخطة مما يؤكد غياب البعد التنموي.

بالطبع لا يوجد تفسير مقنع لمثل تلك الإنشاءات، والغريب التصميم على استكمال المخطط بالكامل، مما أدى إلى تجميد جزء لا يستهان به من التكاليف-بفرض الاستفادة الجزئية-وبالتالي التسرب خارج دائرة الدخل القومي.

المصانع الجديدة والمصانع المغلقة:

أسهبت فقرة سابقة في هذا التقرير في الحديث حول تقديرات أعداد المصانع المغلقة، وأنها كانت الأولى بتوجيه الأموال لإعادة تدوير عجلة الإنتاج، ولكن كان قرار الدولة بأولوية إنشاء المجمعات الصناعية الجديدة، على حساب تدوير تلك المصانع.

تعتزم الدولة إنشاء 7 مناطق استثمارية جديدة لإنشاء مصانع إنتاجية، وتتضمن الخريطة الصناعية إنشاء 13 تجمعا صناعيا في 13 محافظة، وصلت معدلات تنفيذه إلى 90%، وتم الانتهاء من بعضه بالفعل، طبقاً للتصريحات الرسمية.

هذه المصانع كاملة المرافق، بل ويقال إن بعضا منها جاهز بالمعدات والآلات، وبذلك يبقى السؤال الأهم من سيشغل تلك المشروعات، فمن المعروف حال المستثمر المحلي، الذي يئن من الإجراءات الاقتصادية المتبعة-خاصة معدل الفائدة-، وكذلك في ظل تراجع كبير للاستثمار الأجنبي خلال الثلاثة أعوام الماضية؟

وبعيدا عن غياب الروابط التنموية والتكاملية بين تلك الصناعات، أعتقد أن معظم تلك المصانع ستبقى فارغة لفترة، ليست بالقصيرة، ريثما يستعيد المستهلك المحلي بعضا من قوته الشرائية المهدورة، أو يستعيد الاستثمار الأجنبي ثقته في المناخ الاقتصادي المصري.

اقتراح طلاء واجهات المنازل:

أثار قرار ضرورة طلاء واجهات المباني المصرية جدلاً واسعاً، لا سيما في ظل توجيهات سيادية بالتنفيذ، وعقوبات على المخالفين، وتحديد ألوان خاصة بكل محافظة.

ورغم ان الامر قد بدا هزلا في بدايته، الا ان المدقق سيجد عشرات الالاف من المنازل التي تحتاج الطلاء، وبالطبع لا يمكن الاعتراض على توجه نحو الشكل الحضاري اللائق بالبلاد، ولكن هذا الاقتراح يجمد في حال تنفيذه عشرات المليارات من الجنيهات، ويخرجها بعيدا عن دائرة الدخل القومي، وسيساهم في المزيد من الكساد الذي يضرب البلاد، علاوة علي رفعه تكلفة السكن الذي سيتحملها المستهلك الأخير.

كان ما سبق أمثلة على مشروعات تسرعت السلطة في إنجازها دونما جدوى مدروسة، وترتب عليها تجميد وتسريب أموال، كان يمكن أن تساهم في تدوير عجلة النشاط الإنتاجي، بدلا من خلق حالة وهمية من النمو الغير مستدام.

توجد تكلفة سلبية غير مباشرة لتسرب تلك الأموال ومنها تحجيم قدرة البنوك على خلق الائتمان، وتقليص القدرة الشرائية الاستهلاكية للمواطنين، والمساهمة في الركود، بالإضافة إلى مزاحمة القطاع الخاص على الأموال، ومزاحمة القطاع الإنتاجي بصفة عامة.

أقساط القروض والفوائد:

تشير بيانات البنك المركزي إلى ارتفاع تقديرات خدمة الدين متوسط وطويل الأجل خلال 2019 إلى 16.9 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2018 مقابل 14.7 مليار دولار في تقديراته السابقة بنهاية يونيو 2018، وذلك بخلاف 2.08 مليار دولار ديون قصيرة الأجل منتظر سدادها في الشهور التسعة الأولى من العام الحالي، ليصبح مجموع الالتزامات المستحقة خلال عام 2019 حوالي 18.9 مليار دولار.

كما أوضحت البيانات أن البنك المركزي المصري نجح في سداد أكثر من 36 مليار دولار ديونا والتزامات خارجية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ولا شك أن نزح تلك الأموال إلى الخارج، يمثل تسرباً خارج دائرة النشاط الاقتصادي.

تسريبات أخرى (النشاط العسكري):

يشكل اقتصاد الجيش نوعا آخر من التسريبات خارج دائرة النشاط الاقتصادي، فالمشروعات تعطي بالأمر المباشر، وتعفى من الضرائب والجمارك-كما سبق شرحه-ولا يوجد من يعرف كيف توزع الأرباح، وأين تذهب الأنصبة الكبرى، ومن المؤكد أن جزءا من تلك الأموال يتسرب إلى خارج البلاد، علاوة على عدم الاستخدام الأمثل للموارد والمشروعات التي يديرها الجيش بشكل مباشر-راجع عشرات الأندية والفنادق التي لا يرتادها إلا الضباط-وهو ما يمثل وجها للتسرب خارج دائرة النشاط.

تمثل مصانع الجيش التي نفذت دونما دراسة سوقية، أو تلك التي أسهمت في تعطل القطاع الخاص أو العام، وتوقف إنتاج بعض مشروعاتهم جزئياً أو كلياً، أحد أوجه التسرب خارج دائرة النشاط الاقتصادي.

هجرة بعض رؤوس الأموال الوطنية:

ساهم التوسع في الاستيلاء على أموال ممارسي العمل السياسي، سواء من الإسلاميين أو الليبراليين، إضافة إلى الصلاحيات الواسعة للجهات السيادية في العمل الاقتصادي إلى هجرة بعض رجال الأعمال المصريين من متوسطي الحجم إلى خارج البلاد.

يتم تحويل أموال هؤلاء إما بطرق غير رسمية عن طريق سماسرة، أو عن طريق رسمي بشراء شهادات إيداع دولية من بورصة لندن، ومؤخرا عن طريق النقود الإلكترونية، ومهما كان أسلوب التحويل فالمحصلة هي نزح تلك الأموال وتسربها خارج دائرة النشاط الاقتصادي.

ب- قراءة في مصادر الحقن:

يعتمد الاقتصاد القومي المصري تاريخياً على مجموعة من مصادر الحقن الخارجي، والتي تتحمل عبء سد فجوة العملة الأجنبية الناتجة عن عجز الميزان التجاري، إضافة إلى سد الفجوة التمويلية الناتجة عن عجز الموازنة العامة، ويمكن تحليل مصادر الحقن كما يلي:

القروض الخارجية:

- تزايدت وتيرة الاقتراض الخارجي لمصر بشدة منذ عام 2013، حيث بلغت حوالي 39 مليار دولار في نهايته، لتصبح 106 مليارات دولار بنهاية مارس 2019 طبقا لتصريح وزيرة التخطيط مؤخراً.
- كانت استجابة المؤسسات الدولية والاقليمية لطلبات الاقتراض المصرية طبيعية بعد إقرار الحكومة المصرية لبرنامج صندوق النقد الدولي، وبعض الترتيبات السياسية المتعلقة بالعلاقات مع الكيان الصهيوني، والعلاقات مع الإدارة الأمريكية، والتحالف مع السعودية والامارات.
- لجأت مصر إلى اصدار سندات دولاريه أكثر من مرة خلال العامين الماضيين، ولا يزال إقبال الأسواق الدولية عليها كبيراً، لاسيما بعد إشادات البنك الدولي وصندوق النقد بالإصلاحات الاقتصادية، وهو ما مثل باباً رخيص نسبياً للاقتراض – مقارنة بمعدل الفائدة بالسوق المحلي-، وأعتقد ان الدولة ستحاول زيادة الاعتماد على هذا المصدر خلال الفترة القادمة.
- يعتقد الكثير من الخبراء أن الإدارة المصرية استهلكت معظم الأبواب المتاحة للاقتراض-قد يكون العودة إلى قانون الصكوك الإسلامية المتجاهل منذ 2013 إقرارا باقتراب جفاف مصادر الاقتراض-، بل وصلت لحدودها القصوى مع بعض الجهات الإقليمية، ويعني ذلك تناقص وتيرة الحقن من خلال الاقتراض الخارجي خلال العامين القادمين، بل إن التحويل سينعكس ليكون للخارج في إطار عملية السداد للقروض والفوائد.

تحويلات العاملين في الخارج:

- ارتفعت تحويلات العاملين المصريين في الخارج ارتفعت بمقدار 778.2 مليون دولار، إلى 25.5 مليار دولار في 2018، مقابل 24.7 مليار دولار خلال 2017، وبرر الخبراء تلك الزيادة بعودة آلاف المصريين العاملين في منطقة الخليج، خاصة السعودية، إلى وطنهم بشكل نهائي بسبب سياسات "التفنيشات" والاستغناءات عن الأجانب وإحلال العمالة المحلية بدلاً من الوافدة التي طبقتها هذه الدول، وزيادة رسوم الإقامات، وغلاء الأسعار، حيث عاد المصريين ومعهم مكآفات نهاية الخدمة وما جمعوه من أموال خلال السنوات التي قضوها في الخارج.
- أظهرت بيانات أصدرها البنك المركزي المصري في مارس 2019، تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الشهور التسعة الأولى من العام المالي 2018 / 2019 بنسبة 6.1% على أساس سنوي، وذلك بوضح الاتجاه العام المتراجع لتلك التحويلات، وإن ما حدث من زيادات عقب التعويم، كان لسد حاجات الأسر المعيشية نتيجة ارتفاعات الأسعار المتتالية، وكذلك للعودة النهائية لجزء لا

يستهان به من العاملين، نتيجة الظروف سالفة الذكر، وعموماً يمكن القول إن التراجع المشار إليه سابقا هو بداية لانخفاضات متتالية لتحويلات العاملين خلال الفترة القادمة، وهو ما يمثل انخفاضا لحقن، طالما اعتمدت عليه مصر منذ طفرة أسعار البترول في السبعينيات وحتي الآن.

الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر:

ناقش التقرير في فقرة سابقة بالتفصيل تراجع الاستثمارات الأجنبية إلى مصر خلال العامين الماضيين، ولكن يبقى الاستثمار المباشر في التنقيب عن الغاز والبترول أحد أهم مصادر الحقن في الاقتصاد، ولكن يعاب عليه، أن جزءا ليس باليسير منه يذهب لحساب معدات وآلات وخبرات أجنبية، أي سرعان ما يتسرب إلى الخارج مرة أخرة.

أما الاستثمار في أدوات الدين المحلية فلا يمكن الاعتماد عليه كأداة للحقن في الاقتصاد المصري، فالأموال الساخنة تلهث وراء معدلات الفائدة المرتفعة، وتنتقل بسهولة بين البلدان، والتعويل عليها يجب أن يكون مرحلياً.

عائدات السياحة:

حقق قطاع السياحة معدل نمو قدر بحوالي ١٦.٥% في عام 2018، وهو الأفضل منذ عام ٢٠١٠، وساهمت السياحة بنسبة 11.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير 2.5 مليون فرصة عمل، أي ما يعادل 9.5٪ من إجمالي عدد الوظائف في مصر.

بحسب بيانات للمجلس العالمي للسياحة والسفر، فإن إجمالي قيمة ما ينفقه السياح في مصر خلال العام الماضي بـ 12.2 مليار دولار، وتوقع أن يصل عدد السياح القادمين لمصر خلال العام الجاري إلى 11.7 مليون سائح.

بالطبع يرتبط استمرار حقن السياحة في الدخل القومي بمجموعة من العوامل، رغم أنها في الغالب خارج نموذج الاقتصاد المصري، ألا أنها يمكن وصفها بالمستقرة خلال العامين القادمين، مما يرجح ثبات مساهمة تلك القطاع خلال الفترة القادمة.

عائدات قناة السويس:

رغم عدم تحقيق قفزات بعد حفر التفريعة الجديدة، إلا أن معدل حقن القناة في الاقتصاد لا يزال مستمرا، وإن كان من المتوقع أن يتأثر بالتباطؤ المتوقع في النمو والتجارة العالميين، وإن كان في الحدود العادية.

أعتقد أن التأثير الكبير سيكون هو سداد الديون المستحقة على هيئة القناة، وحتى لو دورت من خلال القروض الجديدة، فسيعني ذلك تسربا قد يساوي أو يقل عن الحقن الجديد، وعموما يمكن القول إن معدل حقن القناة في الاقتصاد القومي يغلب عليه الثبات والاستدامة.

ج-المقارنة بين الحقن والتسرب في الاقتصاد المصري:

يشير التحليل السابق لعناصر الحقن والتسرب من وإلى دائرة النشاط والدخل القومي، إلى غلبة ظاهرة لعناصر التسرب، وللأسف فإن معظم تلك الغلبة ناتج عن مشروعات الدولة، والتي أدت إلى تجميد جزء كبير من الأموال المحلية والمقترضة في أشكال مختلفة، لن تدر أي عوائد ملحوظة، وفي ذات الإطار فشلت الإدارة المصرية في التحول نحو الإنتاج، بما يخلق قيم مضافة تتسبب في المزيد من الحقن إلى الداخل.

أعتقد انه بعد الأعوام الثلاثة القادمة، والتي سيبدأ فيها سداد القروض والفوائد وتخف القروض والودائع، وتنجز فيها ما تبقي من المشروعات الطرق والعاصمة الجديدة، سيتراجع معدل النمو الحالي، وسيتعرض الاقتصاد لمزيد من الانكماش-خاصة في ظل خطة إعادة هيكلة القطاع الإداري المزمع تنفيذها-، ولكنه لن يدخل نفق الكساد لوجود بعضا من عوامل الحقن المستدامة، وسيتأثر المواطن المصري بشدة، وأظن أن الأعوام ما بعد 2020 أعوام صعبة على الاقتصاد المصري، إلا إذا حدثت تغيرات جذرية، تتعلق جميعها بعوامل من خارج الإطار الاقتصادي الحالي [112].

(112) الآراء الواردة تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن المعهد المصري للدراسات.

ملخص التقرير

يجري الجدل بين الكثير من المراقبين حول طبيعة ما يجري في الاقتصاد المصري مصر، في ظل توالي القرارات والقوانين والمشروعات التي وصفت بالقومية، وفي نفس الوقت ما يصفه البعض بالإفراط في الاعتماد على القروض الداخلية والخارجية لتمويل تلك المشروعات، إضافة الي الجدل حول أولوية تلك المشروعات بل وجدواها الاقتصادية.

حاول التقرير ان يقدم صورة متأنية ومستفيضة لمجمل الأوضاع الاقتصادية المصرية، انطلاقا من تحليل الأرقام الرسمية، بهدف استقراء النتائج حول صحة التوجه وجدوى التصرف واستدامة الأثر، كأهداف أصيلة لأي عملية تنموية مستهدفة، وذلك ضمن إطار كلي باحث عن الروافع الرئيسة للنموذج التنموي. وكان اهم ما توصل اليه التقرير ما يلي:

ترجع طفرة النمو في الناتج المحلي الإجمالي أساسا إلى النمو في ستة قطاعات، شكلت نحو 77% منه خلال العام المالي 2018/2017، كانت أهم تلك القطاعات هي قطاع الاستخراجات بنسبة 15.8% والصناعات التحويلية بنسبة 12.2% وقطاع التشييد والبناء بنسبة 10.3% إلى جانب قطاعات تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 9.6% والأنشطة العقارية بنسبة 7% وقطاع الزراعة بنسبة 6.8%.

النظرة المتفحصة الي القطاعات المساهمة بصورة رئيسية في نمو الناتج المحلي تشير الي أن القطاعات الثلاثة الرئيسة هي التعدين (بعد طرح الناتج الصناعي) والبناء والبيع بالتجزئة والجملة، وإذا ما اضيف اليها عائد قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج، نجد ان مكونات الناتج المحلي الإجمالي في مصر تتصف بالريعية، وتهيمن عليه بشكل رئيس القطاعات التي تعتمد على الاستهلاك، وبالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي الحالي غير شامل وليس مستداماً.

معدل النمو الحالي يغيب عنه الهدف الرئيس من تحقيق النمو، وهو رفع مستويات معيشة المواطنين، لا يزال المواطن العادي يعاني من ارتفاع معدلات التضخم، وضعف التعليم والرعاية الصحية وتحسين خدمات النقل.

كما يغيب عنه التركيز على الجانب الحقيقي من الاقتصاد، مع تعزيز كفاءة وفعالية الخدمات التي يعتمد عليها المواطن.

بصفة عامة لا تزال مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي هزيلة، ولا تضع مصر في مسار التنمية الحقيقة، ولا تستوعب اعداد العمالة الوافدة الي سوق العمل سنوياً، فضلاً عن غياب التطوير التكنولوجي.

مبادرة البنك المركزي بتوفير 200 مليار جنيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة ميسرة، كانت كفيلة بتحقيق نقلة نوعية ليس لقطاع الصناعة المصرية فقط بل لمسار الاقتصاد المصري بأكمله، ولكن ما شاب عملية التنفيذ من قيود ومعوقات، واستيلاء الشركات الكبرى على القروض بدعاوي مختلفة، كل ذلك أفقد المبادرة فاعليتها وجدواها.

لا يوجد تفسير لعدم استهداف المصانع المتعثرة في مبادرات البنك المركزي، لا سيما ان معظمها يعاني المشاكل التمويلية، وكذلك يصعب على الفهم الاهتمام ببناء مدن صناعية جديدة والانفاق على ترفيقها في ظل عطالة الموجود بالفعل.

إلغاء مشروع قانون صناعة السيارات المعروف بـ"استراتيجية صناعة السيارات" بعد سنوات من الانتظار، وتحويل قانونه الي مجلس النواب، جاء كاشفاً لغياب الرؤية الاستراتيجية لتطوير القطاع الصناعي برمته -علي وجه الخصوص قطاع السيارات-، وفي القلب منها نمط التصنيع المستهدف، والتوطين التكنولوجي، واستخدام الإمكانات المحلية المادية والبشرية.

ضعف العمل في الملف الزراعي مقارنة بالتصميم على انجاز مشروعات العاصمة الإدارية ومن قبلها تفريعة القناة، وغيرها من المشروعات الغير منتجة، تثير علامات الاستفهام حول التصميم على اهمال العمل بالقطاعات الإنتاجية مقارنة بالسرعة في غيرها.

محدودية المتاح من الموارد المائية-وفي ظل أزمة سد النهضة-تتطلب مشروعات للارتقاء بكفاءة نقل وتوزيع المياه بداية من الترع والمساقي الحقلية ونهاية بالارتقاء بنظم الري الحقلي، وكل ذلك لا يلاحظ فيه أي مشروعات يمكن اعتبارها قومية أو حتى غير اعتيادية، بل وغابت العادية كذلك.

الاستصلاح والمشروعات الجديدة ليست المهمة الوحيدة المطلوبة للقطاع الزراعي، بل يحتاج القطاع الي مجموعة من السياسات المكملة-تسويقية – تمويلية – مائية-تركيب محصولي-جمعيات زراعية – برامج مساندة للفلاح وغيرها، وحتى الان يمكن الجزم بغياب اية رؤية استراتيجية لتطوير هذا القطاع.

حدثت مجموعة من التحسينات الرقمية على الموازنة العامة المصرية في العامين التاليين لتنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي، ورغم ذلك فوفق مشروع موازنة العام المالي 2020/2019، يتبين أن العجز الكلي قدر بـ 445 مليار جنيه مصري، في مقابل 438.6 مليار جنيه للعام المالي السابق تقريبا، ويشير ذلك الي تزايد العجز بحوالي 7مليار جنيه عن العام المالي السابق.

يلاحظ في بند النفقات العامة ان النسبة الكبرى منها لا تزال تتجه الي نفقات لا يمكن للحكومة ان تتملص منها، مثل فوائد الديون المقدرة بنحو 569 مليار جنيه، ومخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو 327 مليار جنيه، ومخصصات الأجور بنحو 301 مليار جنيه، ومخصصات الاستثمارات العامة بنحو 211 مليار جنيه.

بينما انخفض دعم المواد البترولية والكهرباء عن العام الماضي 36.1 و12 مليار جنيه على الترتيب، وخفضت مخصصات دعم المزارعين بنحو 500 مليون جنيه، كما خفض دعم التأمين الصحي والأدوية بنحو 244 مليون جنيه، نجد ان موازنة السطر الواحد قد قفزت مخصصاتها من 75 مليار جنيه في موازنة العام المالي الماضي إلى 90 مليار جنيه، أي بزيادة قدرها 15 مليار جنيه، وبنسبة زيادة تصل إلى 20%.

يقر الدستور المصري أن الحكومة ملزمة بألا تقل مخصصات بندي التعليم والصحة عن 7% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الحكومة لم تلتزم للمرة الخامسة على التوالي بتلك النسبة.

- سيبقي الاقتراض هو الخيار الوحيد لتغطية العجز المتزايد، وستتحمل المصادر المحلية العبء الأكبر لسداد هذا العجز، مما يشكل تزاحماً مع القطاع الخاص على الودائع المصرفية، ويضر بالاستثمار الخاص، إضافة الي الإبقاء على قطاع مصرفي غير احترافي يعتمد على اقراض الحكومة كنشاط رئيس، بينما يهمل نشاطه الرئيس في تمويل القطاع الخاص.

- هناك ارقام ضعيفة جدا تدخل الموازنة العامة للدولة من مؤسسات هامة، فحصيلة الخزانة العامة من قناة السويس هي 36مليارجنيه، أي حوالي 2.2 مليار دولار فاين تذهب باقي إيرادات القناة والبالغة ما يزيد عن خمسة مليار دولار عام 2018.

تبلغ الإيرادات المقدر دخولها من الصناديق الخاصة فقط 5.5 مليار جنيه، وهي نسبة 25% المفروض على الصناديق توريدها، وبذلك فان اجمالي إيرادات تلك الصناديق 22 مليار جنيه، وهو ما يفرض التساؤل اين تذهب بقية الحصيلة؟ وكيف تنفق ومن يراقب على الانفاق؟ ولماذا تتعنت الدولة في زيادة النسبة المفروضة لصالح الموازنة في ظل ما تعانيه من فجوة تمويلية، واعباء خدمة الدين؟

- اعتماد طريقة تقييم الشركات المطروحة من قبل الدولة، اعتمادا على متوسط سعر السهم خلال الشهر الأخير قبل الطرح، يقلل من عوائد الدولة من وراء البيع -إضافة الي خسائر بيع شركة رابحة-، ويفتح باب الشكوك حول القيمة العادلة، والتلاعب في قيمة السهم، ولماذا الإصرار على البيع ولم تسترد الأسهم سعرها، وغيرها من التساؤلات.

- برزت السياسة النقدية كأحد المحاور الأساسية لبرنامج الصندوق، ورغم التخبط في بداية البرنامج والذي نتج عنه ارتفاعات حادة في سعر الدولار-مما انعكس على عدم استقرار الأسعار في الأسواق-الا ان البنك المركزي اتخذ مجموعة من الإجراءات التي ساهمت في تحسن الأوضاع واستقرار سعر الصرف، وان كان لها العديد من التداعيات الأخرى.

-اعتمد البنك المركزي سياسة انكماشية، كان أبرز ملامحها رفع الاحتياطي الالزامي من 10% الي 14%، ورفع أسعار الفائدة لأكثر من مرة، في محاولة للحفاظ على الودائع بالجنيه من جهة، ومن اخري خفض الطلب على القروض بصفة عامة، واعتمد الاحتياطي بشكل كبير على الأموال الساخنة، واموال القروض الخارجية، وذلك في محاولة للسيطرة على معدلات التضخم المتزايدة.

مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأكبر من نوعها في التاريخ المصرفي، وكان جديرا بها لو نفذت بصورة صحيحة ان تحقق نقلة نوعية للاقتصاد المصري، ولكن تم نهب أموالها، والتي وجهت في الغالب للشركات الكبرى التي انشات شركات صغيرة وحصلت من خلالها على التمويل الميسر، ولا يمكن اعفاء البنك المركزي من تحمل مسؤولية ذلك، حيث تقاعس في الرقابة وتراخي في العقوبة.

فكرة مبادرة التمويل العقاري جيدة، وكان من المنتظر منها أن تعمل على تنشيط السوق، لكن هناك بعض العيوب الجوهرية في المبادرة، منها انخفاض الحد الأقصى لسعر الوحدة التي تتيح المبادرة تمويلها (300 ألف جنيه)، بجانب انخفاض قيمة الحد الأقصى للدخل الشهري لمحدودي ومتوسطي الدخل الذي وضعه البنك المركزي كحد أقصى

للاستفادة من المبادرة. وقد اضطر البنك المركزي لتعديل هذه الحدود ثلاث مرات خلال العام 2014، كما ان المبلغ المرصود للمبادرة قليل جدا (20 مليار جنيه).

يعاني سوق التمويل العقاري في مصر من الكثير من المشاكل الهيكلية، ومنها تسجيل العقارات -ارتفاع أسعار الوحدات-عدم وجود شروط واضحة للشروط والمتطلبات الواجب توافرها في شركات التمويل أو إعادة التمويل العقاري، وعدم وجود جهة مستقلة لاعتماد المقيّمين العقاريين-عدم وجود معايير مصرية للتقييم العقاري -عدم وجود محاكم مستقلة لقضايا الرهن.

حرص البنك المركزي على الإعلان عن أرقام مبالغ فيها لعدد المستفيدين من المبادرة، حيث أعلن أن إجمالي عدد المستفيدين وصل إلى 230 ألف عميل، وبالقسمة على الحد الأقصى لتمويل المبادرة 20 مليار جنيه، هذا يعني أن كل عميل حصل على 87 ألف جنيه فقط.

بصفة عامة يمكن القول ان الخسائر او تراجع الأرباح التي حققتها البنوك، كانت نتيجة تدخل القرار السياسي في اعمال السياسة النقدية، وذلك يعكس عدم قدرة مجلس إدارة المركزي على الاحتفاظ بمكتسبات الاستقلالية التي منحها له القانون والدستور، ومدي انصياعهم للسلطة.

أرباح البنوك الكبرى هزيلة للغاية مقارنة بحجم الودائع، فعلي سبيل المثال، تخطت ودائع البنك الأهلي التريليون جنيه، أي ان أرباحه 1% فقط نسبة الي حجم ودائعه.

-كان من المنتظر أن تحقق الصادرات المصرية طفرة كبيرة بعد تعويم الجنيه في نوفمبر 2016، حيث أصبحت قيمة الصادرات المصرية مقومة بالدولار منافسة للغاية، ولكن هذا لم يتحقق وجاءت الزيادات متواضعة.

-تُمثل الفجوة الكبيرة بين صادرات وواردات مصر السلعية، واحدة من المشكلات المزمنة، ولا يظهر أن هناك سياسات جديدة لسد هذه الفجوة، ولو في الأجل المتوسط، وحسب أرقام ميزان المدفوعات للعام 2018 يتبين أن العجز التجاري بحدود 45 مليار دولار في مقابل 37 في 2017.

غالبية الاستثمارات الأجنبية تتركز في قطاع النفط والغاز، مما يضيع على مصر فرص دعم التنمية من خلال هذه الاستثمارات، كم انه يؤخذ على هذا الهيكل غير الإيجابي، أن قطاع البترول قطاع كثيف رأس المال، ولا يوفر فرص عمل تتناسب مع ما ينفق من استثمارات، والجانب الثاني أن استفادة الشريك الاجنبي عالية، والأمر الثالث أن مصر لم تستفد من تلك الاستثمارات على مدار العقود الماضية في توطين تكنولوجيا هذا القطاع، أو محاولة إنتاج متطلبات الاستثمار به من الناحية التكنولوجية.

العامل الأهم في تراجع الاستثمار الأجنبي هو تراجع طلب المستهلكين بعد حوالي ثلاث سنوات من إجراءات للتقشف وأسعار فائدة مرتفعة وتوسع شركات مملوكة لجهات سيادية في الاقتصاد، وساهم كل ما سبق في تثبيط شهية المستثمرين.

كشف البنك المركزي عن ارتفاع معدلات الدين الخارجي بنهاية مارس الماضي إلى 106مليار دولار مقابل 82.88 مليار دولار بنهاية 2017، بزيادة 23 مليار دولار تقريباً، وبذلك تتوالى ارتفاعات الدين الخارجي، في غياب عوائد

للمشروعات تغطي خدمة تلك الديون، وتقلص فرص استمراراها على نفس المعدلات السابقة بعد استهلاك معظم المصادر المتاحة.

كشفت بحث الدخل والانفاق لعام 2019 أنه تم تحديث خط الفقر الوطني لعام 2019 ليبلغ 735 جنيه شهريا (44.5 دولار)، في مقابل 1.9 دولار/ اليوم تعادل (100 جنيها تقريباً) حدًا للفقر عالميا، 1.25دولار/يوم للفقر المدقع، يحددها البنك الدولي.

- ووفقاً للمؤشرات الأولية المعلنة في تلك التقارير، فقد ارتفع معدل الفقر إلى 32.2%، كما أظهرت أن هناك نحو 26.8% إضافية من السكان فوق خط الفقر بالفعل، لكنهم شبه فقراء ومازالوا بحاجة إلى الدعم، (المجموع 57% تقريباً) كم أشار البنك الدولي، وهذه النسبة ارتفعت 2.5% مقابل معدلات 2015.

- حتى في ظل تحرك خط الفقر المدقع من 482ج شهريا عام 2015 الي 491 ج شهريا عام 2019(95 سنت تقريبا)، فلايزال 6.5 مليون مصري على الأقل تحت هذ الخط، ومن المرجح لأن يكون العدد الحقيقي 10 مليون مواطن لو أخذنا بالخط العالمي.

- ساهمت العديد من العوامل لزيادة معدلات الفقر بقفزات ضخمة خلال الأربع سنوات الماضية، وعلى راسها زيادة معدلات التضخم، ورفع الدعم عن المحروقات والكهرباء، وفرض ضريبة القيمة المضافة، وزيادة الجمارك ثلاث مرات متتالية، ورفع أسعار المواصلات العامة.

-أعلن البنك الدولي في بداية مايو 2019، أن نسبة الفقر بين المصريين قد ارتفعت من ٢٤% عام ٢٠١٠ إلى ٣٠% عام ٢٠١٥ ثم قفزت إلى ٦٠% عام ٢٠١٩، وحول النسبة الأخيرة أشار البنك الي ان حوالي ٦٠% من شعب مصر يعاني إما من الفقر أو مهدد به، وهو نفس التعبير الذي استخدمه جهاز الإحصاء، الذي هو مصدر معلومة البنك الدولي على الارجح.

ضعف تمويل مشروع تكافل؛ يظهر في قلة المقابل المادي المُقدم، حيث أن مبلغ المعاش المذكور للأسرة الواحدة وهو 325 جنيه، أي ما يعادل 18.5 دولار، أي ما يساوي 0.6 دولار يوميًا، في حين أن خط الفقر الدولي هو 1.9 دولار يوميًا.

هناك بعض الانتقادات إلى صياغة المشروع، ومنها احتواء معايير الإقصاء من الدعم على شروط لا تعكس انتفاء الفقر، بالإضافة أن هيكلة المشروع لم تأخذ في الاعتبار التباين في معدلات الفقر بين المحافظات المختلفة، فلم يتم توجيه برامج خاصة للمحافظات ذات معدلات الفقر المرتفعة.

كان من الطبيعي بعد وقوع أعداد متزايدة من المصريين تحت خط الفقر، ان تتجلي مجموعة من المظاهر المرتبطة بالفقر، منها زيادة حجم التجارة الخارجية من الملابس المستعملة "البالة" بنسبة 273.8% عام 2017 مقارنة بانخفاض فى عام 2014 بنسبة 23.4%.

ومن مظاهر الفقر كذلك ما أصدره المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، تقريرا يؤكد فيه أن 20% من أطفال مصر يعانون التقزم الناتج عن سوء التغذية، وأن 27% من الأطفال تحت خمس سنوات مصابون بالأنيميا، وأن

11% من وفيات الأطفال ترجع لسوء التغذية، والمثير أن وزارة الصحة اعترفت بالأزمة كاشفة أن النسبة تبلغ 40%، ومشيرة إلى أن 17% منهم يعانون التقزم الشديد.

كما تزايد عدد وفيات الأطفال الرضع الأقل من سنة ليبلغ 15.1% عام 2016 في مقابل 14.6% عام 2015، كما بلغ معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات حوالي 19.6% لإجمالي الجمهورية.

ارتفع النقد المصدر بمقدار 33.6 مليار جنيه بمعدل 7.4% ليبلغ 486.7 مليار جنيه بنهاية يوليو 2018(113).

بلغ مجموع ما طبعه البنك المركزي خلال الفترة المشار اليها 222.4 مليار جنيه، وإذا ما نسبت الي 264.2مليار جنيه والتي هي اجمالي رصيد النقود المطبوعة والمتداولة خارج الجهاز المصرفي قبل عام 2014/2013 لتوصلنا ان السلطة اضافت حوالي 84.2% الي كمية النقود المطبوعة خلال ست سنوات فقط، وإذا اضفنا رقما تقديريا للعام الحالي(2019/2018) 10% فقط، نجد ان النسبة اوشكت ان تبلغ 100% في خلال سبع سنوات.

شكل الافراط في طباعة النقود أحد المحفزات الرئيسة للتضخم خلال الفترة الماضية، وهو ما يدفع نحو التساؤل، أولا حول كيفية سماح السلطة النقدية لمصر بذلك، وثانياً اين ذهبت تلك الأموال، وثالثا لماذا لم تمول زيادة في الأجور او في بعض المشروعات الموجهة للاقتصاد التضامني بنفس الطريقة.

بمقارنة معدل الزيادة السنوية في الإصدار النقدي وبين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، سنجد تزايد طبع النقود بثلاثة أضعاف معدل النمو طيلة فترة الدراسة تقريبا – مع استبعاد سرعة دوران النقود والتي تعبر عن عدد مرات تداول الوحدة النقدية من يد ليد خلال العام-ويعبر عدم التناسب ذلك عن عظم مساهمة التمويل التضخمي في شحذ التضخم، مع التأكيد على ان نسبة طبع النقود يجب ان تقل عن معدل نمو الناتج المحلي، مع الاخذ في الحسبان سرعة دوران الوحدة النقدية.

اختلف الاقتصاديون حول الأكثر تأثيرا في زيادة معدل التضخم، هل الزيادة في الإصدار النقدي ام الزيادة في مديونية الحكومة للمركزي، وخلص النقاش الي غلبة تأثير الإصدار النقدي، بفعل سرعة تداول الإصدار الجديد، أو على الأقل تساويهما في الأثر عليه.

في الحالة المصرية اقترن الافراط في الإصدار النقدي مع الزيادات غير المسبوقة بالديون المحلية والخارجية، مما أنتج معدلات غير مسبوقة من التضخم، ومعالجة الوضع الحالي يحتاج لسنوات طوال، واي تراجع لمعدل التضخم تعلن عنه السلطة سيكون مصدره النسبة لسنة أساس مرتفعة التضخم، وليس لتراجع حقيقي ينتج عن العوامل المسببة به لا سيما منها طبع النقود.

113) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي 2018/2017، ص 15.

تشير البيانات الرسمية الي تراجع معدلات البطالة فى مصر بوتيرة متسارعة بدايةً من الربع الأول للعام الماضي، لتنخفض أكثر من 3.8% خلال 18 شهرًا من 11.3% فى ديسمبر 2017، إلى 7.5% في يونيو الماضي.

لم تتسع قوة العمل رغم هذ التراجع، بل انكمشت إلى 28.06 مليون فرد في يونيو الماضي مقابل 29.04 مليون فرد في يونيو 2018، و29.18 مليون فرد يونيو 2017، مما يعني تراجع قوة العمل بنحو 1.12 مليون عامل خلال عامين، وبنحو 980 ألف فرد خلال 12 شهرًا فقط.

تزامن هذ التحسن كذلك مع خروج 1.4 مليون سيدة من قوة العمل، مما يعني أن ما يزيد على 1.12 مليون سيدة قررن بشكل جماعي التوقف عن العمل-وهو أمر غير معقول ولا توجد له مبررات حقيقية لا سيما في ظل موجة التضخم العارمة التي اصابت البلاد في اعقاب تطبيق برنامج الصندوق-ليصل عدد النساء فى سوق العمل نحو 3.9 مليون عاملة بنهاية مارس الماضي مقابل 5.02 مليون بنهاية يونيو 2018.

عدم التوسع في قوة العمل، وخروج هذا العدد الضخم من السيدات يفتح باب التشكك في الأرقام الرسمية، ليس فقط المتعلقة بالبطالة وانما كذلك المتعلقة بالتضخم والذي تراجع رغم رفع أسعار الوقود مؤخراَ.

يبدو التوسع المحموم والغير مسبوق للجيش في النشاط الاقتصادي، كردة فعل عنيفة، ليس فقط لثورة 25 يناير وما تبعها من احتمالية تقليص لبعض المغانم الاقتصادية لكبار قادته، بل ايضاً لما سبقها مما قيل عن نية خصخصة بعض مشروعاته بنهاية عصر مبارك.

السيطرة على أراضي الدولة هي أخطر الأدوات التي يمتلكها الجيش، ويستخدمها لمزيد من التغول على الاقتصاد المصري.

لا تتوقف أهداف مشروعات الجيش عند الربحية، والمغانم، بل تتعداها الي مجموعة أخري من الأهداف، منها السيطرة على الطرق الرئيسية، والتي تشكل منافذ الامداد والتموين، للسلع الرئيسية، سواء بين الموانئ والمطارات وبين مناطق الجمهورية المختلفة، أو بين المحافظات وبعضها البعض، والسيطرة على انتاج بعض السلع الاستراتيجية، مثل ادوية الانسولين، ولبن الأطفال، وغيرها، للظهور بدور المنقذ في أوقات الازمات، والتحكم العقابي في حال الانفلات.

- تلعب أنشطة الحكومة والجهات السيادية دوراً كبيراً فى العديد من قطاعات الاقتصاد، وتتمتع بوصول تفضيلي إلى التمويل والأراضي والمشتريات، وبدأ هذا الدور المتنامي بالفعل ليكون مزاحماً للقطاع الخاص.

- عانى الاقتصاد المصري قبل عام 2011 من مجموعة من الاختلالات الهيكلية، والتي لا يزال حتى وقتنا الحالي رهينة لها، بل زاده انفلات معدلات القروض الداخلية والخارجية اختلالاً، كما ساهم التدخل السياسي في توجيه المشروعات الاقتصادية في تشكل وضع اقتصادي ينذر بخطر شديد.

الخاتمة

اعتمد التقرير على مفهوم بسيط للنموذج التنموي، بني علي رافعتين رئيستين، هما الاقتصاد الاجتماعي التضامني، والصناعة(التكنولوجيا) والزراعة، واستعرض باستفاضة المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري، وأهم القوانين والإجراءات والمبادرات التي أدت الي خلق الواقع الاقتصادي الحالي في مصر، واستخلص مجموعة من النتائج والتي سردت في متن التقرير، واوجزت في الملخص العام، وبناء علي تلك النتائج وباستخدام معيار النموذج التنموي ورافعتيه، يمكن التأكيد علي تركيز مفهوم ونموذج التنمية في مصر علي أساس النمو في الناتج القومي الإجمالي، وتوجيه قرارات التنمية لتحقيق هذا الهدف، واعتبار التقدم والتحديث لازمة طبيعية لتحقق هدف النمو.

غاب نموذج التنمية ورافعتيه عن الحالة المصرية، وتناست الدولة ما يتعلق بتحسين حياة المواطنين، وتجاهلت ما يعرف بمسمي "مؤشرات نوعية الحياة " أو "مؤشرات الرفاه الاجتماعي" وهي ما تعكس تمتع الفرد بالسلع والخدمات والمسكن والرعاية الصحية، والتعليم والحماية والأمن والترويح.

رغم الإخفاق على مستوي معظم المؤشرات الكلية، فان بعض ما تحقق من تحسن للقليل من المؤشرات، كان ثمنه باهظاً على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فزيادة معدلات الفقر والفقر المدقع، وانتشار مظاهره الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما تزايد معدلات الانتحار، وتأخر سن الزواج، وأمراض الأطفال، وكذا الوقوع في براثن الديون الداخلية والخارجية والاضطرار الي تدويرها، وكلها نتائج شديدة الخطورة ليس فقط على استدامة تحسن تلك المؤشرات، ولكن على استدامة الاستقرار المجتمعي، بل واستدامة السيادة الوطنية.

طريق التنمية سلكته الكثير من الدول، مأهول بالعلامات الاسترشادية، وعلي جانبيه الكثير من الإشارات التحذيرية، واعتقد ان الدولة المصرية التي تسوق ارتيادها الطريق منذ ستة عقود كاملة، لم تدخل بعد الي الطريق، وتتجاهل كل علامات الاسترشاد المؤدية اليه، وتوالي وقعوها في فخاخ تناسي التحذيرات، ودفع الشعب اثمان هذا التجاهل، من تخلفه وجهله وفقره، وتشتته في بقاع الأرض للبحث عن فرص العمل والرزق، ورغم كل ذلك لم يفت أوان الارتياد، إذا الشعب يوما أراد الحياة.

الجزء الثاني

الاقتصاد المصري: السياسات والتحديات
(قراءة تحليلية)

د. عمرو درّاج د. مصطفى النمر

فهرس الجزء الثاني

الجزء الثاني 123
الاقتصاد المصري: السياسات والتحديات: الملخص التنفيذي 123
تمهيد 127
الناتج المحلي الإجمالي 127
هيكل الناتج المحلي 128
مساهمه قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي 131
الموازنة العامة 132
قراءة في مشروع موازنة العام المالي 2020/2019 132
عجز الموازنة 134
السياسة النقدية 136
الدين المحلي 137
الدين الخارجي 138
التضخم 140
الاستثمار 144
الاستثمار الأجنبي المباشر 144
الاستثمار الخاص 148
تطور الصادرات والواردات 150
الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية 151
الفقر 151
أهم مظاهر الفقر بين المصريين 155
البطالة 156
توغل الجيش في النشاط الاقتصادي 157
تجميد دورة الاقتصاد المصري 159
أ - عوامل التسرب 160
ب- مصادر الحقن 163
ج-المقارنة بين الحقن والتسرب في الاقتصاد المصري 165
خاتمة وتوصيات 167

تمهيد

يتردد مصطلح التنمية بشكل مستمر مع كل نظام سياسي جديد دون تعريف خاص به. مصطلح التنمية هو مصطلح متنوع في معناه حيث يستخدمه البعض للإشارة إلى مصطلح التغيير أو الاستهلاك أو التنمية الاقتصادية أو الحكم الرشيد أو تطوير التعليم أو رفع الناتج المحلي أو رفع كفاءة العامل البشري في الدولة أو رفع معدلات الصحة والخدمات الصحية. كل تلك المصطلحات هي جزء من التنوع الذي يشير إليه مصطلح التنمية.

في الأصل فإن المصطلح له استخدام سياسي ويمكن تعريفه في أبسط صوره له على أنه إحداث التغيير المجتمعي الذي يسمح للناس بتحقيق إمكاناتهم الشخصية[114]، ويعتمد استخدام المصطلح حسب السياق المستخدم فيه. النقطة الأخرى المتعلقة باستخدام المصطلح هي أن التنمية هي "عملية" أكثر من كونها نتيجة. أي ان التنمية هي شيء ديناميكي مستمر ينتقل من نقطة إلى أخرى أفضل بصورة متكررة ومستمرة.

العديد من الدراسات خلصت إلى أن الفوائد العائدة من النمو الاقتصادي في العادة لا يتم توزيعها بشكل عادل على المواطنين، وإن الأهمية تكمن في النموذج التنموي الذي تتبعه الدولة وليس تحقيق نسبه أكبر في الناتج المحلي[115]. أي أن النمو ليس فقط الاختلاف الإيجابي في نسبة النمو في الناتج المحلي، وإنما مدى عمق هذا النمو، حيث ينتج عمق النمو عن طريق تنويع مصادر الإنتاج وزيادة الصادرات ورفع كفاءة وإنتاجية المزارع وإنشاء شركات جديدة وتطوير التكنولوجيا، كل ذلك من أجل أن ينعكس على تنمية رأس المال البشري للدولة[116].

وعلى الرغم من تكرار النغمة التي يرددها كل نظام حاكم في مصر بأن الهدف هو دفع عجلة التنمية وجني ثمار الإصلاح الاقتصادي إلا أن الاقتصاد المصري مر خلال السنوات الست الماضية بمجموعة من القوانين والقرارات والاتفاقيات أنتجت وضعاً اقتصادياً واجتماعياً يكاد يختلف كلية عما مرت به مصر خلال الستين عاما الماضية.

الناتج المحلي الإجمالي

يشير مصطلح الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال عام واحد، وهو يعد وسيلة تقييم شاملة على صحة الاقتصاد. كما يشير مصطلح النمو المحلي إلى معدل النمو في إجمالي الناتج

---

114 https://www.soas.ac.uk/cedep-demos/000_P501_USD_K3736-Demo/unit1/page_12.htm

115 Bourguignon, F."The Growth Elasticity of Poverty Reduction: Explaining Heterogeneity across Countries and Time Periods" 2003.Growth and Inequality

Ravallion, M. "Growth, Inequality and Poverty: Looking Beyond Averages" 2001 World Development... Pages 29(11).

Essama-Nssah, B.; Lambert, P.J. "Measuring Pro-Poorness: a Unifying Approach with New Results" 2009 Review of Income and Wealth... Series 55, No 3: 752-778.

116 Transformation, African Center for Economic "Growth with Depth" 2014. African Transformation Report

المحلي بالنسبة المئوية خلال عام واحد. يعد الهدف الرئيسي من رفع معدلات النمو هو تحقيق أثر إيجابي في حياة المواطنين كنتيجة لتلك الزيادة. إلا أن الحالة في مصر على غير ذلك.

هيكل الناتج المحلي

حدثت زيادات متتالية للناتج المحلي في مصر خلال السنوات الخمس الماضية حيث ارتفع من 1.82 تريليون جنيه (نحو 230 مليار دولار) خلال عام 2015، ثم تزايد ليبلغ 3.4 و4.3 ترليون جنيه خلال عامي 2017/2016 – 2018/2017 على التوالي. كما ارتفع معدل النمو من 2.2% عام 2015/2014 إلى 3.6% عام 2017/2016 ثم 5.3 عام 2018/2017 مع توقعات ببلوغه 5.5 إلى 6% خلال العام المالي 2018/ 2019. كما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل وبالأسعار الجارية نحو 6 تريليون جنيه بمعدل نمو حقيقي يبلغ 5.6% بموازنة العام المالي 2020/2019(117).

ولكن عند النظر إلى الناتج المحلي مقوما بالدولار حسب بيانات البنك الدولي نجد أن إجمالي الناتج المحلي قد انخفض فعليا منذ 2013. بلغ الناتج المحلي 250مليار دولار عام 2018 بينما كان إجمالي الناتج المحلي 332 مليار دولار في 2016 ويرجع ذلك إلى قرار تعويم الجنيه في نوفمبر 2016 إضافة إلى اتباع سياسة طبع النقود وكلاهما ادى إلى ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة. كما أن الزيادة الحاصلة في إجمالي الناتج المحلي مقوما بالجنيه تعود إلى التضخم أيضا.

يقارن شكل (1) إجمالي الناتج المحلي المصري مقوما بالدولار والجنيه. يلاحظ الارتفاع المفاجئ للناتج المحلي بالجنيه في 2016 مقابل انخفاض حاد لنفس العام بالدولار وهو ما يعكس أن ارتفاع قيمة الناتج المحلي ترجع بالأساس إلى قرار التعويم وارتفاع معدلات التضخم.

على المقابل يشير البعض إلى أن المهم في القياس هو معدل النمو وليس قيمة الناتج المحلي. ومع أن الطفرة الحاصلة في معدل النمو تبدو إيجابية للوهلة الأولى إلا أن النظرة المتفحصة لتلك الأرقام تشير إلى غير ذلك: أولا؛ بالنظر إلى القطاعات الرئيسية المغذية للناتج المحلي نجد أنها؛ التعدين (بعد طرح الناتج الصناعي والبناء والبيع بالتجزئة والجملة) وعائد قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين في الخارج، مما يجعل المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي تتسم بالريعية ولا تؤدي إلى نمو شامل ومستدام.

117) مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2020/2019، الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية

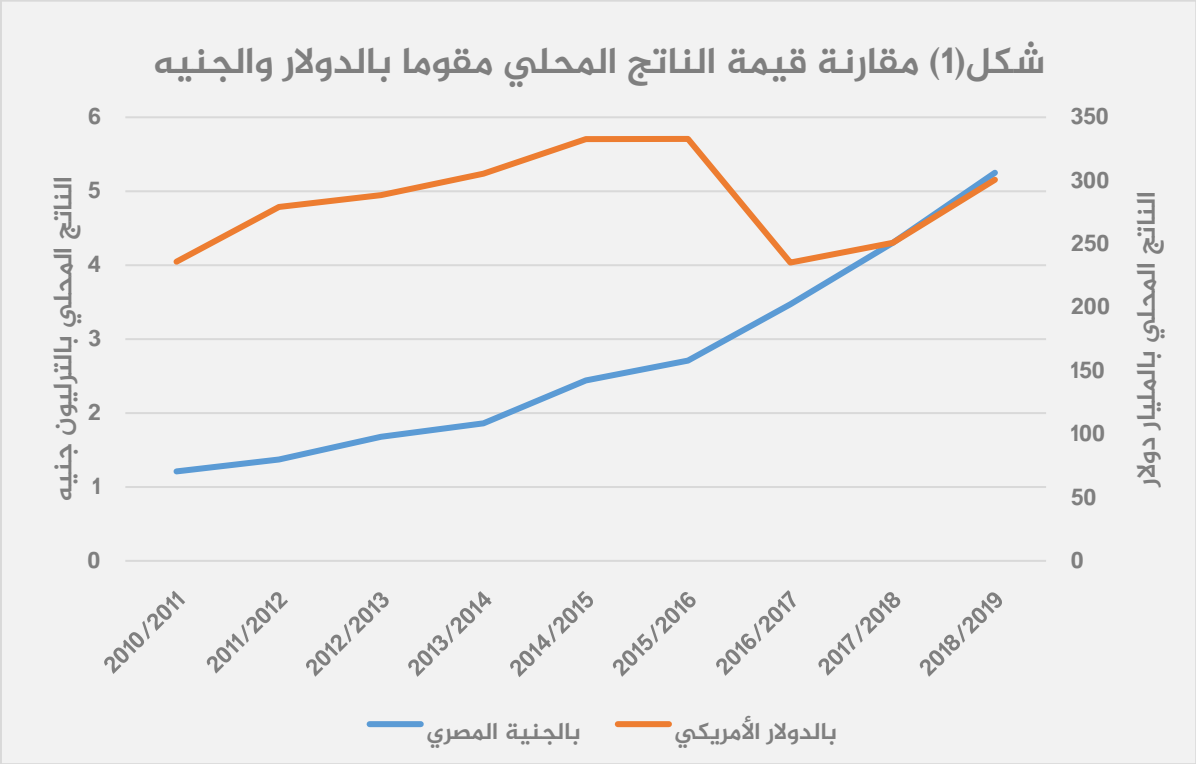

المصدر: بيانات البنك المركزي للجنيه والبنك الدولي للدولار[118]

ثانيا؛ لم تنعكس تلك النتائج إيجابيا على حياة المواطنين بل على العكس أتت النتائج سلبية تماما، حيث ارتفعت معدلات الفقر لتصل إلى 32.5% في عام 2018 إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم واستمرار ضعف الرعاية الصحية والتعليم وخدمات النقل.

يوضح شكل (2) نسب مساهمه القطاعات في الناتج المحلي. يشكل قطاع الصناعات التحويلية نسبة 17% من الناتج المحلي وفي حال حذف قطاعات التكرير نجد أنه يكون 13% فقط. يليه قطاع تجارة الجملة بنسبة 14% وقطاع الزراعة والثروة السمكية بنسبة 12% وقطاع الانشطة العقارية بنسبة10%.

وتفسر طبيعة القطاعات المساهمة في حساب الناتج المحلي الانعكاس السلبي على المواطن رغم ارتفاع معدلات النمو، حيث يعزى النمو في قطاع التعدين بشكل رئيسي إلى الافتتاح المبكر لحقل ظهر للغاز، وإلى منجم ذهب السكري. وعلى الرغم من أهمية القطاع في توفير المواد الخام لأغراض الإنتاج والاستهلاك المحلي والتصدير، ورغم ذلك فمشاركته المستدامة في النمو تتوقف على وجود قطاع صناعي نشط، وهو غير متوافر في الحالة المصرية، وتتوقف كذلك على حجم الاحتياطيات والاكتشافات الجديدة، وهي أمور لا يمكن التعويل عليها كمكون رئيس

118 تم حساب الناتج المحلي للسنة المالية 2019/2018 من قبل الباحث عن طريق اعتماد سعر الدولار المذكور في الموازنة العامة والذي يقدر ب 17.46.

مستدام لمعدل النمو وقادر على تحقيق فرص عمل جديدة. أما بالنسبة لقطاع التشييد والبناء فإن المشاريع العقارية تولد أصولا ثابتة إلا أنها لا تنتج تشغيلا مستداما.

شكل (2) نسب القطاعات المساهمه في الناتج المحلي في مصر

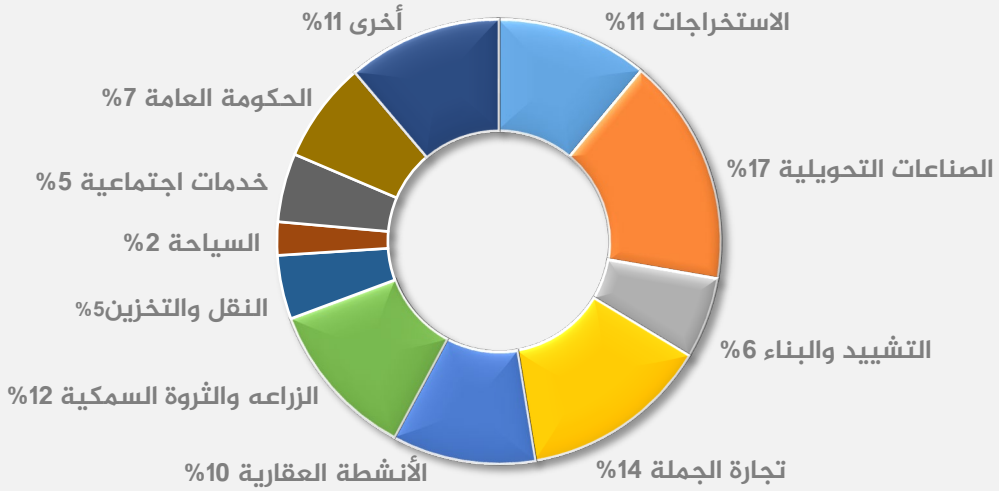

المصدر: البنك المركزي[119]

أما في موازنة العام المالي 2020/2019 فيبلغ الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل وبالأسعار الجارية نحو 6 تريليونات جنيه بمعدل نمو يبلغ 5.6%(120)، ومن المتوقع أن تكون أكثر القطاعات مُساهمة في الناتج المحلي الإجمالي هي، قطاع الصناعات التحويلية ومنتجات البترول بمبلغ 984.9 مليار جنيه، بنسبة 16.4%، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بمبلغ 814.6 مليار جنيه، 13.5%، وقطاع استخراج البترول والغاز بمبلغ 773.7 مليار جنيه، بنسبة 12.9%، قطاع الزراعة والغابات والصيد بمبلغ 676.3 مليار جنيه، بنسبة 11.2%، قطاع الملكية العقارية بمبلغ 441.2 مليار جنيه، وبنسبة 7.35%.

وبالتالي يمكن القول إن نمو الناتج المحلي الإجمالي تهيمن عليه بشكل رئيس القطاعات التي تعتمد على الاستهلاك بدلاً من الإنتاج والاستثمار، كما يمكن وصف إنتاجية تلك القطاعات بأنها غير مستدامة إلى حد كبير. على سبيل المثال يعتمد القطاع العقاري على مجموعة من المشروعات الموجهة من الدولة، والتي لا تعكس حالة العرض

119 البنك المركزي، النشرة الاحصائية الشهرية 268، يوليو 2019. رابط

120) مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2020/2019، الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية

والطلب الحقيقي في المجتمع، فضلاً عن أن جزءا كبيرا منها جاء لتلبية طلب الطبقة الغنية، كما أن معاناة القطاع بصفة عامة من الركود نتيجة تآكل القوة الشرائية، وارتفاع أسعار مواد البناء، كنتيجة لتعويم الجنيه والإجراءات الاقتصادية المترتبة على برنامج صندوق النقد ساهمت في إلقاء المزيد من الأعباء على القطاع، ويتجادل خبراء القطاع حاليا حول وجود فقاعة عقارية أوشكت على الانفجار، وهو ما يعكس هشاشة الاعتماد عليه كمكون رئيس من مكونات معدل النمو خلال الفترة القادمة.

مساهمه قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي

من أجل تحسين مستوى المعيشة يجب التركيز على الجانب الحقيقي من الاقتصاد، مع تعزيز كفاءة وفعالية الخدمات التي يعتمد عليها المواطن. وانطلاقا من ذلك يمكن تقييم مساهمتي قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي والنمو. حيث لا تزال مساهمة القطاع الصناعي هزيلة، بنسبة تقترب من 17% من الناتج المحلي ويساهم بنسبة 13% فقط بعد حذف قطاعات التكرير[121].

تلك النسب لا تضع مصر في مسار التنمية الحقيقة، ولا تستوعب أعداد العمالة الوافدة إلى سوق العمل سنوياً، فضلاً عن غياب التطوير التكنولوجي. كما أن الأرقام الإيجابية المتزايدة في المجال الصناعي دائما ما تتجاهل ملكية الجيش لبعض تلك المشروعات الهامة مثل مجمع الأسمنت على سبيل المثال. المشكلة في ذلك أن عوائد تلك المشاريع المملوكة للجيش لا تتدفق إلى دائرة النشاط الاقتصادي نظرا لتبعيتها للجيش إضافة إلى أن جدوى تلك المشروعات عليها العديد من علامات الاستفهام، خاصة مجمع الأسمنت الذي تسبب في أزمة حقيقية للقطاع ([122])، وكذلك إنشاء مدينة الأثاث في مدينة دمياط الجديدة في ظل أزمة ركود حادة أصابت القطاع جراء عملية تحرير سعر الصرف، وهو ما ساهم في إغلاق مئات الورش الصغيرة في دمياط ([123]).

أما عن قطاع الزراعة فساهم بنسبة 12% خلال العام 2018/2017 ويستحوذ القطاع على نسبة 24% من القوى العاملة في مصر. كما تسهم الزراعة بنحو 20% من صادرات السلع المصرية. وعلى الرغم من أن القطاع لديه القابلية لتوسيع إنتاجيته إلا أن محدودية الموارد الاقتصادية الزراعية حالت دون ذلك لعدة أسباب. أولا التعدي الواسع على الأراضي الزراعية في أعقاب ثورة يناير، وهو وضع تسبب فيه سيطرة الجيش على الأراضي المصرية والمغالاة في أسعارها، وتقديم الشركات الكبرى خاصة الخليجية منها على المواطن المصري، بحيث كانت الأراضي الزراعية المنفذ الوحيد، ودائما ما تعالج السلطة التعديات بالمصالحة، ومؤخرا تم الإعلان عن دفع مبالغ محددة للتصالح، كـأحد الأساليب المبتكرة للجباية، كما أن محدودية الأراضي الزراعية هي السبب في تزايد فاتورة الاستيراد الغذائي.

---

121 انظر التقرير المطول جداول 3،2،2.

122) لمزيد من التفاصيل: أحمد ذكر الله: أزمة الأسمنت وهيمنة العسكر، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية.

123) الدولار يعمق أزمة قطاع الأثاث

ثانيا نتيجة ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي وخاصة في رفع مستويات البنية التحتية كاستصلاح الأراضي وشق القنوات والمصارف. وأخيرا فإن العمالة الزراعية المصرية تتسم بشكل عام بانخفاض الإنتاجية مقارنة بالعديد من الدول نظرا لانخفاض المستويات التعليمية والفنية ولم تخطو الدولة خطوات جدية من أجل حل تلك المشكلة.

أدى ذلك إلى تعاظم الفجوة الغذائية في مصر لبعض المحاصيل الهامة حيث تزايدت الفجوة الغذائية بنسبة 14.3% للقمح عام 2016 مقارنة بعام 2015 و69% للفول و52.6% للعدس و152.8% للزيوت النباتية خلال نفس الفترة[124].

في النهاية يمكن القول إن الزيادة الضخمة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقوما بالجنيه في مصر لا تعكس زيادة في حجم السلع والخدمات وإنما تعود إلى ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة والدليل على ذلك هو أن قيمة الناتج المحلي تنخفض في حال تقويمها بالدولار. إضافة إلى ذلك ناقشنا أن معدلات النمو الحقيقي يتم تغذيتها بالأساس من خلال مدخلات ريعية وليس من قطاعات إنتاجية مثل قطاع الصناعة والزراعة وبالتالي لا يؤدي ذلك إلى نمو مستدام. كنتيجة لذلك، لم يشعر المواطن المصري بتحسن في مستويات المعيشة ولم يستشعر أي نتائج إيجابية نتيجة لذلك النمو.

الموازنة العامة

يتكون ملف الموازنة العامة من إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية. يتم طرح مشروع الموازنة للعام المالي الجديد مع بداية السنة المالية في مصر في يوليو. وقد وافق البرلمان على الموازنة العامة للدولة لعام 2020/2019 والتي تم وصفها بالموازنة الأضخم في تاريخ مصر مما يدفعنا إلى قراءة وفهم أهم بنودها

قراءة في مشروع موازنة العام المالي 2020/2019

قدرت إيرادات الموازنة لعام 2020/2019 بنحو 1134.4 مليار جنيه بزيادة قدرها 145 مليار جنيه عن العام المالي السابق. بينما بلغت قيمة المصروفات 1575 مليار جنيه بزيادة قدرها 151 مليار جنيه عن العام المالي السابق. حيث أدت زيادة الحد الأدنى للأجور للعاملين بالدولة في 30 مارس 2019 إلى رفع مصروفات الأجور بمقدار 30 مليار جنيه.

يتكون هيكل الإنفاق من بنود رئيسية لا يمكن للحكومة التملص منها مثل فوائد الديون المقدرة بنحو 569 مليار جنيه ومخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو 327 مليار جنيه ومخصصات أجور بنحو 301 مليار جنيه ومخصصات استثمار بنحو 211 مليار جنيه.

124 لمزيد من التفاصيل يراجع: المعهد القومي للتخطيط: تقرير الأمن الغذائي المصري، عام 2017

وعلى الرغم من أن بند الاستثمار قد زاد بمقدار 63 مليار جنيه إلا أن معظم تلك النفقات تتجه نحو البنية الأساسية والعقارات الحكومية وهي مجالات تفتقد للقيمة المضافة كما أنها لا تؤدي إلى خلق وظائف بصورة مستدامة. حيث أظهر البيان التحليلي للموازنة السابقة أن أكبر مخصص في بند الاستثمارات هو بند الأصول الثابتة وقدرت قيمته بحوالي 192 مليار جنيه. تتكون تلك الأصول من مبان سكنية بقيمة 24 مليار وغير سكنية 33 مليار وتشييدات بقيمة 76 مليار بإجمالي 133 مليار جنيه موجهه لقطاع العقارات فقط أي أكثر من 50% من مخصصات الاستثمار متجهة إلى استثمار عقاري وهو استثمار يتسم بالريعية وعدم توفير قيمة مضافة حقيقية للسوق.

بند آخر مهم تحت بند الإنفاق وهو ملف الدعم. حيث انخفض دعم المواد البترولية والكهرباء عن العام الماضي بمقدار 36.1 و12 مليار جنيه على الترتيب نتيجة لاتفاق صندوق النقد الدولي، وهو ما يعني بالتبعية ارتفاع معدل التضخم وزيادة الأسعار إضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج والأثر السلبي المتوقع على الصادرات.

إضافة إلى ذلك فإن الدستور المصري ينص على أن الحكومة المصرية ملتزمة بأن لا تقل مخصصات بندي التعليم والصحة عن 7% من الناتج المحلي، على الرغم من ذلك لم تلتزم الحكومة بذلك النص الدستوري للمرة الخامسة على التوالي وبلغ الإنفاق على كل من التعليم والصحة في مشروع الموازنة الجديدة قيمة 205 مليار جنيه أي 3.6% فقط من الناتج الإجمالي لعام 2020/2019.

يظهر من هيكل النفقات عدم وجود رؤية واضحة تستهدف نموذج تنموي حقيقي على المدى الطويل. حيث لا تزال الحكومة تسعى إلى خفض نفقاتها عن طريق رفع الدعم وخفض فاتورة الأجور دون توجيه نفقات الاستثمار نحو قطاعات أكثر انتاجا ونقلا للمعرفة أو توجيه الاستثمارات نحو تهيئة البنية الأساسية المادية التي تحفز الاستثمار لدى القطاع الخاص أو حتى الالتزام بالنصوص الدستورية بالإنفاق على البنية الأساسية البشرية المتمثلة في الإنفاق على التعليم والصحة الذي ينتج عنه رفع كفاءة رأس المال البشري على المدى الطويل.

أما على جانب الإيرادات تشكل الحصيلة الضريبية من 70 إلى 75% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، تثير هذه النسبة المرتفعة مجموعة من التساؤلات حول باقي إيرادات الدولة والتي لا تشكل إلا 25% فقط. يعرّض الاعتماد على الإيراد الضريبي كمصدر وحيد الإيرادات لخطر الركود الاقتصادي والذي سينسحب على انخفاضه، ولايزال هناك الكثير من التعديلات الممكنة التي تضبط جانبي الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة.

إضافة إلى ذلك هناك أرقام ضعيفة تدخل الموازنة العامة للدولة من مؤسسات هامة، فكما يوضح الشكل رقم (3) أن حصيلة الخزانة العامة من قناة السويس هي 36 مليار جنيه، أي حوالي 2.2 مليار دولار فأين تذهب باقي إيرادات القناة والبالغة ما يزيد عن 5 مليارات دولار عام 2018؟ كما بلغت إيرادات المناجم والمحاجر الداخلة إلى الموازنة العامة 1.6 مليار جنيه فقط، إضافة إلى الإيرادات المقدر دخولها من الصناديق الخاصة التي تبلغ 5.5 مليارات جنيه، وهي نسبة 25% المفروض على الصناديق توريدها، وبذلك فإن إجمالي إيرادات تلك الصناديق 22 مليار جنيه، وهو ما يفرض التساؤل أين تذهب بقية الحصيلة؟ وكيف تنفق ومن يراقب على الإنفاق؟ ولماذا تتعنت الدولة في زيادة النسبة المفروضة لصالح الموازنة في ظل ما تعانيه من فجوة تمويلية، وأعباء خدمة الدين؟

شكل (3) أهم بنود الإيرادات غير الضريبية بمشروع موازنة 2020/2019

المصدر: وزارة المالية

نتيجة لغياب الرؤية الاستراتيجية التي تهدف إلى تغيير هيكل الاقتصاد المصري، لا تزال الحكومة تعتمد على الاقتراض لتمويل الفجوة التمويلية للموازنة وهو ما سنستعرضه في الفقرة التالية.

عجز الموازنة

يرجع الاحتياج إلى توفير مصادر التمويل نظرا لزيادة النفقات بصورة أكبر من الإيرادات فيما يعرف بعجز الموازنة. تم تقدير العجز في موازنة 2020/2019 بـ 445 مليار جنيه بنسبة 8.4% من الناتج المحلي. لسد العجز تلجأ الحكومة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي ومن ثم ترتفع نسبة أعباء الدين والتي بلغت 569 مليار جنيه (تمثل نسبتها 50% من إجمالي الإيرادات العامة بالموازنة) مما يجعل مشكلة العجز مزمنة في الحالة المصرية. كما أن نسبة فوائد الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو 9% هذا العام مقارنة بأقل من 4% منذ عشر سنوات، وهي أعلى نسبة بمراحل على مستوى الأسواق الناشئة والمتقدمة على حد سواء (شكل 4). أي أن الحكومة دائما ما تلجأ إلى الاقتراض من أجل سد الفجوة التمويلية وبالتالي ترتفع فاتورة الأقساط والفوائد في العام المالي التالي مما يدفعها إلى الاقتراض مره أخرى وهكذا. كما يعرض الشكل (5) تطور العجز في الموازنة منذ 2012 وحتى 2020 وعلى الرغم من أن المنحنى يأخذ شكل أخذ في الانخفاض إلا أن مشكلة التمويل عن طريق الاقتراض لا تزال هي السياسة المتبعة.

شكل (4) نسبة فوائد الديون إلى الناتج المحلي

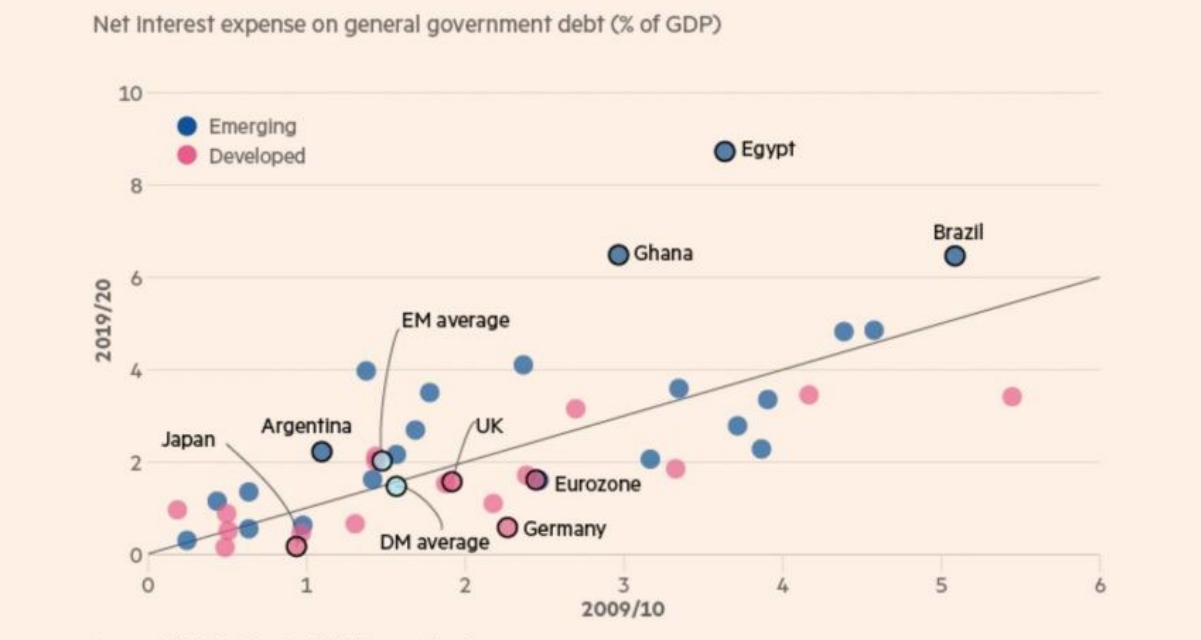

المصدر: Financial Times[125]

لا تتوقف مشكلة التمويل عن طريق الاقتراض على زيادة العجز فقط وإنما تؤثر أيضا على قضية الاستثمار الخاص. تقوم الحكومة بالاقتراض الداخلي عن طريق البنك المركزي الذي يقوم بطرح سندات وأذونات خزانة ذات عائد مرتفع من أجل ضمان بيع تلك السندات. تقوم البنوك المحلية بشراء تلك السندات مقابل العائد المالي الأعلى والأكثر ضمانا من تمويل المشروعات في القطاع الخاص والذي تتسم بارتفاع المخاطر إضافة إلى تقارب العائد المتوقع من السندات. وبالتالي ترتفع فاتورة الاقتراض الحكومي الداخلي من حيث التزامها بسداد الديون وأقساطها إضافة إلى تثبيط القطاع الخاص لإقامة مشاريع جديدة عن طريق الاقتراض من البنوك.

125 Steve Johnson, "EM economies face high interest burden amid surging debt levels", Financial Times. 6 May 2019. Link. Accessed 18/9/2019

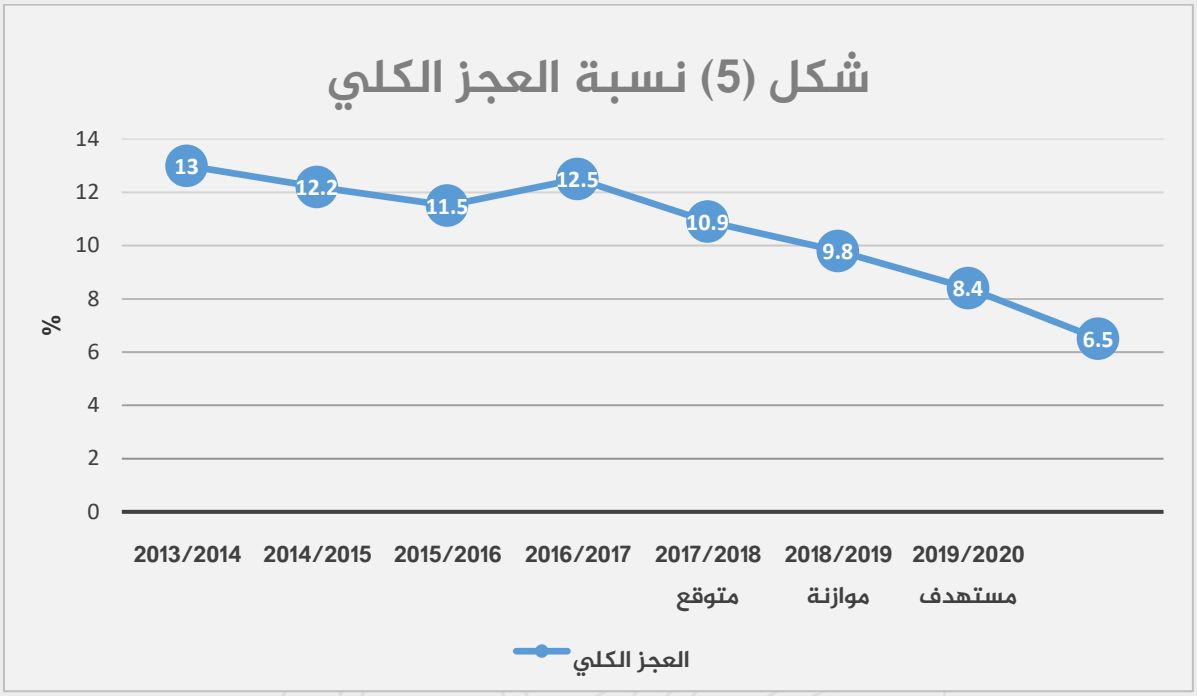

كذلك تتزايد خطورة زيادة معدل الاقتراض في ظل غياب عوائد استثمارية حقيقية لما تم إنفاقه خلال السنوات الـ 5 الماضية مع عدم وجود رؤية واضحة لكيفية إعادة هيكلة الاقتصاد إضافة إلى ضعف الدولة في مراقبة الأجهزة التنفيذية والأمنية التي تمارس الوصاية على نفقات الدولة وواردتها في شكل وساطات مالية مع عدم وجود رقابة برلمانية وشعبية. تؤدي تلك العوامل مجتمعه إلى تفاقم مشكلة العجز وجعلها أكثر صعوبة لحلها مع مرور الوقت. ينقلنا ذلك للحديث عن ملف الديون في مصر

يتضح من العرض السابق أن فوائد القروض، والتي تشكل ما يقارب 50% من إجمالي الإيرادات الموازنة، وتقترب من نحو 40% من إجمالي النفقات، تبتلع أي إمكانية لزيادة الاستثمارات الحكومية في الصحة والتعليم والبنية الأساسية. كما أدى ذلك إلى عجز مزمن يصيب الموازنة المصرية بصورة مستمرة مما يدفع الحكومة إلى رفع الضرائب وخفض الدعم والاستدانة وطبع النقود من أجل سد العجز؛ الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي تقوم فعليا بدفع ضريبة السياسات الاقتصادية الحالية دون أن تشعر بأي تحسن.

السياسة النقدية

تعني السياسة النقدية بقدرة البنك المركزي على ضبط معدلات الفائدة وعمليات طبع الأموال لتمويل العجز من أجل التحكم في معدلات التضخم بهدف الوصول إلى استقرار في أسعار البضائع والمنتجات. قام البنك المركزي في مصر باتباع عدد من السياسيات التي أسفرت عن التالي:

أولا: زيادة الاحتياطي النقدي: ساهمت السياسة النقدية التي تم تنفيذها خلال المرحلة الماضية، لأن يتجاوز رصيد الاحتياطي النقدي الأجنبي بالبنك المركزي الـ 44.274 مليار دولار مع نهاية شهر مايو 2019([126])، مقارنة بـ 44.218 مليار دولار في نهاية شهر أبريل 2019، بزيادة قدرها 57 مليون دولار، بما يغطي نحو 8 أشهر من الواردات السلعية لمصر التي تتكلف في حدود 55 مليار دولار.

ثانيا: انخفاض معدل التضخم والذي شهد ارتفاعات متتالية منذ تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016، وحتى شهر سبتمبر 2017، لقرابة عام تقريباً، حيث بلغ 31.7% في شهر فبراير 2017، ثم سجل 34.2% خلال شهر يوليو 2017، ثم بدأ بالتراجع فانخفض إلى 11.1% في ديسمبر 2018، مقابل 22.3% خلال الشهر المماثل من عام2017 ([127]). كما سجل معدل التضخم السنوي لشهر مايو 2019 سجل 13.2% مقابل 11.5% خلال الشهر المماثل من عام 2018([128]).

ثالثا: تدفق الاستثمارات في أموال الدين المحلية (الأموال الساخنة)

ساهم قرار البنك المركزي المصري، لتحرير سعر صرف العملة المحلية، في نوفمبر 2016، والذي نتج عنه فقدان الجنيه لنصف قيمته تقريباً، في إنعاش التدفقات الأجنبية على السندات وأذون الخزانة الحكومية. والتي بلغت ذروتها بنهاية مارس 2018 حيث قدرت بنحو 23.1 مليار دولار، ثم عادت للتراجع، لتسجل 17.5 مليار دولار نهاية يونيو 2018([129])، ثم عاودت استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية الارتفاع مرة أخرى حتى بلغت 16.8 مليار دولار ببداية مايو 2019([130]).

أثرت تلك السياسيات سلبا على ملفين مهمين وهما الديون (المحلية والخارجية) والاستثمار. إضافة إلى ذلك فإن معدلات التضخم التي تتحدث عنها الحكومة لها قراءة أخرى سيتم مناقشتها في هذه الفقرة.

الدين المحلي

ارتفعت نسبة الدين الداخلي إلى 4.1 تريليونات جنيه في 2019 أي بنسبة 95% من الناتج المحلي الإجمالي[131]. كما يجب على الحكومة دفع فوائد الديون بصورة دورية والتي بلغ إجمالها 596 مليار جنيه في موازنة 2020/2019. إضافة إلى أقساط الدين التي يدفعها البنك المركزي والتي بلغت 375 مليار جنيه لنفس العام المالي.

126) البنك المركزي: ارتفاع الاحتياطي الأجنبي لمصر لـ 44.27 مليار دولار في نهاية مايو 2019

127) بعد عامين من "التعويم".. ما التضخم؟ وكيف تحول للتراجع على مدار 24 شهرا

128) أرقام مهمة عن معدل التضخم في مصر

129) هروب "الأموال الساخنة" يؤرق حكومة مصر، 5 مليارات دولار خرجت من مصر منذ مايو الماضي

130) المالية: 16.8 مليار دولار استثمارات الأجانب في أدوات الدين المصرية

131 https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1SR18I

تتمثل خطورة الدين المحلي في عدة نقاط:

1- أن الدول التي تعاني من ارتفاع في الدين المحلي يكون من الصعب عليها الدخول إلى أسواق المال العالمية على المستوى قصير الأجل وقد يتسبب ذلك في مشاكل حقيقية متعلقة باستدامة الدين على المستوى متوسط الأجل.
2- يؤدي تزايد الدين الداخلي إما إلى إعلان الدولة عدم قدرتها على السداد "default" أو التحول إلى اقتصاد تضخمي. يؤدي إعلان الدولة عدم قدرتها على السداد إلى أزمة اقتصادية حرجة كما حدث في اليونان ما قد يؤدي بالتبعية إلى إفلاس الدولة. على المقابل فإن التضخم قد يقلل من التكلفة الحقيقية للدين الداخلي حيث يمكن للدولة تسديد ديونها مع انخفاض القيمة الحقيقية للجنيه إلا أنه في المقابل يتوجب مع ذلك ارتفاع نسبة الفائدة في السندات وأذونات الخزانة المستقبلية التي سيتم طرحها من قبل الحكومة من أجل أن تجد رواجا وقبولا لدى الدائنين مما يعني ارتفاع خدمة الدين مجددا على المدى المتوسط وطويل الأجل.
3- ارتفاع الدين المحلي يرفع تكلفة الائتمان على القطاعات الإنتاجية في القطاع الخاص وبالتالي يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار الخاص.
4- التكلفة الأكبر للدين العام في مصر تتعلق بهيكل الإنفاق العام الذي يذهب لتمويله، حيث شكل إجمالي الفوائد والأقساط الذي يبلغ 971 مليار بدون أية مصاريف عامة أخرى نسبة 86% من إيرادات الدولة المتوقعة (حوالي ترليون و134 مليار جنيه) في موازنة 2019/ 2020. يعني ذلك أن الحكومة تستخدم المدخرات لتمويل نفقاتها الجارية بدلا من تمويل الاستثمار، وبالتالي فإن هذه المصروفات لا تحقق عائدا، ولا تسهم في زيادة قدرة الاقتصاد المستقبلية على الإنتاج أو على خلق فرص عمل بل وتزاحم القطاعات الإنتاجية الراغبة في الاستثمار برفع أسعار الفائدة وبتوفير فرص إقراض أقل مخاطرة للجهاز المصرفي.
5- ارتفاع الدين المحلي قد يؤدي إلى حالة ما يعرف بتراكم الديون "debt overhang" وهو تراكم حجم الدين المحلي بدرجة يصعب على الدولة بعدها الاستدانة حتى وان كانت الاستدانة ستوجه إلى مشاريع استثمارية حقيقية.

الدين الخارجي

كشف البنك المركزي عن ارتفاع الدين الخارجي ليبلغ 106.2 مليارات دولار بنهاية مارس 2019[132]. بارتفاع نحو 10 مليارات دولار من ديسمبر الماضي والذي بلغ آنذاك 96.612 مليار دولار بزيادة نسبتها 9.9%. يمثل شكل (6) ارتفاع قيمة الدين الخارجي المستمر منذ 2014 لمستويات غير مسبوقة. جدير بالذكر أن مقدار الاستدانة الحاصل منذ الانقلاب العسكري على مدار 5 سنوات فقط والبالغ نحو 60 مليار دولار فاق مقدار الاستدانة التي قامت بها الحكومات المصرية المتعاقبة على مدار ثلاثة عقود.

132 الأناضول " المركزي المصري: ارتفاع الدين الخارجي إلى 106.2 مليارات دولار". مارس 2019. تم الدخول على الرابط في 2019/9/2. رابط

وعلى الرغم من اختلاف الجدل حول الحد الآمن للاستدانة من الخارج، حيث اعتبر البعض أن الدين الخارجي إذا تجاوز نسبة الـ 60% من الناتج المحلي فإن ذلك يعد خطرا على الاقتصاد. بلغت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي في مصر نحو 37%. في المقابل ذهب البعض إلى أن العبرة دائما بما يعرف باستدامة الدين وقدرة الدولة على سداد الأقساط والفوائد دون الاحتياج إلى إعادة هيكلة للدين. وبعيدا عن وجهات النظر تلك إلا أن المهم في النقاش هو مدى استفادة الدولة من الاستدانة فيما يخدم عملية التنمية وهو الأمر البعيد عن الحالة المصرية.

شكل (6) تطور الدين الداخلي والخارجي

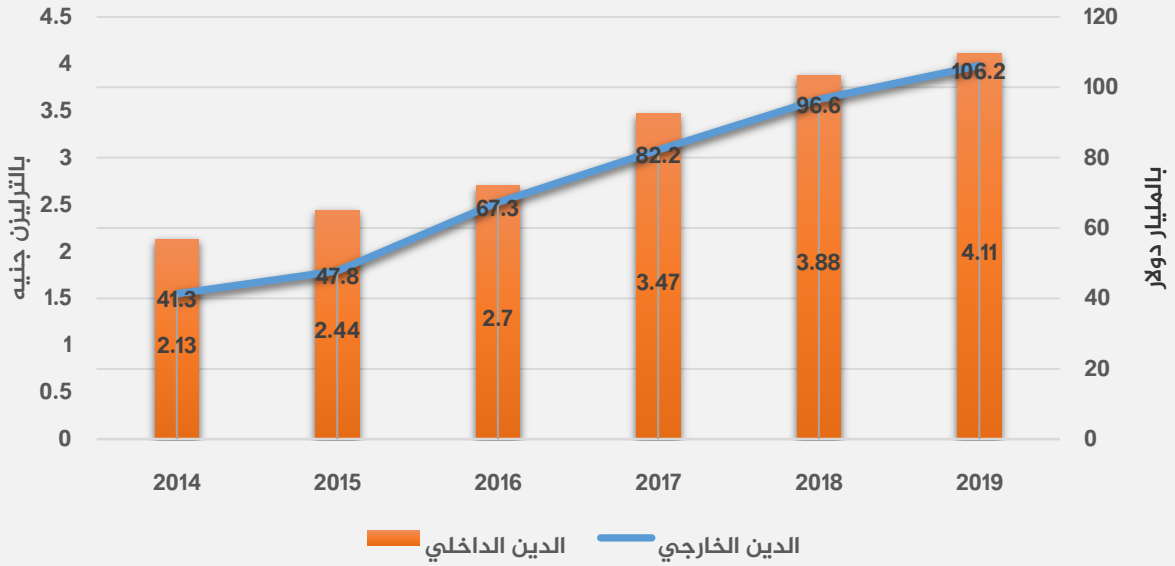

المصدر: البنك المركزي.

فعلى الرغم من أن الاستدانة تمت تحت شعار تمويل التنمية، ولكنها انفقت على مشروعات لا تفيد العملية التنموية، وأغلبها لأهداف سياسية غابت عنها الجدوى الاقتصادية، أو لصالح جهات سيادية. حيث تدفقت على مصر في السنوات الست الأخيرة ودائع أجنبية بقيمة 18 مليار دولار، وما يقترب من 50 مليار دولار قروضا أجنبية، فضلا عن المساعدات الخليجية النقدية والبترولية الضخمة، وهو ما كان كفيلاً بإحداث نهضة تنموية حقيقية، ولكن للأسف انفقت القروض والمساعدات ولم يتبقَ إلا السداد.

إن حل الاستدانة ليس بجديد على النظام المصري لكن بينما كانت الحكومة في السابق تهتم بالاقتراض من الداخل وبالعملة المحلية وهي إحدى الوسائل قليلة المخاطر في الاقتراض، فإنها مؤخرا بدأت بالتوسع في الاقتراض من الخارج وبالعملة الأجنبية، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي بالنسبة إلى إجمالي الدين العام، هذا التوجه الجديد يجعل أعباء هذه الديون الخارجية عرضه لأي تغيير سلبي في أسعار العملة المصرية، كما يهدد

قدرة مصر على تحمل عبء الديون كما ذكرت وكالة موديز في بيانها الأخير[133]، حيث استعرض البيان الوضع الائتماني لمصر والذي انتهت إلى أنه يعكس موقفا ماليا ضعيفا للحكومة مع توقعات ببلوغ الدين الخارجي 115.7 مليار دولار بنهاية 2020، وهو الأمر الذي تعاني منه دول نامية مثل تركيا والأرجنتين على سبيل المثال وقد يسبب خطورة مستقبلا. الأمر الأخطر، أن أغلب هذه الديون لا تذهب من أجل الاستثمار الحكومي أو مشروعات تنموية بل تذهب بالأساس إلى تسديد العجز في الموازنة خاصة على بنود الأجور والمرتبات، مما يعني أن هذه الديون لا تساهم في عملية التنمية أو زيادة معدلات النمو، وهو الوضع الذي يضعف من القدرة المستقبلية لمصر مستقبلا على تسديد هذه الديون. وفي نفس الوقت، فإن هذه الزيادة في الديون تحدث في الوقت التي تقوم به الحكومة بسياسات مالية تقشفية، الأمر الذي من المفترض أن يؤدي إلى تقليل الإنفاق الحكومي وتقليل العجز في الموازنة، وبالتالي تقليل معدل الديون، لكن ما يحدث هو عكس ذلك، فبينما تقوم الحكومة بسياسيات مالية تقشفية فإن معدل الاستدانة يتصاعد.

التضخم

يشير الشكل (7) والشكل (8) إلى تطور معدلات التضخم السنوية والشهرية في مصر خلال الفترة من يونيو 2017 وحتى يونيو 2019.

شكل (7) معدل التضخم السنوي

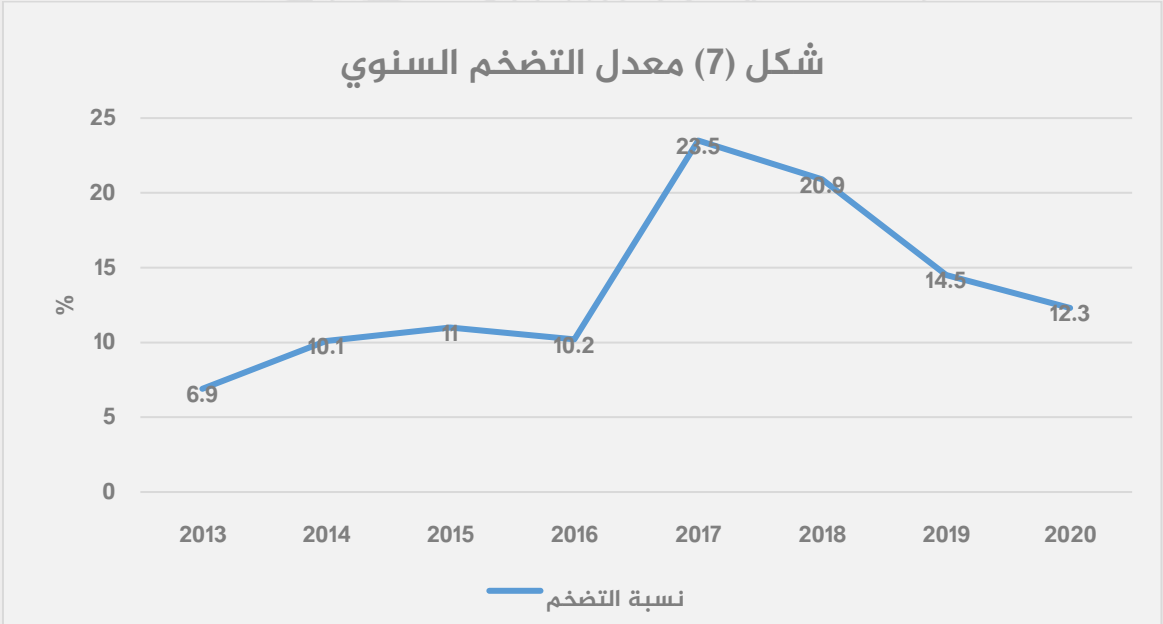

133 Moody's" Egypt's credit profile reflects very large government financing needs" 29 August 2019. Link

المصدر: صندوق النقد الدولي[134]

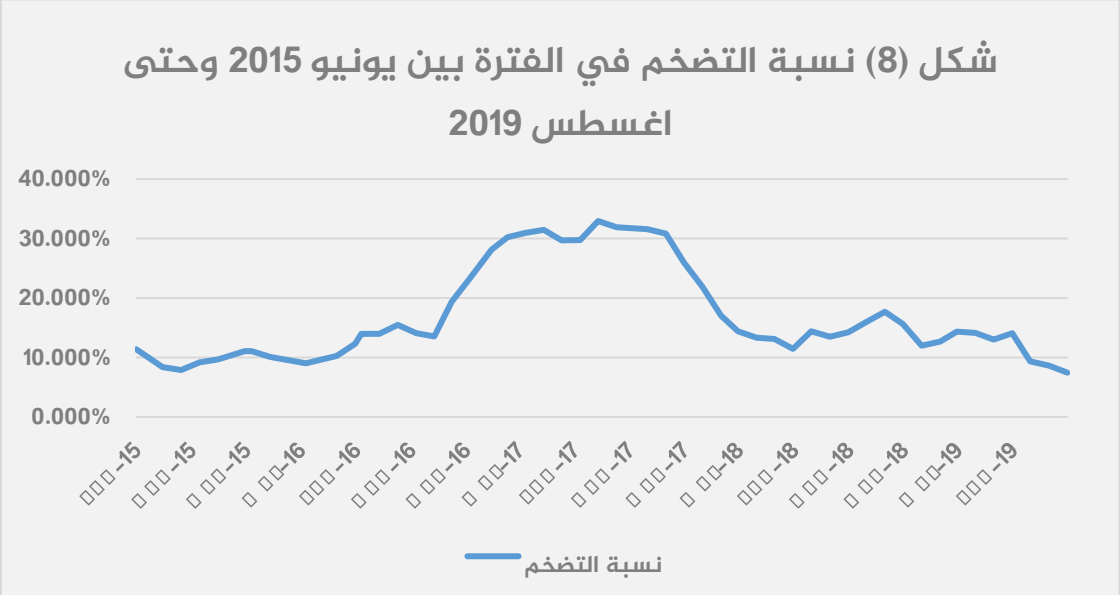

المصدر: البنك المركزي[135]

يرجع القدر الأكبر من ارتفاع معدلات التضخم إلى قرار تعويم الجنيه وما تلاه من إجراءات اقتصادية. ويوضح شكل (8) معدلات التضخم الشهرية منذ يونيو 2015 وحتى اغسطس 2019 حيث ارتفع معدل التضخم ليسجل ذروته 34.2% في شهر 2017/7، مقارنة بحوالي 24.3% في شهر 2016/12. توالى انخفاض معدل التضخم بعد ذلك ليصل إلى 13% في شهر 2018/7. عاود التضخم الارتفاع حتى بلغ 17.5% في 2018/10، ثم تراجع حتى بلغ 7.46% تقريبا في 2019/8 وقت إعداد هذا التقرير. ويمكن فهم تراجع معدلات التضخم خاصة بعد رفع الدعم عن المحروقات في يوليو الماضي إلى ضعف الطلب في السوق المصرية نتيجة لضعف القوة الشرائية لدى المواطنين مما دفع التجار والمنتجين إلى عدم رفع كلفة الزيادة على المواطن وتحمله هو لتلك التكلفة في ظل انخفاض الطلب مع وفرة العرض.

كما يمكن فهم هذا التراجع أيضا بأن المسألة نسبية والمقارنة بقيم مرتفعة جدا للتضخم حدثت في 2017، حيث يجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم السنوي هو النسبة بين أسعار السنة الحالية والسابقة، فعلي سبيل المثال بلغ معدل التضخم ذروته 34.2% في شهر يوليو 2017، ثم تناقص إلى 17.55% في شهر 2017/10، فذلك مقارنة فقط بالعام السابق، ولا يعني بحال مثلا تراجع الأسعار إلى مستواها قبل بداية برنامج الصندوق بل إن الأسعار لا زالت في ارتفاع لكن بنسبة أقل. بالتالي من أجل حساب معدل التضخم في مصر خلال الأعوام من 2012 وحتى الآن

134 بيانات 2019 و2020 هي بيانات متوقعه

135 البنك المركزي، النشرة الإحصائية 268. مصدر سابق

يجب جمع الفروق التضخمية بين تلك السنوات، والتي توضح أن مجموع معدلات التضخم في مصر يتجاوز 150% خلال السنوات الست الأخيرة.

تضافرت الكثير من العوامل لزيادة معدلات التضخم خلال الفترة الماضية ومنها:

1. الإفراط في طبع النقود لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وهو ما أعلن محافظ البنك المركزي عن التوقف عن الاعتماد عليه في مايو 2018 (136).
2. تعويم الجنيه وهو القرار الذي ساهم بصورة أساسية في رفع معدلات التضخم. كان قرار التعويم ضروريا من أجل إنهاء السوق السوداء كما كان شرطا أساسيا لإتمام اتفاق صندوق النقد الدولي. إلا أن انعكاسات التعويم على التضخم فاقت التوقعات. حيث توقع صندوق النقد أن يساهم التعويم وتطبيق القيمة المضافة ورفع الدعم عن الطاقة قد يرفع التضخم بحد أقصى إلى 18% خلال العام 2017/2016[137]. إلا أن النتائج كانت مخالفة حيث بلغ التضخم نسبة 34.2% في يوليو 2017 بصورة فاقت التوقعات.
3. رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء: بناء على اتفاق الصندوق قامت الحكومة بإعادة الهيكلة السعرية لأسعار المحروقات والكهرباء، وهو ما أثر بالتبعية على أسعار المنتجات النهائية لاسيما التي تدخل المحروقات في مستلزمات إنتاجها، أو عبر زيادة تكلفة النقل لمستلزمات الإنتاج أو المنتج النهائي. جدير بالذكر أن مشروع الموازنة العامة لمصر للعام 2020/2019، هو أول مشروع يحمل الخفض قبل الأخير لدعم المحروقات، بجانب أنها تأتي بعد إقرار الحكومة رفع أسعار الكهرباء للمرة الخامسة منذ عام 2014.
4. فرض ضريبة القيمة المضافة: مع نهاية اغسطس 2016 أقرت الحكومة فرض ضريبة القيمة المضافة. طبقا لتوقعات وزير المالية فإن تطبيق الضريبة سيزيد من معدلات التضخم مره واحدة فقط بنسبة تتراوح بين 2.3 و2.6% (138). كان إثر تطبيق الضريبة على حصيلة الإيرادات الضريبية ضخم. حيث تشير المراجعة السريعة للإيرادات الضريبية في الموازنة العامة إلى أن الإيرادات الضريبية من 352 مليار جنيه في العام المالي 2016/2015 إلى 856 مليار جنيه في مشروع موازنة 2020/2019، (243% تقريباً).
5. زيادة الجمارك ثلاث مرات متوالية: ساهمت زيادة الجمارك لأكثر من مرة في رفع معدلات التضخم، حيث صدر القرار الجمهوري رقم 419 لسنة 2018، بزيادة التعريفة (الرسوم) الجمركية على المئات من السلع الغذائية، وألبان الأطفال، والأجهزة الكهربائية، والآلات والمعدات، بنسب تصل إلى 40% في المتوسط (139)، وذلك للمرة الثالثة على التوالي، حيث عدلت الرسوم الجمركية على مجموعة كبيرة من الواردات في ظل أزمة عملة عنيفة كانت تواجهها مصر في 2013، ثم عدلت مجددا في يناير 2016، حيث تغير مصر التعريفة الجمركية كل خمس سنوات.

---

136) "كنا بنطبع فلوس وبطلنا".. الاقتصاد بعد عام ونصف العام من التعويم؟

137 IMF, "IMF country Report No. 17/17. Arab Republic of Egypt" Jan 2017. Link

138) ضريبة القيمة المضافة تزيد معاناة الاقتصاد المصري

139) الجريدة الرسمية، العدد 36 مكرر (أ) بتاريخ 9 -9-2018.

كنتيجة لذلك ارتفعت الإيرادات الجمركية الداخلة إلى الموازنة العامة للدولة من 17.7 مليار جنيه عام 2014/2013 إلى 34.3 مليار عام 2017/2016 وتقدر في موازنة العام الحالي بنحو 45.3 مليار جنيه، لتبلغ51.7 مليار جنيه حصيلة مستهدفة في موازنة 2020/2019. ترجع تلك لزيادة إلى الاعتماد المتزايد على الواردات للسلع الأساسية والتنموية والتي تجاوزت 60 مليار دولار بنهاية عام 2018[140] الأمر الذي يتحمل تكاليفه المستهلك النهائي وهو ما ساهم في رفع معدلات التضخم.

6. رفع أسعار المواصلات العامة: ساهم رفع أسعار المواصلات العامة في المزيد من الارتفاع لمعدلات التضخم، حيث زادت أسعار تذاكر هيئة النقل العام بالقاهرة، للأتوبيسات التي تسير مسافة 30 كيلو مترا فأقل، 3 جنيهات، وتحدد سعر 4 جنيهات لتذكرة الأتوبيسات التي تسير 31 كيلو مترا وحتى 40 كيلو مترا، و5 جنيهات للأتوبيسات التي تسير من 41 كيلو مترا وحتى 60 كيلو مترا، ووصل سعر تذكرة الأتوبيس «دورين» المكيف والمزود بخاصية «واي فاي» إلى 7 جنيهات. إضافة إلى رفع أسعار تذاكر قطارات الإنفاق (المترو) بنسبة 250% في مايو 2018 وكان ذلك للمرة الثانية بعد رفع السعر بنسبة 100% في فبراير من نفس العام، وفي يونيو الماضي أعلنت وزارة النقل المصرية، رفع أسعار تذاكر الخط الثالث لمترو الإنفاق إلى ما يصل إلى 10 جنيهات.

كما شهدت قطارات السكة الحديد بين "أسوان والقاهرة"، ارتفاعا في أسعار التذاكر على المسافرين، بنسبة تصل 100%، بدأت من أول أبريل 2016، وكان من المقرر زيادة أسعار تذاكر القطارات المكيفة والعادية، بنسب تتراوح بين 20 و150%، ولكن بعد حادثة محطة مصر الشهيرة أعلنت الوزارة تأجيل الزيادة حتى تحسن مستويات الخدمة.

ولا شك أن رفع أسعار المواصلات العامة الحكومية أدى إلى ارتفاع أسعار المواصلات الخاصة بأنواعها المختلفة، تحت دعاوى ارتفاع أسعار المحروقات وغيرها، كما ساهمت رسوم عبور الطرق والكباري الجديدة في انفلات تلك الأسعار، بالإضافة إلى رسوم عبور الطرق والإنفاق التي يسيطر عليها الجيش، والتي تخضع لتقدير الضباط، لنوعية المنقول، مما يفتح باباً واسعاً لاستغلال المواطنين، وهو ما يتحمله المستهلك النهائي في شكل ارتفاع في معدل التضخم.

بالطبع كل تلك القرارات والقوانين أدت إلى تأجيج معدلات التضخم، ولم يقابلها زيادة تذكر في الأجور، إلا من خلال زيادة الحد الأدنى الأخيرة، والتي لا تقارن بما حدث من زيادات، مما ساهم في وقوع فئات جديدة من المصريين تحت خط الفقر.

140) العربية "بالأرقام.. صادرات مصر تقفز 19% لـ 26 مليار دولار" اكتوبر 2018. تم الدخول على الرابط في 2019/9/2. رابط

الاستثمار

يتفق الاقتصاديون على أهمية ودور الاستثمار في عملية التنمية نظرا لكونه أحد المكونات الرئيسية لحساب الناتج المحلي الذي يتكون من مجموع الاستهلاك والاستثمارات والإنفاق الحكومي والاستثمار الحكومي والفارق بين الصادرات والواردات. يتم إدراج الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة تحت بند الاستثمار الحكومي بينما يتكون بند الاستثمارات من الاستثمار الخاص الداخلي والاستثمار الأجنبي المباشر. في هذه الفقرة سنستعرض هيكل الاستثمار الأجنبي والخاص في مصر.

الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر أحد أهم مصادر العملة الصعبة للبلاد، وقد شكل السعي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية العامين الماضين اهتماما كبيرا، وذلك ضمن إجراءات الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه بالاتفاق مع صندوق النقد، وأبرزها تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016 والتراجع الحاد في الجنيه والذي كان من المفترض أن يساهم في جذب الاستثمار، إلى جانب القضاء على مشكلة نقص العملات الأجنبية. إضافة إلى إصدار قانون جديد للاستثمار، وآخر لتسهيل الحصول على التراخيص الصناعية، وثالثا للإفلاس، وتم تعديل قانون الشركات، كما طورت الحكومة مراكز خدمة المستثمرين، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وأصدرت خريطة بالفرص الاستثمارية في مصر.

شكل (9) هيكل الاستثمار الخارجي في مصر

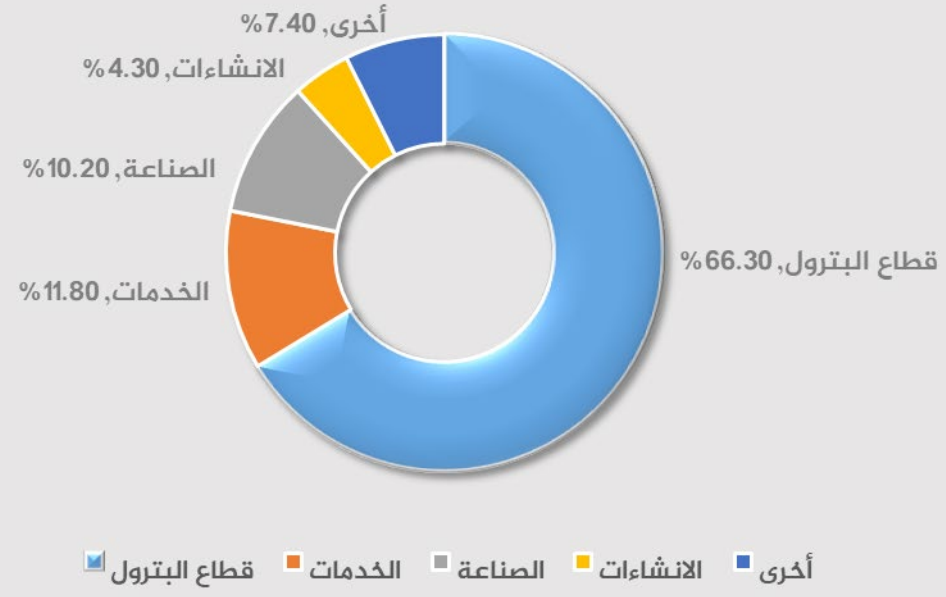

المصدر: البنك المركزي المصري

يساهم الاستثمار الخارجي في عملية التنمية في حال كان يشكل قيمة مضافة إلى الاقتصاد. وينتج النمو الاقتصادي من تضافر عدد من العناصر هي كفاءة القوى العاملة وتدفقات رأس المال والتطور التكنولوجي. أشار عدد من الدراسات إلى أن الاستثمار الخارجي يكون مهما للاقتصاد في حال كونه عامل إضافة لكل من التطور التكنولوجي وتدفقات رأس المال. حيث يرى بعض الباحثين مثل بورنزشتين وآخرين[141]، أن الاستثمار الخارجي يعمل عمل الناقل للمعرفة والتكنولوجيا ويساهم بصورة أكبر في معدلات النمو، إضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية قوية بين الاستثمار الخارجي ورأس المال البشري حيث ترتفع مساهمه الاستثمار الخارجي في معدلات النمو في حال وجود رأس مال بشري وفير ومدرب جيدا في الدولة المضيفة. إلا أن تلك النتائج تتحقق فقط في حالة وجود رأس مال بشري مجهز ومدرب لاستيعاب التقنيات والتكنولوجيا الواردة.

الشكل (9) يوضح هيكل الاستثمار الخارجي في مصر. يستحوذ قطاع البترول على الغالبية العظمى من الاستثمارات وهو قطاع يتسم بالريعية وعدم المساهمة في نقل تكنولوجيا جديدة لسوق العمل إضافة إلى كونه قطاع كثيف رأس المال، ولا يوفر فرص عمل تتناسب مع ما ينفق من استثمارات، والجانب الثاني أن استفادة الشريك الأجنبي عالية، والأمر الثالث أن مصر لم تستفد من تلك الاستثمارات على مدار العقود الماضية في توطين تكنولوجيا هذا القطاع، أو محاولة إنتاج متطلبات الاستثمار به من الناحية التكنولوجية، وإن كانت مصر تمتلك موارد وكوادر بشرية قادرة على إنجاز هذه المهمة، بدليل هذا التواجد الكبير للمصريين في قطاع البترول بدول الخليج وغيرها من شركات البترول العالمية ([142]). يلي قطاع البترول وبفارق كبير قطاع الخدمات بنسبة 11.8%، ثم القطاع الصناعي بنسبة 10.2%، ثم قطاع الإنشاءات بنسبة 4.3%، ثم القطاع الزراعي بنسبة 0.1% ([143]). ومن الواضح من هذا التوزيع أن قدرا قليلا جدا من الاستثمارات الخارجية يتجه إلى أنشطة إنتاجية تفرز نموا حقيقيا وفرص عمل تحد من مستويات البطالة.

141 E Borensztein, J De Gregorio, and J-w Lee, "How Does Foreign Direct Investment Affect Economic" 45 (1998): 115–35.

142) عبد الحافظ الصاوي: الوضع الاقتصادي في مصر ـ تراجع لا تعافي

143) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثامن والخمسون، العدد الثالث (يوليو – مارس 2018/2017)، ص 64.

يشير الشكل (10) إلى إجمالي الاستثمارات الخارجية في مصر منذ 2013/2014. يتضح من الشكل أن أكبر رقم حصلت عليه مصر كان في2017/2016 بمقدار 7.93 مليار دولار وهو رقم هزيل جدا خاصة وأنه لا يتم توجيهه إلى قطاعات إنتاجية كما أشرنا سابقا.

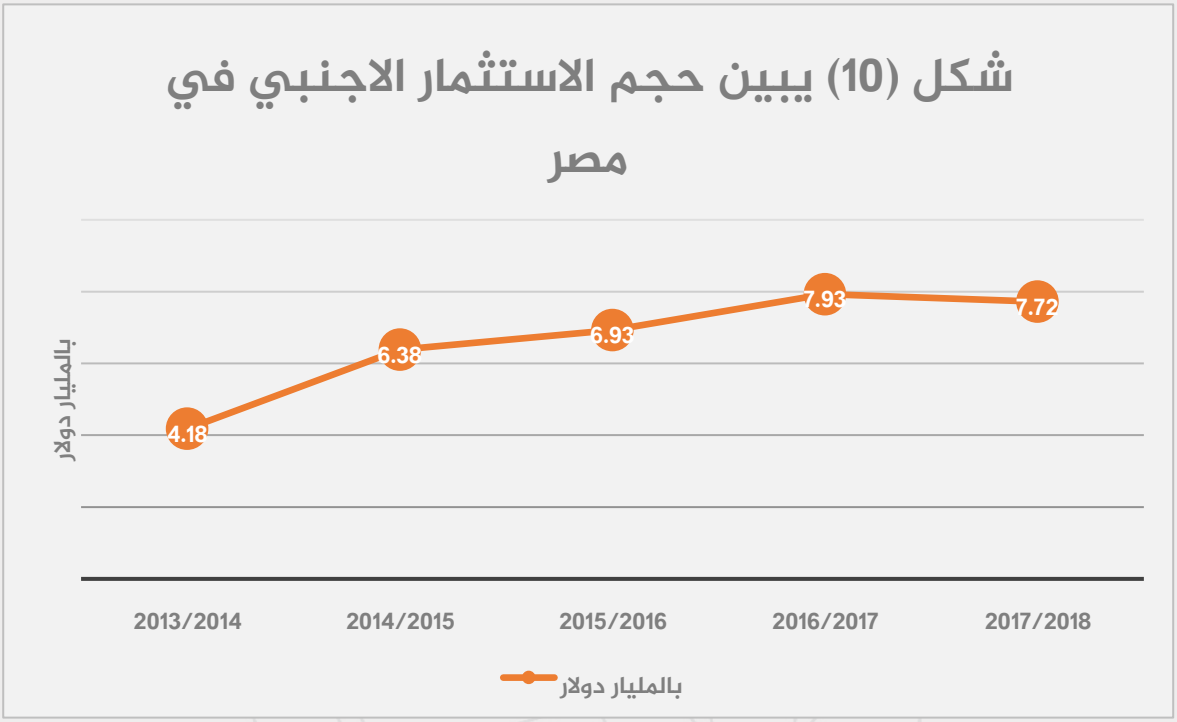

يرجع الانخفاض في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة مجملة إلى عدم تهيئة المناخ العام للاستثمار. يقصد بالمناخ العام عدة مستويات وهي المستوى الاقتصادي والمستوى التشريعي والمستوى السياسي والمستوى المؤسسي. على المستوى الاقتصادي لا يزال استمرار أسعار الفائدة عند مستوى مرتفع يؤثر سلبا على جذب الاستثمارات الحقيقية إضافة إلى تراجع حجم الطلب في السوق المصرية بعد إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي أثرت على القوة الشرائية للمواطنين، إلى جانب ضعف الترويج للجهود التي بذلتها الدولة خلال الفترة الأخيرة، بالإضافة إلى التأثر بما يحدث من تطورات في الأسواق الناشئة، والازدياد المضطرد للأنشطة الاقتصادية للجيش والمخابرات.

على المستوى التشريعي حاولت الحكومة تطوير قوانين الاستثمار وهو الذي انعكس إيجابيا في تصنيف مصر في تقرير "سهولة القيام بالأعمال" والذي أحرزت فيه تقدم بـ 8 مراكز لتصبح الـ 120 في 2018 رغم أنه في حد ذاته مركزاً متأخراً. إلا أن الإصلاح التشريعي لا يزال بعيدا عن كونه إصلاحا هيكليا إجماليا للبنية التشريعية حيث تعتمد الحكومة مسار تصحيح خاص لكل قطعه من القانون على حدة عن طريق تحديد مجموعة معينة من الأنشطة الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحفيزها، ومنح المستثمرين فيها مجموعة محددة من المزايا والحوافز والضمانات والإعفاءات التي تميزها عن سائر المشروعات العاملة في ظل الإطار القانوني العام للبلد.

إن استراتيجية الحوافز تعد وسيلة فعالة إذا كانت النتيجة جذب حجم كبير من الاستثمارات الخارجية مما يعوض الخسارة الحاصلة نتيجة الحوافز. والعكس كذلك فإن فشل تلك الاستراتيجية يؤدي إلى ضياع فرصة إيرادات جديدة على الموازنة العامة للدولة إضافة إلى آثار سلبية قد تضر بالمنافسة مع المنتج المحلي. في دراسة لندى مسعود (2003)[144] قامت بدراسة تأثير تلك الاستراتيجية على الحالة المصرية. انتهت الدراسة إلى أن تلك الاستراتيجية لم يكن لها أي تأثير واضح على جذب الاستثمارات الخارجية بل على العكس فإنها وضعت عبء الموازنة على دافعي الضرائب دون أن تنتفع من الاستثمارات الخارجية. ومن الواضح أن هذه السياسات لم تتغير منذ زمن الدراسة أي عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك ولم يحدث أي تحسن يذكر في هذا الصدد.

إذا يجب على المناخ التشريعي في مصر أن يعمل من أجل الاستفادة من دور الاستثمار الخارجي بما يعود بالنفع على الاقتصاد الكلي. كان ولا يزال التركيز في مصر الآن على السؤال الخاطئ وهو كيفية جذب الاستثمار الخارجي وليس توظيف الاستثمار الخارجي في عملية التنمية. حيث إن السؤال الأول حاولت مصر الإجابة عليه عن طريق منح حوافز لجذب الاستثمار الخارجي وليس تهيئة المناخ العام الخاص بالاستثمار بما في ذلك رفع كفاءة التعليم أو القوى العاملة أو إنشاء مؤسسات وتشريعات قانونية صلبة منافسة. في حال التركيز على تهيئة المناخ التشريعي فإن الاستثمار الخارجي سيأتي كنتيجة لذلك وليس كما تحاول الحكومة الآن بجذب الاستثمار الخارجي كهدف في ذاته.

أما على المستوى المؤسسي ذكر التقرير الأخير للتنافسية العالمية في 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن أبرز المشكلات التي تواجه المستثمرين في مصر هي عدم استقرار السياسات (بنسبة 15.2% من المشاركين)، والتضخم (بنسبة 14.2% من المشاركين)، والفساد (بنسبة 9.8% من المشاركين) والبيروقراطية (بنسبة 9% من المشاركين) وعدم كفاءة القوى العاملة (بنسبة 7.9% من المشاركين)[145].

على المستوى السياسي يعد تدخل الجيش في العملية الاقتصادية أحد اهم العوامل التي تؤثر سلبا على جذب الاستثمارات حيث ذكر بعض المستثمرين أن جانب رئيسي من قلقهم من الدخول إلى السوق المصري هو منافسة الجيش في العملية الاقتصادية[146] (Momani, 2018). وسيناقش التقرير توغل الجيش في العملية الاقتصادية في فقرة مستقلة لاحقا.

إضافة إلى تلك المستويات الداخلية أشارت بعض التقارير الصادرة عن بنوك الاستثمار أن تراجع الاستثمارات المباشرة ليس ظاهرة محلية، ففي النصف الأول من عام 2018، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بنسبة 41% لتصل إلى 470 مليار دولار، حسب ما ورد في تقرير مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة

144 Nada Massoud, "Assessment of FDI Incentives in Egypt Nada Massoud Working Paper 0336" 336 (2003): 22, http://erf.org.eg/publications/assessment-of-fdi-incentives-in-egypt/.

145 weforum, 2018. *Arab World Competitiveness Report*, s.l.: World Economic Forum.

146 Momani, B., 2018. *Egypt's IMF Program: Assessing the Political Economy Challenges*, Doha: BROOKINGS DOHA CENTER.

"الأونكتاد"([147]). حيث تراجع الاستثمار العالمي بسبب عوامل معقدة منها مخاوف الحرب التجارية، والأهم من ذلك الإصلاحات الضريبية التي تم تنفيذها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية 2018، والتي شجعت المزيد من الشركات على إعادة توطين أعمالها وإعادة رأس المال إلى الولايات المتحدة، الدولة ذات الاستثمارات الضخمة حول العالم[148].

على الجانب الاخر نجد أن تدفق الاستثمار الأجنبي في مصر يتجه بصورة كبيرة إلى أدوات الدين من سندات وأذون خزانة. حيث ساهم قرار البنك المركزي المصري، لتحرير سعر صرف العملة المحلية، في نوفمبر 2016، والذي نتج عنه فقدان الجنيه لنصف قيمته تقريباً، في إنعاش التدفقات الأجنبية على السندات وأذون الخزانة الحكومية. والتي بلغت ذروتها بنهاية مارس 2018 حيث قدرت بنحو 23.1 مليار دولار، ثم عادت للتراجع، لتسجل 17.5 مليار دولار نهاية يونيو 2018[(149)]، وبلغت 16.8 مليار دولار ببداية مايو 2019[(150)].

ذلك الاستثمار إنما هو إضافة إلى بنود الديون الخارجية ولا يعكس استثمارا حقيقيا، والنظر إلى حجم الاستثمار في الأموال الساخنة في 2018 نجد أنها وصلت إلى أكثر من ثلاثة أضعاف إجمالي الاستثمار الأجنبي وهو ما يعكس عدم ثقة المستثمرين في السوق المصرية حيث يتسم الاستثمار في الأموال الساخنة بسرعه تقلبات السوق وقدرة المستثمرين على سحب أموالهم بصورة سريعة مما يعكس عدم ثقة في السوق المحلية.

الاستثمار الخاص

شكل مجمل الأوضاع الاقتصادية في مصر خاصة بعد قرار التعويم ورفع شرائح الدعم عن المحروقات والكهرباء، وتغول الجيش على النشاط الاقتصادي، وانفراده بالكثير من المزايا والإعفاءات القانونية، ضربات موجعة للقطاع الخاص المصري. حيث توجد العديد من الدلائل على أن نشاط القطاع الخاص مكبل ببيئة الأعمال المرهقة، وحركة التجارة المقيدة، وبالتالي، لم يقم القطاع بدوره المأمول، خاصة في ظل انتهاج السلطة منهجاً ليبرالياً، كان من المفترض أن يكون القطاع الخاص عماده الرئيس.

يشير هبوط مؤشر مديري المشتريات (PMI) التابع لبنك الإمارات دبي الوطني، الذي يقيس نشاط القطاع الخاص في مصر غير المنتج للنفط، إلى تراجع نشاط القطاع الخاص في مصر خلال فترة ما بعد التعويم بصورة مستمرة، ولم يتحسن إلا كحالة استثنائية في بعض الأشهر، سرعان ما يعود للهبوط بعدها حيث انخفض إلى 49.4 وبذلك يكون انخفض عن 50 وهو الحد الفاصل بين النمو والانكماش[151].

---

147) تقرير: تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية

148) نفس المرجع السابق.

149) هروب "الأموال الساخنة" يؤرق حكومة مصر، 5 مليارات دولار خرجت من مصر منذ مايو الماضي

150) المالية: 16.8 مليار دولار استثمارات الأجانب في أدوات الدين المصرية

151) IHS "IHS Markit Egypt PMI", August 2019. Link. Accessed 9/9/2019

كما يبين شكل 11 نسب الاستثمار العام والخاص منذ 2002 وحتى 2018 والتي تتسم بانخفاض معدلات الاستثمار الخاص والعام. يعود جزء من ذلك إلى الأزمة العالمية في أعقاب 2008 ومن ثم توالي الأحداث السياسية في 2011 و2013.

إضافة إلى ذلك فإن تنافس الدولة مع القطاع الخاص في الحصول على الودائع المصرفية أدى إلى انخفاض معدلات تمويل الاستثمار الخاص، وهو ما تسبب-بالطبع مع ارتفاع معدل التضخم-في ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، والتي شكلت ولا تزال عائقاً تمويلياً هاماً، مما أدى أنه خلال العام المالي الماضي حصل القطاع الخاص والعائلي 23% و8% على الترتيب من إجمالي تمويلات القطاع المصرفي، في حين أن القطاع العام استحوذ على 69%.

كذلك يعاني القطاع الخاص من التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي التي ذكرناها في الفقرة السابقة حيث لا يزال نشاط القطاع الخاص يعوقه إطار تنظيمي مرهق ولا يمكن التنبؤ به، ويعاني صعوبة الوصول إلى العوامل الرئيسية في السوق (الأراضي-يسيطر عليها الجيش-والعمالة الماهرة) والحواجز غير الجمركية أمام التجارة.

شكل 11: نسبة الاستثمار العام والخاص للناتج المحلي

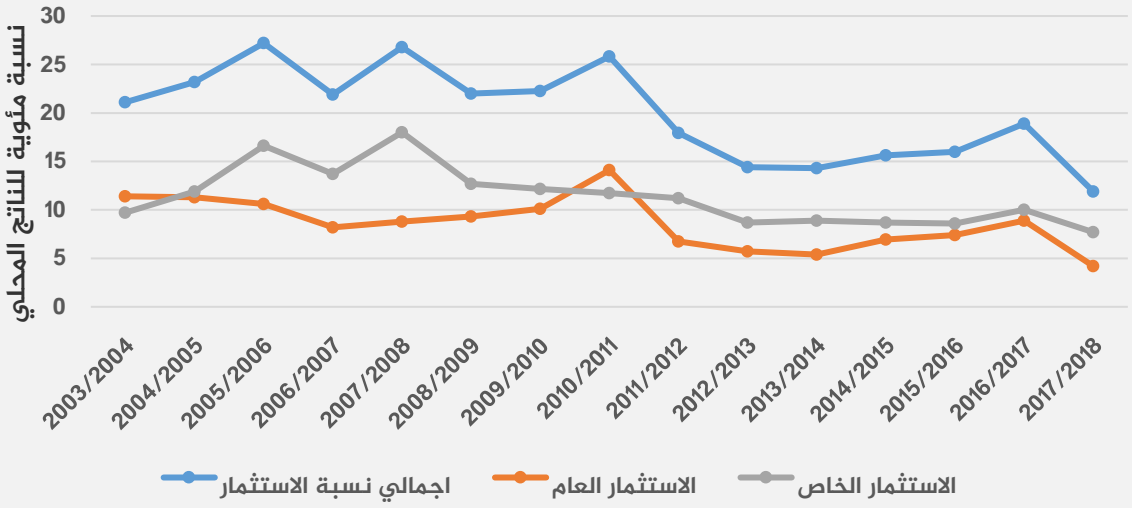

المصدر: البنك المركزي[152]

إجمالا لا تزال معدلات الاستثمار في مصر متواضعة ولا تؤدي إلى نتائج إيجابية على مستويات التنافسية العالمية أو على قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة الجديدة كل عام. كما يمكن القول إن القطاع الخاص – والطبقة

152 يشير الاستثمار العام الى مجموع الاستثمار في القطاع الحكومي والشركات العامة والهيئات الاقتصادية.

المتوسطة والفقيرة-تحمل عبء برنامج صندوق النقد الدولي، وسيظل على الأرجح تحت ضغط، خاصة بعد الرفع الأخير لأسعار المحروقات، وكل ذلك مؤداه أن الظروف لا تزال صعبة أمام الشركات الخاصة.

تطور الصادرات والواردات

مثلت زيادة الصادرات والحد من الواردات أحد الأركان الأساسية لبرنامج صندوق النقد الدولي، ومع بلوغ البرنامج مرحلته النهائية، تشير البيانات إلى استمرار الأوضاع السابقة على تنفيذه تقريبا، وذلك ما توضحه بيانات الشكل (12) والتي تشير إلى تطور حركة الصادرات والواردات في مصر منذ عام 2014وحتي 2018. حيث بلغ حجم الصادرات المصرية خلال عام 2018 نحو 24.8 مليار دولار، مقابل 22.6 مليار دولار خلال 2017، و20.4 مليار دولار عام 2016، مسجلة زيادة بلغت نسبتها نحو 11.6% مقارنة بعام 2017. كما بلغت الواردات المصرية 69.9 مليار دولار بنهاية عام 2018، في مقابل 59.1 مليار دولار عام 2017 بزيادة حوالي 10 مليارات دولار أي بنسبة زيادة تزيد عن 15%.

شكل (12) حجم الصادرات والواردات بالمليار دولار

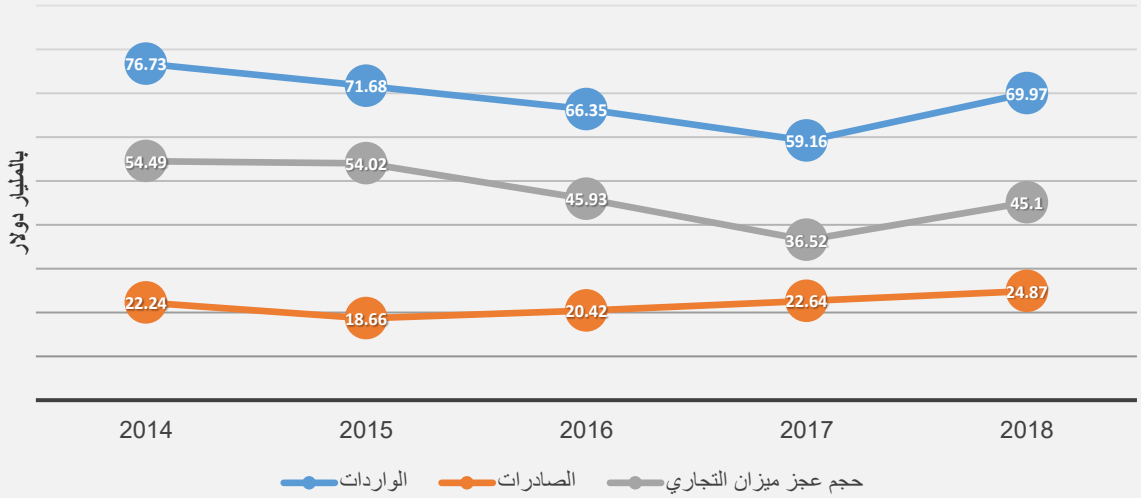

تُمثل الفجوة الكبيرة بين صادرات وواردات مصر السلعية، واحدة من المشكلات المزمنة، ولا يظهر أن هناك سياسات جديدة لسد هذه الفجوة، ولو في الأجل المتوسط، وحسب أرقام ميزان المدفوعات للعام 2018 يتبين أن العجز التجاري بحدود 45 مليار دولار في مقابل 37 مليار في 2017 (153). هذا فضلًا عن أن الصادرات النفطية تمثل نحو 33.7% من إجمالي الصادرات السلعية. ولا تمثل الصادرات السلعية النفطية إيراد صاف لإيرادات الدولة

153) طبقاً لبيانات الشكل السابق

المصرية، ولكنها تتضمن حصة الشريك الأجنبي، والتي تصل إلى حوالي 40% من الصادرات النفطية المصرية [154]. وفي ضوء تصرفات الإدارة الاقتصادية بمصر، نجد أن توظيف الموارد المالية المحدودة، يتم بطريق الخطأ عبر توجه هذه الموارد لمشروعات غير ضرورية من ناحية، وغير إنتاجية من ناحية أخرى، مما يعني أن مصر سوف تستمر في التبعية للخارج في استيراد الغذاء والعدد والآلات ووسائل المواصلات، وكذلك استيراد التكنولوجيا، ومن هنا سوف تتعمق الفجوة الإنتاجية لمصر على مدار الأجلين القصير والمتوسط [155].

إجمالا لا تزال معدلات الاستثمار في مصر متواضعة ولا تؤدي إلى نتائج إيجابية على مستويات التنافسية العالمية أو على قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة الجديدة كل عام. كما يمكن القول إن القطاع الخاص – والطبقة المتوسطة والفقيرة-تحمل عبء برنامج صندوق النقد الدولي، وسيظل على الأرجح تحت ضغط، خاصة بعد الرفع الأخير لأسعار المحروقات، وكل ذلك يعني أن الظروف لا تزال صعبة أمام الشركات الخاصة. كما أن ارتفاع عجز الميزان التجاري سيشكل في المستقبل ضغطا كبيرا على العملة مما قد ينتج عنه انخفاض قيمة الجنيه.

الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية

باعتبار المواطن هو المحور الرئيسي لعمليه التنمية يجب النظر دائما إلى النتائج الاجتماعية للسياسات الاقتصادية المتمثلة في معدلات الفقر ونسب البطالة من أجل الحكم على نجاح وفشل تلك السياسيات وهو ما سنستعرضه في هذا الجزء من التقرير.

الفقر

تعد مؤشرات الفقر والبطالة الانعكاس الحقيقي الذي يجب النظر إليه لتقييم عملية التنمية الاقتصادية وما إذا كانت النتائج الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، إن صحت، أدت إلى نتائج حقيقية على مستوى معيشة المواطن. في آخر إحصائية صادرة عن المركز القومي للتعبئة والاحصاء في يوليو 2019 ذكرت أن نسبة الفقراء في مصر ارتفعت إلى 32.5% بعد أن كانت 28% في آخر تقرير لها في 2015 أي أن ثلث المصريين يقعون تحت خط الفقر بإضافة ما يزيد عن 5 ملايين مواطن خلال 3 سنوات فقط.

طبقا للتعريف الرسمي المصري، بلغ معدل خط الفقر للفرد في السنة المالية 2018/2017 حوالي 8827 جنيها سنويا (533 دولار تقريبا)، أو 736 جنيها شهريا، فيما بلغ خط الفقر المدقع في نفس الفترة 5890 جنيها سنويا، أو 491 جنيها شهريا، وكان خط الفقر، حسب آخر بحث للدخل والإنفاق عام 2015، هو 482 جنيها شهريا للفرد. وفي حين ارتفع دخل الأسرة إلى 58.9 ألف جنيه سنويا (نحو 3550 دولارا) مقارنة بـ 44.2 ألف جنيه في عام 2015

154) الوضع الاقتصادي في مصر ـ تراجع لا تعافي

155 عبد الحفاظ الصاوي: الوضع الاقتصادي في مصر ـ تراجع لا تعافي

(نحو 5357 دولار) إلا أن حقيقة الدخل انخفضت بنسبة 20% بعد حساب معدلات التضخم حسب بلومبيرج [156] وانخفضت أيضا عند تقويمها بالدولار.

من المهم أيضا الإشارة إلى أن بيانات البحث الصادر من المركز القومي للتعبئة والإحصاء تشير إلى تقديرات الفقر في عام 2018/2017، وذلك يعني عدم الأخذ في الاعتبار رفع أسعار المحروقات لمرتين بعدها، واعتمدت آلية التسعير التلقائي للبنزين، ورفع أسعار الكهرباء، وأسعار غاز المنازل، ورفعت أسعار المواصلات، وسعر أنبوبة البوتاجاز وغيرها، بما يعني أن هذه النسبة قد ارتفعت في العام الأخير ولا تعبر عن الواقع الحالي. يعني ذلك أن الكثيرين ممن كانوا عرضة للفقر قد وقعوا أسفل خطه بالفعل، وأن إجراءات رفع الحد الأدنى للأجور السابق الإشارة اليها، ستعمل فقط على أفضل الفروض على تثبيت بعض الشرائح على وضعها الحالي.

إضافة إلى ذلك فإن مساله تحديد خط الفقر يشوبها إشكالات تطعن في مصداقية البيانات الرسمية، حيث حدد الجهاز في بياناته الأخيرة خط الفقر بحوالي 735.5 جنيه شهريا، والذي يكافئ حوالي44.5 دولار شهريا، أي بما يعادل 1.5 دولار تقريبا يوميا، مقارنة بحوالي 1.9دولار يوميا محددة من البنك الدولي كخط للفقر (وهو الحد الذي كان معتمدا أيضا في أرقام الجهاز في مصر في عام 2015)، وذلك يعني أن نسبة الفقر الحقيقية أكبر من المعلنة بكثير، وأن زيادة عدد الفقراء في خلال ثلاثة أعوام منذ 2015 قد يفوق الخمسة ملايين بكثير، لا سيما في ظل توجه الدولة في احتساب ومقارنة أسعار كل سلعها وخدماتها بالأسعار العالمية.

أشار التقرير إلى تحرك خط الفقر المدقع والذي حدده الجهاز بحوالي 491 جنيها شهريا (28.5 دولار تقريبا)، أي بما يعادل 95 سنتا يوميا، في مقابل482 جنيها شهريا عام 2015، هذا التحرك لخط الفقر المدقع بقيمة 9 جنيهات، ما بين عامي 2015 وحتى 2018، لا يمكن التسليم به، لا سيما في ظل معدلات التضخم التي حدثت. في حين أن خط الفقر المدقع عالميا 1.25 دولار يومياً، بما يعني أن هناك عددا أكبر من المصريين يقعون تحت خط الفقر المدقع مقارنة بما قدره جهاز الاحصاء.

إذا حتى في حال التسليم بالأرقام المصرية الرسمية لحد الفقر فقد نزل نحو 5 ملايين مواطن إضافي على الأقل تحت خط الفقر في 3 سنوات فقط، إضافة إلى ما يقارب المليون مصري وقعوا فريسة للفقر المدقع.

156 مصدر سابق

شكل (13) نسب الفقر مقارنة بمتوسط دخل الاسرة السنوي بالدولار

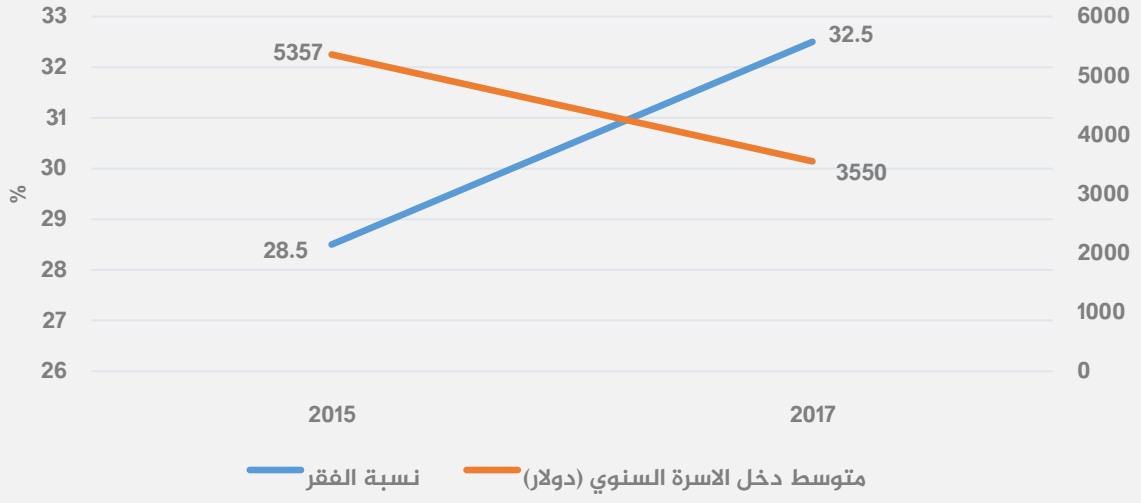

157

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أما عن التقارير الدولية فيما يخص معدلات الفقر فقد أعلن البنك الدولي في بداية مايو 2019، أن نسبة الفقر بين المصريين قد ارتفعت من ٢٤% عام ٢٠١٠ إلى ٣٠% عام ٢٠١٥ ثم قفزت إلى نحو ٦٠% عام ٢٠١٩، وحول النسبة الأخيرة أشار البنك إلى أن حوالي ٦٠% من شعب مصر يعاني إما من الفقر أو مهدد به[158]، وهو نفس التعبير الذي استخدمه جهاز الإحصاء سابقا في البيان الصحفي الصادر في فبراير 2019 حول بحث الدخل والإنفاق، وقد تم حذف هذا التعبير من البيان الصحفي الصادر في أواخر أغسطس. وهو ما يعني أن عدد الفقراء في مصر يقترب من 14.2 مليون أسرة، بمتوسط عدد 58.9 مليون نسمة تقريبا.

عموماً حدوث هذه القفزة الأخيرة في نسبة الفقراء في مصر لتقارب ثلث السكان طبقا لبيانات الدولة المصرية (أو الثلثين طبقا لتقديرات العديد من الخبراء) خلال السنوات المعدودة التي جرى فيها تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي برعاية صندوق النقد والبنك الدوليين، و ذلك يؤكد على أن البرنامج لم يحقق تحسنا في معيشة المواطنين بل عرضهم لغلاء شديد وانخفاض في القيمة الشرائية لدخولهم وتدهور في الخدمات العامة، على نحو أثر على

157 تم حساب سعر الدولار حسب السعر الرسمي المعتمد في الموازنة العامة للسنة المالية المقابلة.

158 World Bank "World Bank Group to Extend Current Strategy in Egypt to Maintain Momentum on Reforms" April 2019. Link. Accessed 9/9/2019

المجتمع كله وبخاصة طبقته الوسطى، وذلك بسبب عدم نمو الاستثمار في المجالات الإنتاجية، وبالتالي عدم استحداث فرص عمل مستدامة ولا زيادة كافية في الدخول فضلا عن خفض الدعم وارتفاع الضرائب.

من الواضح أن عدم تعديل المسار والمنهج الحالي، نحو الإنتاجية والعدالة التوزيعية لا يعنى فقط استمرار معدل الفقر الحالي، بل يهدد بوقوع نسبة جديدة تحت خط الفقر. حيث دائما ما تلجأ الحكومة إلى علاج أزمة العجز المالي باتخاذ تدابير تقشفية مما أدى إلى خفض الإنفاق العام ورفع الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك وقد أدى كلا الإجراءين إلى إلقاء وطأة إدارة الأزمة المالية بشكل غير متساو على أكتاف السكان الأكثر فقراً والأكثر ضعفا[159].

في المقابل حاولت الحكومة زيادة الحد الأدنى من الأجور لتعويض أثر التضخم إلا أن النتيجة ليست إيجابية على الإطلاق. ويشير الشكل التالي إلى معدلات الارتفاع في موازنة الأجور سنوياً خلال الفترة من 2011/2010-2020/2019

شكل (14) نسب زيادة معدلات التضخم مقابل الارتفاع في الأجور

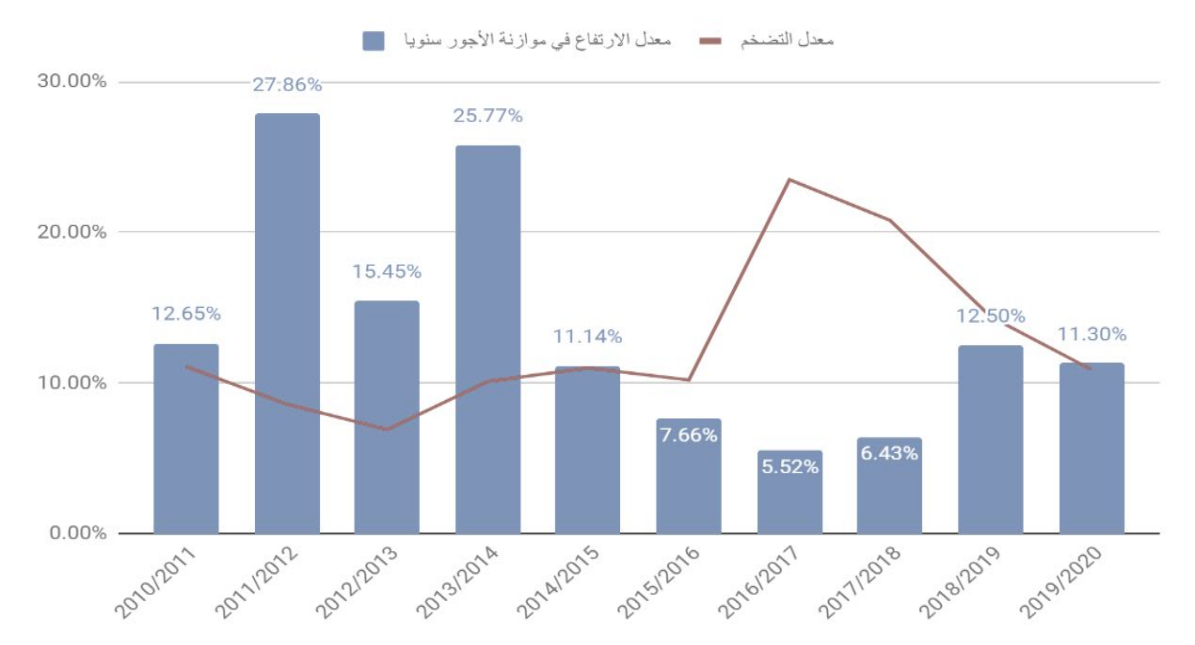

المصدر: الاقتصاد المصري بعد 2013 السياسات والتحديات[160].

159 Amr Adly, "Economic Growth is Making Many Egyptians Poorer" August 2019. Bloomberg. Accessed 2/9/2019. رابط

160 https://eipss-eg.org/?p=38894

يتضح من الشكل (14) أن زيادة الحد الأدنى للأجور مع مجموع معدلات التضخم خلال الفترة من 2014 حتى 2019 نتج عنه تراجعا في القيمة الحقيقية للأجور، فقد شكل الارتفاع في الحد الأدنى للأجور 66% (في الفترة من مطلع 2014 حين طبق 1200 جنيه حد أدنى، وحتى الحد الأدنى الجديد 2000 جنيه)، في مقابل زيادة معدل التضخم بنحو 107% تقريباً خلال نفس الفترة.

إضافة إلى ذلك فإن الفترة التي شهدت ذروة الانخفاض في معدلات ارتفاع مخصصات الأجور، بداية من 2016/215 حتى نهاية 2018/2017 بمعدلات (11.1%، 7.6 %، 5.5%، 6.4%) على الترتيب، في مقابل 25.77% قبلها هي نفس التي شهدت في المقابل ذروة ارتفاع معدلات التضخم في مصر وانخفاض قيمة الجنيه.

أهم مظاهر الفقر بين المصريين

كان من الطبيعي بعد وقوع أعداد متزايدة من المصريين تحت خط الفقر، أن تتجلى مجموعة من المظاهر المرتبطة بالفقر، وستتعرض هذه الفقرة لأهم مظاهر الفقر كنقاط مجملة ودون التوغل إلى التفاصيل، وذلك كما يلي:

1- رصد تقرير للغرفة التجارية بالقاهرة عن شهر يناير 2019 تطور حجم التجارة الخارجية من الملابس المستعملة "البالة" وبلغ أدنى انخفاض في عام 2014 بنسبة 23.4%، مقارنة بعام 2017 الذي شهد ارتفاعًا بنسبة 273.8% ([161]).
2- أصدر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، تقريرا يؤكد فيه أن 20% من أطفال مصر يعانون التقزم الناتج عن سوء التغذية، وأن 27% من الأطفال تحت 5 سنوات مصابون بالأنيميا، وأن 11% من وفيات الأطفال ترجع لسوء التغذية، والمثير أن وزارة الصحة اعترفت بالأزمة كاشفة أن النسبة تبلغ 40%، ومشيرة إلى أن 17% منهم يعانون التقزم الشديد ([162]).

كما أشارت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» في تقرير أصدرته عام ٢٠١٤ أن واحدًا من بين كل ٣ أطفال في مصر يعاني من «التقزم»، أعربت فيه عن مخاوفها من ارتفاع معدلات المرض، والذي يتلخص في عدم الوصول إلى الطول المناسب خلال المرحلة العمرية للطفل، وربطت خلاله بين سوء التغذية وزيادة معدلات المرض ([163]). - كما أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" أن مصر تعاني من مشكلة مزمنة في سوء التغذية لدى الأطفال دون الخامسة، ما أصاب 30% من الأطفال بمرض التقزم ([164]).

161) الغرفة التجارية للقاهرة " المجلة الشهرية" العدد 98. يناير 2019. تم الدخول على الرابط في 2019/9/2. رابط

162) التقزم بين الأطفال يسجل 30%

163) «التقزّم» حكاية فقر وإهمال

164 التقزم بين الأطفال يسجل 30%

3- تزايد عدد وفيات الأطفال الرضع الأقل من سنة ليبلغ 15.1% عام 2016 في مقابل 14.6% عام 2015، كما بلغ معدل وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات حوالي 19.6% لإجمالي الجمهورية ([165]).
4- التسرب من التعليم: تشير الإحصاءات إلى أن عدد المتسربين من التعليم بعد التحاقهم به بلغت 6.143 ملايين طفل ([166]).
5- تبلغ نسبة الأمية في مصر 25.8%من عدد السكان ([167])، يضاف إليهم نسبة 10.4% من السكان يقرأون ويكتبون فقط من تعليم محو الأمية ([168]) دون القدرة على اعتبارهم قد تلقوا تعليما حقيقيا.
6- يبلغ عدد المصريين في الفئة العمرية فوق 18 سنة 56.9 مليون نسمة، منهم 24% لم يتزوجوا أبداً (13.6 مليون نسمة)، بينما تبلغ نسبة المطلقين منهم 12% (6.8 ملايين نسمة) ([169]).

البطالة

يعبر معدل البطالة عن جدوى الإجراءات الاقتصادية التي تبنتها الدولة، وعن دور معدل النمو في خلق فرص العمل، ووصوله إلى طبقات المجتمع المختلفة. وفي هذا الإطار أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بياناً صحفياً في منتصف أغسطس 2019([170])، ذكر فيه تراجع معدلات البطالة في مصر بوتيرة متسارعة بدايةً من الربع الأول للعام الماضي، لتنخفض أكثر من 3.8% خلال 18 شهرًا من 11.3% في ديسمبر 2017، إلى 7.5% في يونيو الماضي.

تراجع معدلات البطالة في مصر لا يعني أن سوق العمل استفاد بشكل كامل من زيادة النمو الاقتصادي، حيث انخفضت نسبة المشتغلين، لتسجل 38.5% من جملة السكان مقابل 40.4% في الربع الأول من العام المالي 2017، بالتزامن مع انخفاض قوة العمل إلى 41.6% من جملة السكان مقابل 46.3% خلال الفترة نفسها، فوفقًا لمسح القوة العاملة فإن 621 ألف عاطل أصبحوا غير عاطلين حتى ديسمبر 2018 مقارنة مع نهاية 2017، كما خرج 147 ألفا من قوة العمل.

كما أشار البيان إلى عدم اتساع قوة العمل والتي تعبر عن كافة الأفراد القادرين والراغبين في العمل مع دفعات الخريجين الجدد من الجامعات، بل انكمشت إلى 28.06 مليون فرد في يونيو الماضي مقابل 29.04 مليون فرد في يونيو 2018، و29.18 مليون فرد يونيو 2017، مما يعني تراجع قوة العمل بنحو 1.12 مليون عامل خلال عامين، وبنحو 980 ألف فرد خلال 12 شهرًا فقط.

---

165) كتيب مصر في ارقام الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018، ص11.
166) نفس المرجع السابق، ص 18.
167) نفس المرجع السابق، ص25.
168) نفس المرجع السابق، ص 30.
169) نفس المرجع السابق، ص 31.
170) جهاز الإحصاء: تراجع معدل البطالة إلى 7.5% بالربع الثاني لعام 2019

هذا التراجع غير مفهوم، خاصة مع معدل النمو السنوي في أعداد السكان الذي يصل إلى 2.5% تقريباً، لا سيما في ظل استحواذ الشباب على الجزء الأكبر منه، وغير مبرر في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية في مصر. كما أن انخفاض قوة العمل في بلد يمثل الشباب النسبة الأكبر من سكانه وارتفاع معدلات الزيادة السكانية لديه كان أمراً مفاجئا، بل ويحتاج إلى تفسير مقنع.

إضافة إلى ذلك أشار البيان أن نسبة مشاركة النساء في قوة العمل تراجعت خلال 2018 إلى 16.7% من قوة العمل مقابل 23% في 2017، وهي واحدة من أقل المعدلات عالميًا، ما يعكس عدة عوائق أمام استمرار النساء في سوق العمل، أو عوائق في الدخول إلى القطاعات المولدة لمعدل النمو الاقتصادي، كما أن تراجع أعداد المشتغلات يوضح خللا كبيرا إما في سوق العمل أو في المنهجية الإحصائية، خاصة أن أعداد المشتغلات ترتفع في الأوقات التي يرتفع فيها التضخم وتتآكل فيها الدخول الحقيقية، لذلك من غير المنطقي تراجع أعداد المشتغلات في الوقت الذي زادت فيه أعداد المشتغلين من الرجال.

كما أن تصريحات الدولة متناقضة في ذلك الملف أيضا، ففي الوقت الذي تروج لتكثيف مبادرات تمكين المرأة اقتصاديًا وإتاحة الجهات المختلفة تمويلات للنساء لبدء مشاريعهن الخاصة يحدث هذا التراجع الكبير لأعداد المشتغلات، فمن غير المفهوم التدهور الحادث في سوق العمل ليخرج منه هذا العدد الكبير.

أخيراً يمكن القول أن تراجع معدل البطالة – إن كان صحيحاً – يعود إلى نقص عدد المشتغلات، وخلق المشروعات القومية لفرص العمل، والأخيرة لا يمكن وصفها بالاستدامة بالإضافة إلى فشلها في استيعاب كافة فئات الشباب، خاصة في ظل الاعتماد على قطاع الإنشاءات كحجر زاوية.

مما سبق يتضح الارتفاع غير المسبوق في معدلات الفقر مما يجعل الطبقة المتوسطة تتلاشى على حساب زيادة رقعه الطبقة الفقيرة بنسب غير مسبوقة. إضافة إلى ذلك فإن انخفاض نسبة المشتغلين وتراجع قوة العمل قد يعزى إلى الاتجاه نحو السوق الغير رسمي بما ينتج عنه من تبعات سلبية لعدم توافر التأمين والرعاية الصحية وحقوق العمل الموائمة إضافة إلى عدم دفع الضرائب الخاصة به. كل ذلك يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وتحديات حقيقية أمام الاقتصاد المصري.

توغل الجيش في النشاط الاقتصادي

تخرج الدراسة التفصيلية لاقتصاد القوات المسلحة عن نطاق هذا التقرير إلا أنه نظرا للأثر البالغ لتنامي نفوذ الجيش في الاقتصاد المصري فإنه يجب الإشارة إلى بعض الملامح الرئيسية لهذا التنامي.

يبدو التوسع المحموم والغير مسبوق للجيش في النشاط الاقتصادي، كردة فعل عنيفة، ليس فقط لثورة 25 يناير وما تبعها من احتمالية تقليص لبعض المغانم الاقتصادية لكبار قادته، بل أيضا لما سبقها مما قيل عن نية خصخصة بعض مشروعاته بنهاية عصر مبارك.

عموماً يمكن القول إن السيطرة على أراضي الدولة هي أخطر الأدوات التي يمتلكها الجيش، ويستخدمها لمزيد من التغول على الاقتصاد المصري. لا تتوقف أهداف مشروعات الجيش عند الربحية، والمغانم، والتي كانت تشكل فيما مضي الهدف الرئيس لتلك المشروعات، بل تتعداها إلى مجموعة أخرى من الأهداف، ومنها:

1- استغلال وضع التجاذب السياسي، للتوسع والتمدد على أكبر مساحة اقتصادية ممكنة، وهو ما قد يفسر الاستعجال بإنشاء مشروعات كبري في قطاعات تعاني، مثل مصنع أسمنت بني سويف.
2- السيطرة على الطرق الرئيسية، والتي تشكل منافذ الإمداد والتموين، للسلع الرئيسية، سواء بين الموانئ والمطارات وبين مناطق الجمهورية المختلفة، أو بين المحافظات وبعضها البعض.
3- السيطرة على إنتاج بعض السلع الاستراتيجية، مثل أدوية الأنسولين، ولبن الأطفال، وغيرها، للظهور بدور المنقذ في أوقات الأزمات، والتحكم العقابي في حال الانفلات.
4- استخدام مشاريع الدولة (طرق كباري وغيرها) لرفع قيمة أراض يسيطر عليها الجيش، والدخول بقيمتها كشريك في مشروع.
5- السيطرة على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، الذي نشأ وازدهر ويدين بالولاء للحزب الوطني، بإيجاد منافس أو بديل.
6- توسيع شريحة المتربحين من مشروعات الجيش إلى الرتب الصغرى والمتوسطة، بعد أن كانت حكرا على الرتب الكبرى، بما يضمن استمرار ولاء القيادات العسكرية الصغرى والمتوسطة بالإضافة إلى الكبرى، للسلطة الحالية.

لذلك توغل الجيش إلى عدد كبير من المشروعات بعد يونيو 2013، فبالإضافة إلى إرساء عشرات مشروعات الطرق والكباري إليه بصورة مباشرة، أشرف على كل المشروعات الممولة من الموازنة العامة، تحت شعار محاربة فساد القطاع الخاص وضمان الجدية والالتزام، وضبط المواعيد. وبالطبع لم يعلن عن حصة هذا الإشراف من قيمة تلك المشروعات. كما استولى الجيش على قطاع إعلانات الطرق، وكذلك على تغذية المدارس والجامعات، وامتياز إدارة وتشغيل محطات تحصيل رسوم موازين وطرق الخدمة في الكثير من الطرق.

كما توغل الجيش في إدارة ملف المقاولات وحسب ما أعلن عنه المتحدث العسكري أن الهيئة الهندسية التابعة للجيش تشرف على نحو 2300 مشروع يعمل بها 5 ملايين مصري[171]. تبلغ القوى التشغيلية في مصر 26 مليون مواطن وإن صح تصريح المتحدث العسكري فإن ما يقارب من 20% من المواطنين يعملون تحت إدارة القوات المسلحة. وتعتمد الهيئة على المقاولة من الباطن بسبب عدم وجود قدرة بشرية كافية من مهندسين وعمال.

ومع امتداد ذلك إلى قطاعات أخرى أصبح الجيش هو الوجهة الأساسية لإدارة مشاريع في قطاعات أخرى كوزارة الصحة وعدد آخر من المشروعات مثل مجمع أسمنت بني سويف (أكبر مصنع في العالم)، ومشروع الاستزراع السمكي ببركة غليون، ومصنع للحقن الطبية، ومصنع لمكيفات الهواء، وإنشاء سلاسل بيع منتجات غذائية في

171حسن مرسي، "المتحدث العسكري: 5 ملايين مدني يعملون في 2300 مشروع تشرف عليها القوات المسلحة"، مصراوي. 2 سبتمبر 2019. رابط. تاريخ الزيارة 2019/9/18.

المحافظات، وشركة مساهمة لصناعة الأدوية تحمل اسم "الشركة المصرية الوطنية للمستحضرات الدوائية"، وشركة لصناعة الحديد حيث استحوذ جهاز الخدمة الوطنية التابع للجيش المصري على 40% من مجموعة شركات "صلب مصر"، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية نحو 2.2 مليون طن وتعد ثاني أكبر طاقة إنتاجية بالسوق بعد مجموعة شركات عز.

التعاقد عن طريق الباطن له اشكال عديدة كشفت الفيديوهات الأخيرة للمقاول محمد علي عن أحد صورها في مجال المقاولات. أشار المقاول محمد علي إلى أن وسيلة التعاقد تتم عن طريق الإسناد المباشر عن طريق علاقات المقاول باللواءات والضباط داخل الجيش. بعد الإسناد يتجه المقاول للحصول على قرض من البنك للبدء في التنفيذ وبعد انتهاء المشروع تقوم الهيئة الهندسية بدفع المبلغ مع أرباح 5-7%. بهذا الشكل لا يتمكن المقاول من اللجوء إلى جهة تحميه في حالة حصول خلاف مع الجيش أو تأخير في سداد المستحقات، كما أن أموال البنوك التي تم اقتراضها تكون بالتبعية عرضة للضياع.

أكدت العديد من الدراسات على خطورة ومدى تدخل الجيش في الاقتصاد المصري وهو ما سنكتفي بالإشارة إليه باختصار في هذا التقرير. أشارت شانا مرشال إلى أن القوات المسلحة أصبحت المشرف والمراقب الأول على الاقتصاد المصري من خلال "حماية الأصول الاستراتيجية لشركائها الاستثماريين الأساسيين في حقبات الاضطراب، والسيطرة على عملية مناقصات المشتريات الحكومية الأساسية" [172]. وكما أشار يزيد صايغ إلى أن الشركات التابعة للقوات المسلحة الآن تعمل بمبدأ جماعات المصالح التي تنافس بعضها من أجل الحصول على تنفيذ المشاريع[173] وهو الأمر الذي يحول اقتصاد الجيش إلى ما يشبه الاقتصاد الحر ينافس فيه الجيش مع القطاع الخاص. ومع غياب الشفافية المحاسبية فإن سيطرة الجيش على الاقتصاد تعطي مساحة ضعيفة جدا لمنافسة حرة للقطاع الخاص مما يجعل الجيش المتحكم الوحيد في إدارة المشاريع الاقتصادية المختلفة. وأشار صايغ في دراسة أخرى إلى مدى توغل الجيش في كل مجال تقريبا من مجالات نظام حسني مبارك القائم بالأساس على المحسوبية وكيف جرى استمالة عدد من الضباط في مناصب رئيسة في الوزارات والمصالح الحكومية وحصولهم على امتيازات مادية ومعنوية مقابل ولائهم[174] وهو الأمر الذي لا يزال مطبقا من قبل نظام السيسي حتى الآن.

تجميد دورة الاقتصاد المصري

عانى الاقتصاد المصري قبل عام 2011 من مجموعة من الاختلالات الهيكلية، والتي لا يزال حتى وقتنا الحالي رهينة لها، بل زاده انفلات معدلات القروض الداخلية والخارجية اختلالاً، كما ساهم التدخل السياسي في توجيه المشروعات الاقتصادية في تشكل وضع اقتصادي ينذر بخطر شديد، وسنحاول في الفقرات التالية تناول هذا الوضع والذي يؤدي إلى تجميد الدورة الاقتصادية في مصر.

---

172 شانا مرشال، "القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، أبريل 2015. رابط

173 يزيد صايغ، "عودة جماعات المصالح العسكرية في مصر"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ديسمبر 2015. رابط

174 يزيد صايغ، " فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، أغسطس 2012. رابط

يمكن أن نستعرض هذا التجميد من خلال مقارنة عوامل التسرب خارج دائرة النشاط الاقتصادي، وعوامل الحقن فيه، وذلك كما يلي:

أ - عوامل التسرب

وجهت السلطة الحكومة لتنفيذ مجموعة من المشروعات، تكلفت مبالغ ضخمة، حمل تمويلها على الموازنة العامة أو على القروض الأجنبية، أو عن طريق أموال المواطنين.

غابت الموضوعية والرشد الاقتصادي ومنهج الأولويات عن طريقة الاختيار، فجمدت أموال تلك المشروعات، ولم ينتج عنها عائد يذكر لا لتعويض رأس المال، ولا أقساط القروض، وتسربت بذلك الأموال المستخدمة خارج دائرة النشاط الاقتصادي. ومن أهم أمثلة تلك المشروعات ما يلي:

تفريعة قناة السويس

أعلنت هيئة قناة السويس، أن تكلفة الحفر بالقناة ستبلغ 8 مليارات دولار، 4 مليارات دولار لحفر قناة موازية للمجرى المائي الحالي لقناة السويس، 4 مليارات أخرى لحفر 6 أنفاق تعبر أسفل قناة السويس، قامت الحكومة بطرح شهادات استثمار على المواطنين، بعائد 12% -أكبر من العائد السائد آنذاك (8.7%)، ولمدة 5 سنوات، فجمعت 64 مليار جنيه بما يعادل 8.5 مليار دولار في أيام معدودة، سحب معظمها من ودائع مصرفية.

وبجانب نقاش جدوى حفر الأنفاق والتفريعة الجديدة إلا أن النتائج لا تشير إلى أي زيادة في الإيرادات، بل ورط التسرع في الحفر هيئة القناة نفسها في قروض متتالية – للمرة الأولى في تاريخها- بلغت حوالي ملياري دولار. إضافة إلى أن تكلفة الأنفاق سواء لعبور السيارات أو لنقل المياه إلى سيناء، لا تزال الاستفادة منها محدودة، ولم تطرأ طفرات في مساحات الأراضي المستصلحة اعتمادا على هذه المياه حتى الآن.

الخلاصة تم تسريب حوالي 6 مليارات دولار-لرفع الروح المعنوية للمصريين حسب تعبير السيسي- يضاف إليهم الاقتراض الداخلي والخارجي بقيمة 2 مليار دولار.

العاصمة الإدارية الجديدة

انسحبت الشركات الأجنبية تباعا من تمويل العاصمة الإدارية الجديدة بداية من محمد العبار ومرورا بالشركات الصينية، فتم الاعتماد على التمويل المحلي وشراء الأراضي من الشركات العقارية المحلية، ومؤخرا تم العودة إلى الصين مرة أخرى، رغم التحذيرات العديدة من القروض الصينية، إلا أنه من الواضح أنها الملجأ التمويلي الأخير.

نتيجة لذلك سربت مشروعات العاصمة الإدارية جزءا كبيرا من السيولة المحلية، وأخرجتها خارج دائرة النشاط الاقتصادي، وحتى مع بدء الاستخدام فهل من المتوقع أن يمتلئ المسجد أو الكنسية أو حتى الفندق بالرواد قبل مرور أعوام طويلة، بل حتى المشروعات العقارية للقطاع الخاص وإن بيعت بعض وحداتها، فستظل مغلقة

لسنوات طويلة، تبدو طبيعية على الأقل لأي مدينة جديدة، وستقتصر الاستفادة على بعض المباني الإدارية ونسبة قليلة من جملة الإنشاءات لفترة طويلة من الزمن.

مشروع القطار السريع

وقعت الهيئة القومية للأنفاق اتفاقية عقد تصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة مشروع خطى مونوريل العاصمة الإدارية الجديدة، ومونوريل السادس من أكتوبر مع تحالف بومبارديه ترانسبورتيشن والمقاولون العرب وأوراسكوم كونستراكشون ليميتد بتكلفة تصل 4.5 مليارات دولار.

كما تبلغ القيمة المحتملة للعطاء بالنسبة لشركة بومبارديه ترانسبورتيشن نحو 1.4 مليار يورو للمشتريات الهندسية والبناء، بالإضافة إلى ذلك، هناك اتفاق على عقد لمدة 30 عامًا للتشغيل والصيانة بقيمة محتملة تبلغ حوالي 1.6 مليار يورو وسيتم تطوير وبناء العربات والقاطرات في مدينة ديربى بالمملكة المتحدة.

يهدف خط مونوريل 6 أكتوبر إلى ربط محافظة الجيزة بداية من محطة جامعة الدول بالخط الثالث لمترو الأنفاق بمدن السادس من أكتوبر والشيخ زايد والتوسعات الجديدة بمدينة السادس من أكتوبر بطول تقريبي 42 كم و12 محطة وتبلغ السعة القصوى للنقل 45 ألف راكب / ساعة /اتجاه، وتبلغ المدة الإجمالية لتنفيذ خط مونوريل مدينة 6 أكتوبر 42 شهراً اعتباراً من يناير 2020.

عموماً اقتراض هذا المبلغ الضخم-خاصة من الصين-سيفرض صعوبات سداد على الاقتصاد المصري، إذا ما أضيفت إلى صعوبات الإفراط في الاقتراض، لوضحت صورة التجميد والنزح خارج دائرة النشاط الاقتصادي والتي ربما تحدث آثاراً كارثية خلال الفترة المقبلة.

المشروع القومي للطرق والكباري

يبلغ إجمالي استثمارات مشروعات الطرق 253 مليار جنيه حتى يونيو 2020، تم حتى الآن تنفيذ «113» مشروعاً على الطرق بتكلفة «115» مليار جنيه، قفزت بها مصر 43 مركزًا في التصنيف العالمي لتحتل المركز 75 على مستوى العالم بعد أن كانت في المرتبة 118. كما نفذت الدولة حتى بداية 2019 عدد 334 كوبري ونفقا، منها 4 كباري على النيل.

لا شك أن الطرق والكباري هي شريان الحياة الاقتصادية، ولكن السؤال هل كانت مصر بحاجة إلى كل تلك الطرق والكباري، وهل بنيت بناء على دراسات تعكس خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلبية لحاجات توسعية؟ عموماً لم تنشر الدولة أي مخطط تنموي يبرر أي سبب اقتصادي لكل تلك الطرق والمحاور. يمكن تفسير الإصرار على تنفيذ بعض من تلك المشروعات بغرض رفع قيمة الأراضي على جانبي الطرق والتي يمتلكها الجيش بموجب القانون، والتي يستخدمها فيما بعد كحصة في الشراكة مع مستثمرين محليين أو أجانب في المشروعات المختلفة.

عموماً يمكن القول إن جزءا لا يستهان به من تلك الشبكة ستؤجل الاستفادة القصوى من الإنفاق العام عليه لسنوات قادمة، مما يعني تسرب جزء لا يستهان به من تلك الأموال خارج دائرة الدخل القومي.

المطارات الجديدة

المطارات الجديدة هي المثال الأبرز على إهدار وتجميد الأموال، فالعديد من المطارات أنشئت أو تحت الإنشاء في دائرة نصف قطرها 75 كيلو متر، ومنها مطار العاصمة الإدارية، مطار رأس سدر، مطار المليز، وأبعد منه قليلا إعادة تشغيل مطار الطور، كل هذا في ظل وجود مطار الإسماعيلية ومطار القاهرة، مع ملاحظة غياب الصعيد عن تلك الخطة مما يؤكد غياب البعد التنموي.

بالطبع لا يوجد تفسير مقنع لمثل تلك الإنشاءات، والغريب التصميم على استكمال المخطط بالكامل، مما أدى إلى تجميد جزء لا يستهان به من التكاليف-بفرض الاستفادة الجزئية-وبالتالي التسرب خارج دائرة الدخل القومي.

المصانع الجديدة

تعتزم الدولة إنشاء 7 مناطق استثمارية جديدة لإنشاء مصانع إنتاجية، وتتضمن الخريطة الصناعية إنشاء 13 تجمعا صناعيا في 13 محافظة، وصلت معدلات تنفيذه إلى 90%، وتم الانتهاء من بعضه بالفعل، طبقاً للتصريحات الرسمية.

هذه المصانع كاملة المرافق، بل ويقال إن بعضا منها جاهز بالمعدات والآلات، وبذلك يبقى السؤال الأهم من سيشغل تلك المشروعات؟ فمن المعروف حال المستثمر المحلي، الذي يئن من الإجراءات الاقتصادية المتبعة-خاصة ارتفاع معدل الفائدة-، وكذلك في ظل تراجع كبير للاستثمار الأجنبي خلال الثلاثة أعوام الماضية.

وبعيدا عن غياب الروابط التنموية والتكاملية بين تلك الصناعات، من الواضح أن معظم تلك المصانع ستبقى فارغة لفترة، ليست بالقصيرة، ريثما يستعيد المستهلك المحلي بعضا من قوته الشرائية المهدورة، أو يستعيد الاستثمار الأجنبي ثقته في المناخ الاقتصادي المصري.

بالإضافة إلى ذلك ألم يكن من الأجدر ضخ الاستثمارات لتشغيل المصانع المتوقفة بالفعل والتي تقدر بـ 7000 مصنع[175] بدلا من إنشاء وتشغيل 66 مصنعا جديدا؟

كان ما سبق أمثلة على مشروعات تسرعت السلطة في إنجازها دونما جدوى مدروسة، وترتب عليها تجميد وتسريب أموال، كان يمكن أن تساهم في تدوير عجلة النشاط الإنتاجي، بدلا من خلق حالة وهمية من النمو غير المستدام.

إضافة إلى ذلك توجد تكلفة سلبية غير مباشرة لتسرب تلك الأموال ومنها تحجيم قدرة البنوك على خلق الائتمان، وتقليص القدرة الشرائية الاستهلاكية للمواطنين، والمساهمة في الركود، بالإضافة إلى مزاحمة القطاع الخاص على الأموال، ومزاحمة القطاع الإنتاجي بصفة عامة.

---

175 السيد عبد الرازق "اقتصاديون: المصانع المغلقة «كنز مهمل».. و5 عوائق تواجه القطاع الصناعي" يناير 2019. رابط.

أقساط القروض والفوائد

تشير بيانات البنك المركزي إلى ارتفاع تقديرات خدمة الدين متوسط وطويل الأجل خلال 2019 إلى 16.9 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2018 مقابل 14.7 مليار دولار في تقديراته السابقة بنهاية يونيو 2018، وذلك بخلاف 2.08 مليار دولار ديون قصيرة الأجل منتظر سدادها في الشهور التسعة الأولى من العام الحالي، ليصبح مجموع الالتزامات المستحقة خلال عام 2019 حوالي 18.9 مليار دولار.

كما أوضحت البيانات أن البنك المركزي المصري نجح في سداد أكثر من 36 مليار دولار ديونا والتزامات خارجية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ولا شك أن نزح تلك الأموال إلى الخارج، يمثل تسرباً خارج دائرة النشاط الاقتصادي وتجفيفا إضافيا لموارده.

تسريبات أخرى (النشاط العسكري)

يشكل اقتصاد الجيش نوعا آخر من التسريبات خارج دائرة النشاط الاقتصادي، فالمشروعات تعطى بالأمر المباشر، وتعفى من الضرائب والجمارك ولا يوجد من يعرف كيف توزع الأرباح، وأين تذهب الأنصبة الكبرى، علاوة على عدم الاستخدام الأمثل للموارد والمشروعات التي يديرها الجيش بشكل مباشر وهو ما يمثل وجها للتسرب خارج دائرة النشاط.

أيضا تمثل مصانع الجيش التي نفذت دونما دراسة سوقية، أو تلك التي أسهمت في تعطل القطاع الخاص أو العام، وتوقف إنتاج بعض مشروعاتهم جزئياً أو كلياً، أحد أوجه التسرب خارج دائرة النشاط الاقتصادي.

هجرة بعض رؤوس الأموال الوطنية

ساهم التوسع في الاستيلاء على أموال ممارسي العمل السياسي، سواء من الإسلاميين أو الليبراليين، إضافة إلى الصلاحيات الواسعة للجهات السيادية في العمل الاقتصادي، وحالة عدم التأكد السياسي السائدة إلى هجرة بعض رجال الأعمال المصريين من متوسطي الحجم إلى خارج البلاد.

يتم تحويل أموال هؤلاء إما بطرق غير رسمية عن طريق سماسرة، أو عن طريق رسمي بشراء شهادات إيداع دولية من بورصة لندن، ومؤخرا عن طريق النقود الإلكترونية، ومهما كان أسلوب التحويل فالمحصلة هي نزح تلك الأموال وتسربها خارج دائرة النشاط الاقتصادي.

ب- مصادر الحقن

يعتمد الاقتصاد القومي المصري تاريخياً على مجموعة من مصادر الحقن الخارجي، والتي تتحمل عبء سد فجوة العملة الأجنبية الناتجة عن عجز الميزان التجاري، إضافة إلى سد الفجوة التمويلية الناتجة عن عجز الموازنة العامة، ويمكن تحليل مصادر الحقن كما يلي:

القروض الخارجية

تزايدت وتيرة الاقتراض الخارجي لمصر بشدة منذ عام 2013، حيث بلغت حوالي 39 مليار دولار في نهايته، لتصبح 106 مليارات دولار بنهاية مارس 2019 طبقا لتصريح وزيرة التخطيط مؤخراً. وكانت استجابة المؤسسات الدولية والاقليمية لطلبات الاقتراض المصرية طبيعية بعد إقرار الحكومة المصرية لبرنامج صندوق النقد الدولي، وبعض الترتيبات السياسية المتعلقة بالأدوار التي يقوم بها النظام المصري وتحالفاته الإقليمية والدولية.

إضافة إلى ذلك لجأت مصر إلى إصدار سندات دولاريه أكثر من مرة خلال العامين الماضيين، ولا يزال إقبال الأسواق الدولية عليها كبيراً نظرا لارتفاع سعر الفائدة عليها واستقرار سعر الجنيه بما يسمح بتحقيق ارباح ساخنه كبيرة، لاسيما بعد إشادة البنك الدولي وصندوق النقد بالإصلاحات الاقتصادية، وهو ما مثل باباً رخيصاً نسبياً للاقتراض مقارنة بمعدل الفائدة بالسوق المحلي.

يعتقد الكثير من الخبراء أن الإدارة المصرية استهلكت معظم الأبواب المتاحة للاقتراض-قد يكون العودة إلى قانون الصكوك الإسلامية المتجاهل منذ 2013 إقرارا باقتراب جفاف مصادر الاقتراض-، بل وصلت لحدودها القصوى مع بعض الجهات الإقليمية، ويعني ذلك تناقص وتيرة الحقن من خلال الاقتراض الخارجي خلال العامين القادمين، بل إن التحويل سينعكس ليكون للخارج في إطار عملية السداد للقروض والفوائد.

تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت تحويلات العاملين المصريين في الخارج بمقدار 778.2 مليون دولار، إلى 25.5 مليار دولار في 2018، مقابل 24.7 مليار دولار خلال 2017، وبرر الخبراء تلك الزيادة بعودة آلاف المصريين العاملين في منطقة الخليج، خاصة السعودية، إلى وطنهم بشكل نهائي بسبب سياسات "التفنيشات" والاستغناءات عن الأجانب وإحلال العمالة المحلية بدلاً من الوافدة التي طبقتها هذه الدول، وزيادة رسوم الإقامات، وغلاء الأسعار، حيث عاد المصريين ومعهم مكافآت نهاية الخدمة وما جمعوه من أموال خلال السنوات التي قضوها في الخارج.

ثم أظهرت بيانات أصدرها البنك المركزي المصري في مارس 2019، تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الشهور التسعة الأولى من العام المالي 2018 / 2019 بنسبة 6.1% على أساس سنوي، وذلك يوضح الاتجاه العام المتراجع لتلك التحويلات، وإن ما حدث من زيادات عقب التعويم، كان لسد حاجات الأسر المعيشية نتيجة ارتفاعات الأسعار المتتالية، وكذلك للعودة النهائية لجزء لا يستهان به من العاملين، نتيجة الظروف سالفة الذكر، وعموماً يمكن القول إن التراجع المشار إليه سابقا هو بداية لانخفاضات متتالية متوقعة لتحويلات العاملين خلال الفترة القادمة، وهو ما يمثل انخفاضا لحقن، طالما اعتمدت عليه مصر منذ طفرة أسعار البترول في السبعينيات وحتي الآن.

الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

ناقش التقرير في فقرة سابقة بالتفصيل تراجع الاستثمارات الأجنبية إلى مصر خلال العامين الماضيين، ولكن يبقى الاستثمار المباشر في التنقيب عن الغاز والبترول أحد أهم مصادر الحقن في الاقتصاد، ولكن يعاب عليه، أن جزءا

ليس باليسير منه يذهب لحساب معدات وآلات وخبرات أجنبية، أي سرعان ما يتسرب إلى الخارج مرة أخرى فضلا عن حصة الشريك الأجنبي من العائدات الناتجة.

أما الاستثمار في أدوات الدين المحلية فلا يمكن الاعتماد عليه كأداة للحقن في الاقتصاد المصري، فالأموال الساخنة تلهث وراء معدلات الفائدة المرتفعة، وتنتقل بسهولة بين البلدان، والتعويل عليها يجب أن يكون مرحلياً فقط.

عائدات السياحة

حقق قطاع السياحة معدل نمو قدر بحوالي ١٦.٥% في عام 2018، وهو الأفضل منذ عام ٢٠١٠، وساهمت السياحة بنسبة 11.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي توفير 2.5 مليون فرصة عمل، أي ما يعادل 9.5٪ من إجمالي عدد الوظائف في مصر.

بحسب بيانات للمجلس العالمي للسياحة والسفر، فإن إجمالي قيمة ما أنفقه السياح في مصر خلال العام الماضي بـ 12.2 مليار دولار، وتوقع أن يصل عدد السياح القادمين لمصر خلال العام الجاري إلى 11.7 مليون سائح.

بالطبع يرتبط استمرار حقن السياحة في الدخل القومي بمجموعة من العوامل، رغم أنها في الغالب خارج نموذج الاقتصاد المصري، إلا أنها تبدو مستقرة نسبيا خلال العام القادم، مما يرجح ثبات مساهمة ذلك القطاع خلال الفترة القادمة.

عائدات قناة السويس

رغم عدم تحقيق قفزات بعد حفر التفريعة الجديدة، إلا أن معدل حقن القناة في الاقتصاد لا يزال مستمرا، وإن كان من المتوقع أن يتأثر بالتباطؤ المتوقع في النمو والتجارة العالميين، وإن كان في الحدود العادية.

يبدو أن التأثير الكبير سيكون هو سداد الديون المستحقة على هيئة القناة، وحتى لو دورت من خلال القروض الجديدة، فسيعني ذلك تسربا قد يساوي أو يقل عن الحقن الجديد، وعموما يمكن القول إن معدل حقن القناة في الاقتصاد القومي يغلب عليه الثبات والاستدامة.

ج-المقارنة بين الحقن والتسرب في الاقتصاد المصري

يشير التحليل السابق لعناصر الحقن والتسرب من وإلى دائرة النشاط والدخل القومي، إلى غلبة ظاهرة لعناصر التسرب بشكل كبير، وللأسف فإن معظم تلك الغلبة ناتج عن مشروعات الدولة، والتي أدت إلى تجميد جزء كبير من الأموال المحلية والمقترضة في أشكال مختلفة، لن تدر أي عوائد ملحوظة، وفي هذا الإطار فشلت الإدارة المصرية في التحول نحو الإنتاج، بما يخلق قيمة مضافة تتسبب في المزيد من الحقن إلى الداخل.

ونحن نرى أنه بعد العامين القادمين، والتي سيتصاعد فيها سداد القروض والفوائد ويخف تدفق القروض والودائع، وتنجز فيها ما تبقى من مشروعات الطرق والعاصمة الجديدة، سيتراجع معدل النمو الحالي، وسيتعرض الاقتصاد

لمزيد من الانكماش-خاصة في ظل خطة إعادة هيكلة القطاع الإداري المزمع تنفيذها-، ولكنه قد لا يدخل بالضرورة في نفق الكساد لوجود بعضا من عوامل الحقن المستدامة، وسيتأثر المواطن المصري بشدة وترتفع نسب الفقر بشكل أكبر، بما يعني أن الأعوام ما بعد 2020 أعوام صعبة على الاقتصاد المصري، إلا إذا حدثت تغيرات جذرية، تتعلق جميعها بعوامل من خارج الإطار الاقتصادي الحالي.

خاتمة وتوصيات

استعرض التقرير نتائج السياسيات الاقتصادية المتبعة من قبل نظام السيسي وانتهي إلى أن السياسات الحالية لا تستهدف مصلحة المواطنين وإنما تعمل على تحسين أرقام الاقتصاد الكلي وهو الأمر الذي، حسب ما استعرضنا، لم يسفر عن نتائج إيجابية حقيقية. فعلى الرغم من ارتفاع النمو في الناتج المحلي إلا أن القطاعات المساهمة في ذلك النمو ليست قطاعات إنتاجية مثل الصناعة والزراعة وإنما قطاعات ريعية كقطاعات الاستخراجات وتحويلات العاملين بالخارج والسياحة. إضافة إلى ذلك لا تعكس الزيادة الضخمة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في مصر زيادة في حجم السلع والخدمات وإنما تعود إلى ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة والدليل على ذلك هو أن قيمة الناتج المحلي تنخفض في حال تقويمها بالدولار. كنتيجة لذلك، لم يشعر المواطن المصري بتحسن في مستويات المعيشة ولم يستشعر أي نتائج إيجابية نتيجة لذلك النمو.

كما استعرض التقرير مشروع الموازنة العامة للعام 2020/2019 والذي تشكل فوائد القروض ما يقارب 50% من إجمالي إيراداتها، وما يقرب من 40% من إجمالي نفقاتها، وتبتلع أي إمكانية لزيادة الاستثمارات الحكومية في الصحة والتعليم والبنية الأساسية. كما أدى ذلك إلى عجز مزمن يصيب الموازنة المصرية بصورة مستمرة مما يدفع الحكومة إلى رفع الضرائب وخفض الدعم والاستدانة من أجل سد العجز الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي تقوم فعليا بدفع ضريبة السياسات الاقتصادية الحالية دون أن تشعر بأي تحسن.

وأما فيما يتعلق بنتائج السياسات النقدية فقد ارتفع الدين المحلي والخارجي إلى مستويات غير مسبوقة مما قد يزيد العبء على قدرة مصر للاستدانة مستقبلا. كما أن أثقال الموازنة العامة بالارتفاع المتزايد بأعباء فوائد الدين يقلل من قدرة الدولة على توجيه تلك الأموال إلى مشاريع تنمية حقيقية.

أما عن التضخم فعلى الرغم من اتجاه مؤشره إلى الانخفاض خلال الأشهر الأخيرة إلا أن معدل زيادة التضخم خلال السنوات الماضية نتج عنها انخفاض القيمة الحقيقية للأجور بما يعادل 20% في حين الأخذ بالاعتبار معدلات التضخم. كما يرجع التراجع في معدلات التضخم الحالية إلى تراجع الطلب في السوق المصرية نتيجة ارتفاع معدلات الفقر والأعباء الحياتية المتزايدة بارتفاع الأسعار خلال السنوات الماضية مما نتج عنه عدم وجود قدرة شرائية لدى المواطنين وبالتالي عدم قدرة البائعين على رفع الأسعار على الرغم من زيادة اسعار الوقود الاخيرة.

أما في ملف الاستثمارات فلا تزال معدلات الاستثمار في مصر متواضعة ولا تؤدي إلى نتائج إيجابية على مستويات التنافسية العالمية أو على قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة الجديدة كل عام. كما يمكن القول إن القطاع الخاص-والطبقة المتوسطة والفقيرة-تحمل عبء برنامج صندوق النقد الدولي، وسيظل على الأرجح تحت ضغط، خاصة بعد الرفع الأخير لأسعار المحروقات، وكل ذلك يعني أن الظروف لا تزال صعبة أمام الشركات الخاصة.

انعكست نتائج تلك السياسات على الفقر بصورة كبيرة حيث دخل 5 ملايين مصري جديد على الأقل تحت خط الفقر لتصل النسبة إلى 32.5% في التقرير الأخير للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن نتائج 2017 مقارنة ب 28% في 2015. ينتج عن ذلك تلاشي الطبقة المتوسطة بصورة متسارعة على حساب زيادة رقعه الطبقة الفقيرة.

جانب آخر من النتائج هو أرقام البطالة والتي على الرغم من الأرقام الرسمية تشير إلى تراجع معدلات البطالة إلا أن ذلك يعود بالأساس لنقص عدد المشتغلات وخلق فرص عمل غير مستدامة في المشاريع القومية. انخفاض نسبة المشتغلين وتراجع قوة العمل قد يعزى إلى الاتجاه نحو السوق غير الرسمي بما ينتج عنه من تبعات سلبية لعدم توافر التأمين والرعاية الصحية وحقوق العمل الموائمة إضافة إلى عدم دفع الضرائب الخاصة به. كل ذلك يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وتحديات حقيقية أمام الاقتصاد المصري.

يمكن الوصول إلى استنتاج ان السياسات الاقتصادية المتبعة حاليا لا تؤدي إلى عملية تنموية حقيقة على المدى القريب والمتوسط. يحتاج الاقتصاد المصري إلى تغيير في هيكل الاقتصاد ذاته وينتج ذلك عن وجود رؤية تنموية بعيدة المدى تهتم بإنجاز نتائج حقيقية على الأرض يكون المواطن فيها هو المحور الأساس.

استعرض التقرير النهج المستمر للنظام المصري باعتماد سياسات اقتصادية تقشفية لا تؤدي في النهاية إلى الاستثمار في البنية الأساسية البشرية كالتعليم والصحة بل على العكس زادت معدلات الفقر بنسب غير مسبوقة وتحميل تكاليف التقشف الاقتصادي على المواطن والقطاع الخاص.

ومن الواضح في ظل كل ما سبق أن مستقبل الاقتصاد المصري سيكون سلبيا للغاية إذا ما استمرت السياسات المتبعة على النهج السائد حاليا.

يوصى التقرير بالتالي:

- يجب وضع خطة استراتيجية لعملية التنمية تهدف إلى تغيير هيكل الاقتصاد المصري ليتحول إلى اقتصاد إنتاجي.
- يجب اعتماد سياسات عادلة في التوزيع مما يستلزم وضع خطة للتوقف عن اعتماد سياسات إصلاح مؤشرات الاقتصاد الكلي عن طريق خفض الإنفاق العام ورفع الضرائب بما يجعل ضريبة الإصلاح مدفوعة من قبل المواطنين والقطاع الخاص فقط.
- يجب التحول من السياسات التقشفية إلى سياسات توسعية التي تسعى إلى تحفيز الاقتصاد وزيادة السيولة في الأسواق.
- يجب ضبط المناخ العام للاستثمار وبداية ذلك تكون عن طريق ضبط المناخ السياسي ووضع حدود لتدخل الجيش في العملية الاقتصادية إضافة إلى إعطاء الحرية في الوصول إلى المعلومات.

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة

المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES
www.eipss-eg.org

الناشر

المرصد للنشر والصحافة والإعلام
ALMARSAD FOR PUBLISHING, PRESS & MEDIA
www.almarsad.co.uk

المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

اسطنبول * تركيا

حقوق الطبع والنشر محفوظة

WWW.EIPSS-EG.ORG
WWW.TWITTER.COM/EIPSS_EG
WWW.FACEBOOK.COM/EIPSS.EG